آلان مينك

رأسمالية المساهمة

www.capitalisme.fr



رأسمالية المساهمة

ALAIN MINC

WWW.

Capitalisme.Fr

B ERNARD GRASSET

PARIS

آلان مينك

رأسمالية المساهمة

ترجمة: رياض صوما

ANEP ــــ دار الفارابي

الكتاب: رأسمالية المساهمة

المؤلف: آلان مينك

المترجم: رياض صوما

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: * المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار (ANEP)

28 طريق أحمد واكد، دالي ابراهيم، الجزائر

الهاتف: 213 21 37 38 52/53

الفاكس: 213 21 36 72 20/53

* دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)

ص.ب: 11/3181 ـ الرمز البريدي: 2130 1107

الطبعة الأولى 2001

ISBN: 9961-903-36-6 Dépôt - légal: 703-2001

EDITION ANEP

28 route Ahmed OUAKED Dely-Ibrahim, Alger Algérie

Tél: 213 21 37 38 52/53 - Fax: 213 21 36 72 20/53

e-mail: dcpa@anep.com.dze

DAR AL FARABI

Société Libanaise des Imprimés s.a.l.) Beyrouth – Liban)

Tel: (01)301461 -- Fax: (01)307775 -- P.O.Box: 3181/11

Code Postale: 1107 2130

e-mail: farabi@inco.com.lb

الفصل الأول

توافق الأزمنة

إن الثورات الاقتصادية، وأقل منها الثورات السياسية، لا تولد بفعل القدر، ولا بفعل الصدفة، ولا بتحقق نبوءة ما، ولكن بكل بساطة عبر تشابه الأزمنة، أي عبر تقاطع الظروف. لماذا حصل سقوط الشيوعية، وانتصار السوق على النطاق العالمي، وحرية الحركة للرساميل، وانتشار وسائل الاتصال، والإنترنت في وقت واحد؟ المهووسون بوجود عقلانية عليا، وأنبياء «التكنولوجيا فوق الجميع»، والموسوسون بالتسلسل المترابط يشرحون ذلك انطلاقاً من كون ثورة المعلومات قد حولت الشيوعية إلى نصب من رمال وأمنت انتصار التبادل الحر. إن تبني الفكرة القديمة حول التناقض بين البنى التحتية والبنى الفوقية، لهو أفضل من قبول هذه المسلمة البالية. فالأنسب أن نكون وضعيين، على مثال العالم الذي يخترع أمام أعيننا. سواء ترابطت هذه الانقلابات مع بعضها البعض، أو لم تترابط، فإنها ترسم الإطار الذي تتحرك الرأسمالية الجديدة في نطاقه. لقد باتت حرية حركة الرساميل كاملة منذ الآن، بصورة حاسمة بالنسبة للتقنيات، وأكثر اتساعاً يوماً بعد يوم، بالنسبة للسلع والخدمات. بموازاة ذلك تجري ثورة تقنية، ليس لأن هناك اكتشافات علمية استثنائية قد سهلت ذلك، بل لأسباب أبسط،

أثرت إيجابياً وفي نفس الوقت، على الطلب النهائي (الذي توسع بفضل ظهور منتجات جديدة)، وعلى القدرة الإنتاجية (التي ازدادت بفضل تطوير آليات التصنيع). فلولا تزامن هذه الدفعة من النسغ التقني مع توسع الأسواق، لأدّى انتصار نظام السوق، إلى زيادة حدة التنافس، دون أي تغيير للقواعد الأساسية للعبة. ففي إطار الوقائع التي كانت سائدة في الغرب خلال السبعينات، وتشتت أسواقه، والضغوط التي كان يفرضها عليه انتشار الشيوعية والاقتصادات الموجّهة على ثلثي الكرة الأرضية، فإن بروز سلع استهلاك جديدة، وتقنيات إنتاج جديدة، كان سيغير حدود المعادلات الماكرو ـ اقتصادية لجهة «الكم»، ولكن ما كان ليسمح بالاستفادة من اتساع وعمق المجال الذي أوجده انتصار الرأسمالية على نطاق الكوكب بأكمله.

عولمة أو كوكبة: إن التوصيفات هي هي، وقد باتت معروفة، وكذلك حاشيتها من التهويمات، والأحقاد، والأحلام. إنها لا تخدم سوى تحديد ظاهرة في منتهى البساطة: توسع اقتصاد السوق، المتحقق منذ الآن، باتجاه كل بلدان العالم تقريباً، وشموله التدريجي لمختلف الأنشطة الإنسانية. بكل احترام وتقدير للجميع، إن أسواق المال هي التي دفعت العملية إلى حدها الأقصى. حتى لو حاولت بعض قوانين صرف العملات، من هنا وهناك، الاستمرار كشاهد على اقتصاد الأمس، فإن الكل يعرف، بما في ذلك الذين شرعوها، بأنها محكومة بالزوال عاجلاً أم آجلاً، وبأن الدول المحافظة على انغلاقها النقدي، والصين في مقدمتها، مقبلة على الاندماج بالسوق المالي العالمي الشامل.

لقد شهدنا بداية ذلك، منذ عقد من السنين تقريباً، أي من اللحظة التي أقدمت فيها الدول الغربية على تحرير حركة الرساميل، بعضها بصورة إرادية واعية، والبعض الآخر بصورة

اضطرارية. إنها ظاهرة ذات قدرة غير محدودة. فلا شيء يقف في وجه الأسواق عندما تأخذ فجأة وجهة ما: لا عملة، مهما كانت قوية ومحترمة؛ ولا أسهم، مهما كانت موثوقة ومقدرة قبل اندلاع الإعصار؛ ولا مدفوعات دولة ما، حتى ولو كانت من «أفضل المسددين» سابقاً. إنها قوة ذات عنف بلا حدود. سنة 1992، عندما تعرّض الجنيه البريطاني لضغوط قاسية، ذاب الاحتياط النقدي لبنك إنكلترا إلى النصف خلال ساعتين. فعندما توضع عملة «صغيرة» على المشوى، تخسر 40% (أربعين بالمئة) من قيمتها خلال يومين. وعندما يحدد اللاعبون الكبار، الدولار، اليورو، والين، خياراتهم الموحدة، فليس على حكام البنوك المركزية سوى التحول إلى مراقبين للمشهد، تحت طائلة فقدان كتلهم النقدية في مراهنات قابلة للخسارة السريعة. إنه تيار بعمق التيارات البحرية وزخمها: فبفعل التعظيم المتبادل، تزيد حركة التحويلات النقدية اليومية، ألف مرّة عن حركة مقابلها من السلع المادية. إنها ميكانيكيّة ذات سيولة مذهلة: هل كان هناك خبير واحد، يتوقّع في كانون الثاني 1999، انخفاض اليورو حيال الدولار الأميركي؟ هل يوجد مضارب واحد، لم يتعرض للإصابة مرة على الأقل، بنكسة لم يحسب لها حساب؟ هل هناك من يعتقد فعلاً، بإمكانية اختراع نظام قادر على الثبات لدى انطلاق التشنجات؟ وما يصحّ بالنسبة للنقود، يصح بدرجة أكبر بالنسبة للوسائل الأخرى، أي الأسهم والمدفوعات.

إن السوق العالمية للرساميل ليس «تاريخ مجانين، يرويه أغبياء، ولا يعني شيئاً»، إذا أردنا استعادة الصيغة الشكسبيرية. إنه تاريخ مجانين، يرويه أغبياء، ولكنه يعني الشيء الكثير. تاريخ مجانين، بالتأكيد: فتتابع الهزّات، الصدمات، الأزمات، الانتعاشات، الانهيارات، الأحلام، الأوهام، والمآسي، هي التي تشكّل حياة

السوق! أغبياء ولا شك: هؤلاء المشتغلين بالبورصة المسمرين إلى طاولات المبادلات، سجناء المناخ المتوتر لصالات الأسواق، الرازحين تحت رحمة أبسط «أنبوب مثقوب»، وتحت وطأة فقدان الثقافة الاقتصادية بصورة ملفتة، والجاهلين التاريخ جهلاً موسوعياً يشهد له، وإلى جانبهم المحللون الماليون الذين يعيشون خوفاً دائماً من أرباب عملهم، يستطيعون رغم ذلك كله، ورغم حداثة سنهم واعتباطيتهم، أن يصبحوا عباقرة. ولكنه تاريخ يعني شيئاً كبيراً: اليد الخفية موجودة؛ لقد شهدناها جميعنا. فالسوق تندفع، تتوتّر، تنفعل، ولكنها إجمالاً لا تخطىء مطلقاً. لا بشأن العملات؛ ولا بشأن أسهم الشركات؛ ولا بشأن ديون الدول التي تقيَّم تبعاً لمردودية استداناتها. على كل حال، حتى لو نجحت التحليلات العلمية بإثبات لاعقلانيتها، فمبادىء عمل السوق، تبقي النقاش دون جدوى. إن السوق المالية تسيطر، تهيمن، تفرض نفسها: إنها وقود الحياة الاقتصادية، إنها المحرك، إنها الحكم. إن انتصار السوق يتناغم طبيعياً مع مزاج المستهلك، حيال المال كما حيال مختلف أنواع السلع والخدمات. مع ظهور السوق العالمية للرساميل، كان المدخر هو المنتصر. بالتأكيد، المقصود ليس المدخر الفردي الذي يختار التنقّل بين العملات المختلفة، وبين المؤسسات، والمصارف، بل مدير المدخرات الجماعية: وكأنه، في مجال العملة، تفوّقت ديمقراطية التفويض، على مبدأ الاستفتاء العام. فمندوبو المدخرين الفرديين، ومديرو صناديق الادخار، باتوا منذ الآن أسياد اللعبة. فعبرهم تتجسّد سلطة المستهلك. بنظرهم، أي بنظر هذه الشخصية الأسطورية، شخصية المدخِّر، غير القابلة للإمساك بها كشخصية الإنسان الاقتصادوي ([1]) (Homo-economicus) ، فإن كل شيء خاضع

---

[1] Homo economicus.

للمنافسة: العملات، المجتمعات، الدائنون، المدينون، الدول... فكلُّهم ليس لديهم أية مبادىء سوى الربحية والأمان، مثلهم في ذلك، مثل كل مستهلك يزن سعر وجودة البضائع. ها نحن أمام سوق بلا حدود، يقدم فيها المستثمر على الاختيارات الأكثر دقة، يحقق كل التقاطعات الممكنة، ويقيِّم كل سهم استناداً إلى مخاطره النقدية، وكل قرض انطلاقاً من سعر فائدته، هذا دون ذكر آلاف الصيغ التي تتلبسها الخيارات والمخططات التي تدور في رؤوس رجال المال.

في نطاق هذه اللعبة، كل شيء قابل للتبديل. فليس هناك شيء مكتسب؛ أو ربح مضمون؛ أو امتياز أبدي. فلا مديرو المصانع، ولا قادة الدول، ولا المؤسسات المالية الكبيرة، يستطيعون «الذهاب بعكس وجهة السوق». هي، وهي وحدها تحدد معايير أحكامها، إنما بصورة معاكسة للثورات المضادة للعولمة التي، من بيار بورديو إلى جوزيه بو؟يه، تراكم قلق وارتباك الأفراد. إن هذه المعايير والقواعد لا تشكل الترجمة الميكانيكية والمرقمة لإيديولوجية ما في سياق التطبيق. ظاهر الوضع يدفع للاعتقاد، بأن هناك لغة خشبية جديدة ترث أخرى منقرضة، ولكن اللغة التي تتحدّث السوق بواسطتها، هي رغم تكرار بعض مفرداتها وطقوسها، متجدّدة ومرنة. بالتأكيد، إنها تقدم نفسها منحازة إلى مبدأ التبادل ـ الحر، ذات جوهر ليبيرالي، معادية لتدخل المجتمع، حريصة على تخفيف الأعباء الضريبية، داعية لتخفيض النفقات العامة، سواء على صعيد الدول أو على صعيد المناطق الاقتصادية ـ القارية، ومتوجهة نحو الربحية والإنتاجية، فيما يتعلق بالمصانع والشركات.

ولكن بخلاف الإيديولوجيات السياسية، الجامدة دوماً، تعدل السوق غالباً، ودون صراخ، تراتبية معاييرها. وهكذا مثلاً، لدى

تخفيض سعر اليورو سنة 1999، تجاه الدولار: فلو اتجه المضاربون لاعتماد القاعدة القديمة التي تقضي بتقدير عملة المنطقة المدينة للخارج، قياساً إلى عملة المنطقة الدائنة، لتقدمت العملة الأوروبية. ولكن فارق معدلات النمو بين الاقتصادين ـ القارين هو الذي اعتمد للتمييز، وكان الدولار هو المستفيد. هذا الرأي سيتغيّر على المدى المتوسط وسيعود رقاص الساعة نحو اليورو، تبعاً لحركة السوق. كذلك، لدى تسعير المشروعات أو القطاعات الاقتصادية، فإن «الأسعار النسبية» ([2]) (prics earnings) لا تتوقّف عن التغيّر تبعاً لتراتبية غير ثابتة تراوح فيما بين معدل النمو، والمردود الذاتي، والقدرة الاستراتيجية الكامنة.

إن سوق الرساميل تفرض قواعدها، ولكن هذه القواعد تبدو دائمة التبدل، وكأننا نعيش في ظل قانون للجاذبية، ذي شدّة، متغيرة بحد ذاتها. وليس مطلوباً من عميل اقتصادي، في القطاع الخاص أو العام، الخضوع، كعضو حزبي مناضل، لكتاب مقدس، يجلب احترامه الراحة والاطمئنان. إن السوق المالية ملك مزاجي، أرعن، قاسٍ ومتسرع: ثقته غير حاسمة؛ شكه قابل للإرتكاس؛ وده عابر؛ عدوانيته قابلة للنقاش. من بين مختلف مظاهر التبادل الحر، يبقى انتقال الرساميل الأشد سطوة، الأصعب على التوقع، أي الأكثر إثارة، بنظر مراقبي الحركة، والمستقبل، والأكثر تسبباً بالقلق بالنسبة للمحافظين المتعلقين بجمود المشروعات، بلداناً كانت أم أفراداً.

بند آخر في فهرس الأزمنة الذي بين أيدينا، له سمة الثورة: الانتقال الحر للتقنيات. إنه، بالنسبة لنا نحن الغربيين، أشبه

---

[2] price earnings : السعر المقدر في البورصة مقسوماً على أرباح المؤسسة. هذه النسبة تسمح بمقارنة قيمة المؤسسات قياساً إلى عدد سنوات الربح المقدرة.

بالزلزال. فمنذ زمن بعيد، والأرباح الإمبريالية تغذي ازدهارنا، حتى بعد تحرّر المستعمرات، لقد كفل التبادل غير المتوازن ذا الطبيعة الإمبريالية استمرار ذلك: فقد كانت دولنا الغنية تصدر نحو بقية العالم سلعاً ذات قيمة مضافة عالية، أي ذات أسعار مرتفعة، وتستورد في المقابل سلعاً أخرى ذات محتوى تقني منخفض، أي ذات أسعار متدنية. على مر الزمن، تحوّلت هذه الأرباح الإمبريالية إلى مكاسب تقنية. تدريجياً ازداد استقلالها عن موازين القوى السياسية، وعن العلاقات الماكرو ـ اقتصادية، وتركّزت حول السيطرة على التفوق التقني. فكل اقتصاد استطاع بلوغ ذلك، ضمن لنفسه القدرة على تسويق منتجاته، في إطار شروط تؤمن حمايته من المنافسة الدولية. وهكذا استطاعت الصناعة الألمانية التي احتلت عدة مواقع متقدمة في ميادين ـ الآلات، الكيمياء المعقدة، التجهيزات الخاصة بوسائل النقل، السيارات ـ تحمل زيادات على الأجور خارج المعهود وأضافتها إلى أسعار المبيع، دون أن يهتزّ وضعها حيال منافسيها الدوليين.

زال هذا الوضع المريح، مع غياب الشيوعية. لقد كان مرتكزاً على التقدم التقني للغرب، واحتكار الرساميل، وتوفّر الأيدي العاملة الكفوءة، والحواجز القانونية التي تحول دون تسرّب الأسرار الصناعية. لقد أدّى دخول العالم الشيوعي إلى المجال الرأسمالي، لانهيار البنية السابقة. فمنذ الآن، يوجد خارج نطاق الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، بلدان تحوز على كادرات ذات مستوى رفيع، تستطيع إدارة أي نظام إنتاجي، وجاهزة لجذب الرساميل التي كانت لحينه ممنوعة عنها، وهي قادرة على الاستفادة ولفترة طويلة قادمة، من توفّر أيدٍ عاملة كفوءة ومنخفضة الأجور، وأخيراً، بالنسبة لبعضها كالصين، تملك «الكروموزوم الرأسمالي».

إن وصولها إلى التقنيات الأكثر تطوراً بات متاحاً: عبر توظيفات الشركات متعددة الجنسيات الباحثة عن أسواق جديدة، وخاصة عن شروط أفضل للإنتاج؛ عبر تعدّد قنوات الاستعلام، الناشئة بفعل حركة الأفراد، والإنترنت، وسلوك المجتمع المعلوماتي التي تشجب قيمه مبدأ السرية وإخفاء المعطيات؛ وعبر تسارع الطفرات التقنية بحد ذاتها: فتتابع أجيال المنتجات الجديدة كل بضعة أشهر، وتطور أساليب الإنتاج بنفس السرعة تقريباً، تؤدي إلى تهميش أساس السر الصناعي وفكرة تحقيق أفضليات تنافسية دائمة. فعندما تعرض تشيكيا، وهي على مسافة ساعتين من دوسلدورف، مهندسين وعمالاً مهرة على نفس مستوى الألمان، وبأجور تعادل تلك المدفوعة في تونس، فكيف سيحال دون استفادتها من توظيفات الشركات متعددة الجنسية؟ ومع دخول «الصين الكبرى» إلى الحلبة العالمية، وهي تشمل ضمن نطاق اقتصادي واحد، الصين القارية، والمناطق المتغربة المتمثلة بهونغ كونغ وتايوان، إضافة للمهاجرين الصينيين المسيطرين تجارياً على جنوب شرق آسيا، ومدعومة بيد عاملة فعالة وذات أجور بالغة الانخفاض، وفوق ذلك كله معزّزة بآلاف الخريجين الحائزين على إجازاتهم العلمية من أفضل الجامعات الأميركية، وحجم توظيفات متوفرة من أكبر الاحتياطيات النقدية في العالم، فإن فكرة الحواجز التقنية بحد ذاتها، تصبح خيالية. ليس هناك أي نشاط صناعي أو خدماتي يمكن أن يمنع، بفعل القصور أو نقص الخبرة، عمن يطمح إليه من الراغبين في الدخول إلى حلبة الاقتصاد ـ العالمي الجديد.

ومع الانتقال الحر للتقنيات، فإن طاولة اللعب امتدت إلى الحد الأقصى: لم تعد هناك حدود نظرية للتنافس الدولي. فهل يعني ذلك انتظام التبادل ـ الحر للسلع والخدمات بصورة لا يمكن

كبحها؟ لغرابة الأمر فإن الجواب هو بالنفي. فبينما تتطابق في وعي الجمهور، فكرة العولمة مع فكرة التبادل الحر والشامل على النطاق العالمي، فإن الواقع يظهر بأن حركة السلع تتطور بسرعة أبطأ من سرعة الرساميل وكذلك التقنيات. في الحقيقة ينشأ نظامان من التبادل ـ الحر: نظام عالمي ونظام إقليمي. في نطاق القطاعات التي بدلتها الثورة المعلوماتية، فإن السوق باتت عالمية بكل معنى الكلمة. فيما يتعلق بالمعلومات نفسها، فالأمور أكثر حسماً: لقد فرضت الإنترنت نفسها حتى آخر حدود الكرة الأرضية؛ وكذلك الاتصالات اللاسلكية، رغم استمرار الخلافات حول المعايير التقنية في تجزئة السوق بصورة مصطنعة؛ ويصح ذلك أيضاً بالنسبة لوسائل الإعلام، التي تبقى أكثر تذرراً بسبب الفروقات الثقافية واللغوية. أما في مجال الخدمات المالية والمصرفية، التي تتعرّض لتصاعد قوي في حدة التنافس والانفتاح، تحت ضغط الثورة التقنية التي وحدت عالم التوفير وحرّكت نشاط جمع المدخرات، فإن السوق العالمية كذلك، تحثّ الخطى لفرض نفسها. أيضاً، وبصورة طبيعية فيما يختص بعدد كبير من الخدمات، كالمعلوماتية، ونظم الحجز الكبيرة، وبنوك المعطيات، والمكتبات الافتراضية وغيرها من الوقائع التي تبرز على النطاق العالمي. ولا يتوقف الكاتب بالعدل الدولي، أي منظمة التجارة العالمية، عن صياغة القوانين والأطر القانونية التي تشرعن هذه الوقائع، في سياق اتفاقات تحرير المبادلات، كتلك المتعلقة بالاتصالات اللاسلكية وحركة الرساميل.

إن الظاهرة واضحة جداً: «الاقتصاد الجديد» عالمي، وكل النشاطات التي تحرّكه، أو تلك المتأثرة به، مدعوة لأن تتطوّر بدون توقّف على أساس التبادل ـ الحر الدولي. ولكن ما يصح بالنسبة للاقتصاد الجديد، لا يصح بالضرورة بالنسبة للقديم. فهذا الأخير، يتطوّر على نطاق تبادل ـ حر إقليمي يتركّز في إطار

مناطق ثلاث: أميركا المتوسعة بما يتعدى «الألينا» ([3])، لتشمل «المركوزور» ([4])، لتمتد من ألاسكا حتى جنوب الأرجنتين؛ المدى الأوروبي المتجمّع حول الاتحاد الأوروبي وأسواقه الشرقية، محققاً بذلك نبوءة الجنرال ديغول بشأن أوروبا «من الأطلسي حتى الأورال»؛ والعالم الآسيوي، الذي تسير ولادته، الأبطأ ولا شك، على وتيرة انفتاح الصين القارِّية وتحوّلات النظام الياباني، والذي سيضم في النهاية المدى الصيني، اليابان، كوريا، «النمور» السابقة، واحتياطي أسواق العمل في الفيليبين، وأندونيسيا والفييتنام.

داخل كل واحدة من هذه المناطق القارية، ستنتقل السلع والخدمات، بشكل أو بآخر، بحرية، ولكن ستبقى الحواجز الجمركية على حدودها الخارجية، وهذا طبيعي؛ وستبقى الحواجز التنظيمية لأنها الشكل الأنسب للحمائية. وخاصة، ستبقى الحواجز النقدية، حيث أن أسعار الصرف فيما بين العملات ـ الركائز، الدولار، اليورو والعملة الشرق آسيوية، التي هي اليوم الين، ولكنها قد تكون غداً صينية، ستلعب دور السدود. فكل الصناعات ذات المنتجات الثقيلة من حيث طبيعتها المادية ستتكيّف مع قواعد التبادل الحر الإقليمي: ستتولى مصانعها المتمركزة في كل من المناطق الثلاث تزويد الأسواق المنتشرة ضمن مداها القاري الخاص، حتى ولو بات تصميم المنتجات، وسياسات الصيانة، وخدمة ما بعد البيع، والاستراتيجيات التصنيعية، والتمويل، ذات طبيعة متعددة الجنسيات. إن أفضل مثال على هذا النموذج هو المنطبق على صناعة السيارات. فعندما تندمج ديملر وكرايزلر، وعندما تبدأ رينو ونيسان بدورهما، تقارباً سينتهي بالضرورة

.

[3] اتفاقية التبادل الحر فيما بين الولايات المتحدة، كندا والمكسيك.

[4] السوق المشتركة بين البرازيل، الأرجنتين، الأوروغواي والتشيلي

بالاندماج، فإنهم يعكسون ضمن إطار استراتيجيتهم الواقع المذكور آنفاً: ستتم السيطرة على كل من الأسواق الثلاث من داخلها، بينما تتمّ الاستفادة من تكامل وظائف التصميم والإدارة والمشتريات. وسيحصل نفس الشيء بالنسبة لصناعات الاستهلاك النهائي والسلع الوسيطة، مثل: الأغذية، الملبوسات، الأدوات الكهربائية، الزجاج، الإسمنت، كل حسب ما يناسبها في سياق النموذج المذكور.

ليست العولمة مرادفاً، رغم المظاهر، لتبادل ـ حر جامح. لذا يبدو النقاش المحتدم حول اللاتمركز بدون جدوى: فكل الدراسات تؤكد بأنها لن تطال أكثر من 2% من سكان البلدان المتطورة، وبالتحديد في ميادين العمل غير المؤهل. في المقابل، كما رأينا سابقاً، ستتحرك السلع غير المادية ـ حجوزات الطيران والنقل البحري، العمليات المالية، المحاسبة، إلخ... ـ على النطاق العالمي وليس فقط على النطاق الإقليمي. تبقى هناك إمكانية للمشروعات الكبرى بأن تنشىء مراكز كبيرة للمعلوماتية، حيث تجد يداً عاملة أقل كلفة. وهكذا نرى بأن النشاطات ستتوزّع على مستويات تندرج من الأكثر «عولمة» إلى الأقل «عولمة»، تبعاً لأهميتها، مع الأخذ بعين الاعتبار، الثورة المعلوماتية، تقاليد الاستهلاك، شروط الإنتاج الصناعي الأساسية، طبيعة السلع وثقلها الفيزيائي.

إن هذا التحوّل يتواصل منذ عقد من الزمن تقريباً. لماذا يوحي فجأة، بأن تسارعه ذو طبيعة نوعية، وليس مجرد تراكم كمي؟ لأنه يترافق بصورة عجائبية مع ثورة أصيلة. إن البحث الدائب عن الثورة التقنية كان دوماً الملحمة الأرلية ([3]) (Arlésienne) للحياة الاقتصادية. فمنذ نهاية السنوات «الثلاثين العظيمة» ونحن نعتقد

---

[3] الملحمة الأرلية: في النص الأصلي L'arlesienne .

بأننا قد وجدناها، وبأنها الساحر الذي سيزيل البطالة الجماهيرية. فأي لباس لم تلبسه، من وجهة النظر هذه، الأوهام المعلوماتية! ففي أسوأ مراحل بطء النمو الاقتصادي الإجمالي، عندما كانت مؤشرات البطالة والتضخم في قمة جنونها، كانت المعلوماتية تبدو خشبة الخلاص الوحيدة. كان الحلم على مستوى الاستيهام، والتفاؤل بمقدار القلق اليومي، والآمال الوردية بحجم الصعود المنفلت للبطالة.

ولكن في الواقع، لا ظهور الناظمات الأكثر قدرة، ولا التوسع الهائل للميكرو ـ معلوماتية، أدّيا هذا الدور الإنقاذي: لقد اقتطعا حصتهما من عملية تحديث الآلة الإنتاجية؛ ولكنهما لم يغيّرا المؤشرات الأساسية للاقتصاد. وعلى عكس تأكيدات اقتصاديي ذلك الوقت، وحتى تستعمل لغتهم الخاصة، فإن المعلوماتية لم تطلق «دورة كوندراتييف» جديدة، أي فترة نمو طويلة ـ بحدود عشرين إلى خمسة وعشرين سنة ـ تكون حصيلة إدخال تقنيات إنتاج أكثر تطوراً. بالطبع، لولا إدخال المعلوماتية، لكانت الزيادة الحاصلة في الإنتاجية وفي الأرباح أقل، ولكان النمو أكثر تواضعاً، والكساد أوسع؛ ولكن الترياق الموعود لم يأت.

ألن يشهد «الاقتصاد الإلكتروني» نفس المصير؟ ألن تبدو آثاره الماكرو ـ اقتصادية، بعد جيل من الزمن، متواضعة بل وحتى هامشية؟ ألن يحل وهم الإنترنت محل وهم المعلوماتية؟ ألا نكون الآن في مجال الخضوع لأثر فعل المكبّر؟ سأتحمل مسؤولية المخاطرة: رغم أني من أولئك الذين يجعلون التشاؤم حميتهم الثقافية، فإنني سأراهن على التفاؤل. فأنا مقتنع، بأننا ندخل هذه المرة، في دورة كوندراتييف حقيقية. فبين المعلوماتية وبين «الاتصالية الشاملة» ([4]) (multimédia) فارق جوهري. إن طفرة

[4] الاتصالية الشاملة: Multimédia .

تقنية، لا تتسبّب بدورة نمو جديدة، إلا عندما تؤثّر في نفس الوقت، على العرض وعلى الطلب. من جهة، تحسين فعالية آلة الإنتاج، عبر تحقيق وفر كبير على مستوى الإنتاجية؛ ومن جهة أخرى، إيجاد سلع جديدة كلياً، قادرة على تغيير عادات الاستهلاك، عند المستهلك النهائي.

هذا التحديد ينطبق كلياً، على الآلة البخارية والكهرباء، فقد ساهمتا في تغيير أنماط الإنتاج وفي تطوير سلع أثارت افتتان الأفراد، إلى درجة الاستدانة من أجل امتلاكها. بينما، لم تشكّل صناعة السيارات في البدء، من وجهة النظر هذه، ثورة تقنية: لقد فرضت نفسها على مستوى الطلب النهائي؛ ولكنها لم تغيّر الواقع الصناعي. ولكن، مع ظهور التايلورية، التي توسعت لتشمل آلة الإنتاج بمجملها، تكامل العنصران الضروريان: سلع جديدة وطرق إنتاج جديدة.

إن المعلوماتية التقليدية لم تتطابق مع هذين المعيارين: فلم تخترع سلعاً ثورية بنظر المستهلك النهائي. فقط أمّنت تجهيزات جديدة للمعامل والمؤسسات الاقتصادية. مع الميكرو ـ معلوماتية، ازداد اهتمام المستهلك الفردي قليلاً، ولكن ليس إلى حد قلب عاداته ونمط إنفاقه. مع الاتصالية الشاملة، كل شيء تغيّر. فهي تؤثّر على المجالين. فمن جهة العرض، تواصل تعميق التحولات التي باشرتها المعلوماتية الضخمة، وتوسيعها من خلال نشر «الناظمات الفردية» ([5]) (Ordinateur personnel) في المشاغل والمؤسسات، وتعميم «التيليماتيك» ([6]) (télématique) ؛ وهي تسرع التطور باتجاه نموذج صناعي أكثر «وفراً»، أي أكثر فعالية. أكثر

---

[5] الناظمات الفردية: (P.C) .

[6] تيليماتيك: نظام ربط وتشبيك الناظمات الإلكترونية وتوجيهها عن بعد، بوسائل سلكية أو لاسلكية.

وفراً بالفعل، لجهة التوظيفات، السلع المخزونة، المواد الأولية، الرساميل، والأشخاص، ولذلك كله وبصورة طبيعية، أكثر إنتاجية؛ وأيضاً بالنسبة للشغيلة حيث يفسح في المجال أمامهم لإغناء نشاطاتهم الفردية.

أما من جهة الطلب، فإنها تغير «سلة الاستهلاك» تغييراً كبيراً. ناظمات شخصية، هواتف نقالة، ألعاب إلكترونية، إنترنت، تلفزيونات مشفرة، مفكرات إلكترونية: إنه نظام استهلاك آخر يفرض نفسه، ولم يكن متوقعاً حتى لخمس سنين خلت. إنه يعدل القناعات التي تربينا عليها، ويحل تدريجياً محل نفقات الصحة والتعليم والخدمات الجماعية، إضافة للنفقات التقليدية. فكما أوجدت الكهرباء الحاجة إلى البرادات الكهربائية، والغسالات الكهربائية، وبقية الأجهزة الكهربائية، فإن الثورة الرقمية تفرض معاييرها للاستهلاك، وأذواقها، ومراتبها، ونظام قيمها.

في إطار هذه المعطيات، ينطلق الاقتصاد مدفوعاً بمحركين. الأول «شمبيتري» ([7]): فالآلة الإنتاجية تشهد ثورة، المواقع تتوزع بصورة مختلفة، «طاقة استثمارية» جديدة تنتشر، مستفيدة من ظهور حاجات جديدة، وتحول شبكات الإنتاج بصورة تغير جذرياً المشهد الإنتاجي، وتخلق مشاريع، مجموعات، مبادرات، وتترك في المؤخرة اللاعبين القدامى الجبناء والانتظاريين. أما الثاني فهو «كينزي» ([8]): يرتكز إلى طلب جديد، مموّل من مدخرات المستهلكين، كما في أوروبا، أو عبر الاستدانة كما في الولايات المتحدة، حيث الرهان على ارتفاع المداخيل المستقبلية اعتماداً على فوائض التقنيات الجديدة. وهكذا بطريقة غير مباشرة، يدعم كل محرك عمل المحرك

---

[7] نسبة لعالم الاقتصاد شمبيتر.

[8] نسبة لعالم الاقتصاد كينز.

الآخر: «الشمبيتري» يرفع سعر الأسهم، وهذا الارتفاع يسمح بتمويل «الانطلاقة الكينزية». من وجهة النظر هذه، فإن «الاقتصاد الجديد» لا يفعل سوى تكرار السيرورة التي جرت في زمن سكك الحديد، أو الكهرباء، مع الإشارة إلى أن ذلك يتمّ بفعالية أكبر. فالرابط الذي يعزز التفاعل الإيجابي بين الحيوية الاستثمارية، صعود البورصة، وتوسع طلب المستهلكين النهائيين، لم يكن موجوداً آنذاك. فهؤلاء لم يكونوا مستفيدين في الفترات السابقة، من تحليق أسواق الأسهم، لأنها كانت المجال الحصري للبرجوازية. ولم يكونوا قادرين على تمويل مشترياتهم سوى بالمداخيل المتأتية عن العمل. ولكن منذ الآن، باتوا قادرين على استخدام المداخيل الإضافية التي يدرها الرأسمال؛ وهذه إشارة من جملة إشارات أخرى، إلى أن هذا العهد الجديد للرأسمالية، يتميز بظهور رأسمالية تشاركية ([9]).

إن دورة كوندراتييفية لا تعني بالضرورة ضمانة لنمو منتظم ومتواصل. إنها تفترض إطاراً متوازناً للاقتصاد الإجمالي. إن اندفاعة تضخمية كبيرة، أو زيادة غير مدروسة للأجور، أو إنفاقاً حكومياً منفلتاً، أو سياسة نقدية غير عقلانية، تكفي لدفع البناء الاقتصادي للانهيار. من الطبيعي أن انحرافات كهذه لن تكسر الثورة التقنية، أو تحول دون ظهور سلع جديدة، أو تمنع تطور نظام الإنتاج بمجمله، ولكنها تضيع مكتسباته ولفترات طويلة.

من وجهة النظر هذه، فإن معجزة توافق الأزمنة تستمر: السوق تنتصر، ودورة كوندراتييف تبدأ، والغرب يخرج من عقد دراسة الاقتصاد الإجمالي. الولايات المتحدة تنجز حمية التقشف التي كانت قد باشرتها خلال السبعينات؛ بريطانيا العظمى تحوّلت تحت الضربات التاتشرية القاسية. فرنسا استعادت توازناتها الاقتصادية

[9] رأسمالية تشاركية: في النص Capitalisme patrimonial .

بفضل وحدتها الوطنية، التي توطدت بصورة غير متوقعة، حول مبدأ «خفض الأسعار التنافسي» (désinflation compétitive) . وأخيراً، أعلن اليورو، كرد أوروبي استراتيجي على انهيار الشيوعية، ولو بصورة منفصلة عن الثورة التقنية، وبات يتوِّج منذ الآن، سياسة أوروبا الاقتصادية الشاملة. ومن آثار هذه السياسة، وعبر قيود معايير ماسترخت التي باتت أشبه بميثولوجيا أسطورية، دخول إيطاليا، إسبانيا، والبرتغال، «حلقة المنطق». «هذه البلدان المتوسطية» التي كان يسخر منها مسؤولو البنك المركزي الألماني، نجحت خلال بضع سنوات، في إنجاز عملية استثنائية لإصلاح اقتصاداتها.

حالياً، يسود الحس السليم فيما يخص الاقتصاد الإجمالي، في كل مكان. الولايات المتحدة، وبفضل عقد من النمو المتواصل، تشهد فائضاً في موازنتها العامة، وتستفيد من سياسة نقدية بالغة الدقة بصورة لا تصدق، ولذا فهي بمنأى عن التضخم، حتى ولو بقيت تحت تهديد انفجار الفقاعة المالية. في أوروبا، تساهم ولادة اليورو، المنسجمة مع معاهدة الاستقرار، في ضمان معدلات فائدة منخفضة، وموازنات ذات عجز مسيطر عليه، وتنافسية أفعل، مما يؤدي إلى مراقبة جدية لأسعار الاستهلاك. في البلدان النامية، عدا إفريقيا الفقيرة، فإن الخروج من أزمة 1997، ببنى أكثر عقلانية، يرجح قدرة أكبر على النمو.

ولا يبقى خارج هذه الصورة شبه المثالية، سوى اليابان التي تعيش مرحلة نقاهة، والصين التي تبقى غامضة، وروسيا التي باتت «الثقب الأسود» للاقتصاد العالمي. الأولى، لم تستعد بعد حيويتها، رغم بداية السيطرة على الأزمة المصرفية التي شهدتها. لذا من المتوقع تحسن الوضع، رغم شيخوخة هذا البلد المنطوي على ذاته. الثانية، يسير الرهان الليبرالي تحت إشراف الطوق

الحديدي للنخبة السياسية الحاكمة: ولا أحد يعرف ما إذا كانت هذه الكيمياء الشديدة المجازفة، ستبقى مستقرة على المدى البعيد. أما بالنسبة للاقتصاد الروسي، وهو الآن مزيج غريب من اقتصاد «الرأسمال الوسيط» (comprador) حسب تعابير ماركس، والنخبة المافيوية، والسوق المتوحشة، وهذا ما يجعله زئبقياً إلى الحد الأقصى، مما يؤثّر سلباً على الاقتصاد العالمي. ولكن بسبب حجمه الصغير، الذي يقارن باقتصاد «البلدان الواطئة»، فإنه لن يشوش مسار هذا الاقتصاد العالمي.

إذا تجاوزنا هذه التحفظات، فإن المشهد الاقتصادي العالمي يبدو واعداً أكثر من أي وقت سابق خلال العقود القليلة المنصرمة: إدارة أفضل من الماضي على صعيد الاقتصاد الإجمالي؛ غياب النماذج البديلة التي قد تتسبّب بمواجهات واسعة؛ القبول الشامل بمبدأ الحذر في معالجة المسائل المالية والنقدية؛ وأخيراً قدرة أكبر على إدارة الأزمات، تستمر في التحسن، والشاهد عليها، المعالجة التي تمت للأزمة الآسيوية سنة 1997، ومنعتها من التمدّد إلى الأسواق المالية الأساسية. لا يعني هذا المناخ الملائم بالطبع اختفاء الموجات الارتدادية كلياً من المسار الاقتصادي: فهي تساهم بالبيولوجيا الاقتصادية بقدر مساهمة التنفس في حياة الناس، وضمن ظروف ملائمة كالتي عرضنا لها، فإنها لا تبدد فوائد دورة كوندراتييفية تولدها العولمة والثورة التقنية، كما حصل سابقاً في بريطانيا حيث طالت أكثر من اللزوم، عمليات التوقف والانطلاق المتتابعة. إن القدر قد قرّر توضيحاً جيداً للديكور: توسع السوق إلى أقصى حدود العالم؛ تقدم تقني يطوِّر في الوقت عينه العرض والطلب؛ مناخ اقتصادي إجمالي بالغ الإيجابية، مُدار جيداً وبصورة مستديمة. إنها ليست ظاهرات عابرة: فهي تستبطن تحوّلاً عميقاً لاقتصاد السوق، وتبشِّر بولادة نموذج رأسمالي جديد.

الفصل الثاني

رأسمالية المساهمة

Capitalisme Patrimonial

منذ ماركس، ونحن نعرف بأن الثورات التقنية والاقتصادية ترسم المراحل الرأسمالية. وهذا بالضبط مصدر قوتها. فبدل التحجر وفق أصول نموذج واحد، والوقوع تحت رحمة القوى الاجتماعية التي تعارضها، فإنها لا تتوقّف عن التبدل بحيث تصبح غير قابلة للإمساك بها.

مع الآلة البخارية وسكة الحديد، برزت الرأسمالية الشرهة، المستغلة، والعدوانية، خلال العصر الفيكتوري وعصر نابوليون الثالث: وقد انبنت الماركسية على خلفية الإعجاب بها وكرهها في الوقت عينه.

مع الكهرباء، والسيارة والتايلورية، تحقّقت نبوءة غالبريث: ظهرت الرأسمالية الإدارية. وجهاً لوجه تقابلت في المشروعات: بيرقراطية إدارية من جهة ونقابات قوية من جهة أخرى، نجحتا في صياغة تفاهم عام حول توزيع القيمة المضافة، بين الكتلة المخصصة للتوظيف وتلك المخصصة للأجور؛ وقد تجاهل الطرفان مصالح المساهمين. لقد اشتغلت هذه الآلية بشكل جيد، خاصة على المستوى الميكرو ـ اقتصادي، لأنها سمحت بعلاقات تعاقد بين أصحاب العمل والنقابات، بمعزل عن وصاية الدولة،

التي تولت توزيع فائض النمو على النطاق الوطني. مستفيدة من انتصارها خلال «الأعوام الثلاثين المجيدة»، حاولت هذه الرأسمالية الإدارية أن تبقى وتستمر، متجاوزة الأزمات النفطية، والركود، والتصاعد المتواصل للبطالة الجماهيرية. ولكن هذه الصعوبات، إضافة لغياب البدائل، ساهمت في الارتباك الذي ساد خلال الثمانينات.

منذ عشر سنوات تقريباً، بدأت في الظهور، في الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، مؤشرات عصر جديد للرأسمالية. إن هذه المؤشرات، بسبب بروزها بصورة أولية وتجريبية، لم تسمح بفهم الرسالة بشموليتها. ولكنها الآن باتت قابلة للقراءة: في مقابل الثورة التقنية والعولمة، هناك ولادة لرأسمالية جديدة. إنها «رأسمالية المساهمة»، التي يسيطر عليها حملة الأسهم، والتي ستعيش طويلا: ستستمر طالما استمرت دورة كوندراتييف الراهنة والتي هي في بدايتها. ثم، عندما تأتي اللحظة المقدرة، وانطلاقاً من الحقيقة المختبرة التي تجعل من اقتصاد السوق، أفقاً «غير قابل للتجاوز» في مجتمعاتنا، ستحصل طفرة أخرى لا يمكن توقعها منذ الآن، تنبت رأسمالية أخرى تتجاوز النموذج الإسهامي الراهن، بنفس الزخم الذي تجاوز فيه هذا النموذج، الرأسمالية الإدارية. عندها سيكون على المساهمين، أسياد اليوم، الجلوس على كرسي الاتهام.

في الولايات المتحدة، 76 مليون أميركي يملكون أسهماً، أي 43% من المستهلكين، مقارنة بـ 19% سنة 1983 (هذا الرقم يمثل الحد الأدنى للقرن المنصرم، حيث أن المعدل لم يهبط عن 22% حتى في عز أزمة الركود سنة 1929). إضافة لذلك، هناك 55 مليون شغيل يساهمون عبر صناديق التقاعد. إن النفور الذي كان يلاحظ حيال سوق البورصة منذ عشرين سنة تقريباً، كان

يعكس ظاهرة ذات وجهين: المردودية الضعيفة للأسهم خلال فترات التضخم، وكذلك عدم الاهتمام المشروع للمدخرين في ظروف غير مناسبة لهم. من كان يهتم لأمرهم سنة 1983؟ الدولة؟ لقد كانت مشغولة بالدفاع عن سوق السندات، وكان الأكثر إلحاحاً لديها تخفيف المنافسة قدر المستطاع تجاه سندات الخزينة التي كان يتوجّب عليها إصدارها بإفراط، لتمويل العجز المالي المتزايد يومياً. المستهلكون؟ كانوا كذلك غير معنيين بمصير المساهمين، وكانوا يشعرون بأنهم مفضلون عليهم بالأرباح القليلة التي يمدونهم بها، خلال صراعهم العنيد مع النقابات. العمال؟ كان لديهم، حتى في الولايات المتحدة، الأفكار القديمة الموروثة ذاتها، حول الصراع الطبقي، وكانوا يقبلون في أفضل الحالات تسوية بين العمل والرأسمال، وفي أسوئها، يقدمون على مواجهته.

أما المساهمون أنفسهم، فكانوا محبطين بسبب انخفاض الأرباح، مقتنعين بأنهم لا يملكون أية سلطة فعلية، متعبين وغير مبالين، ويتجنبون توجيه اللوم إلى أي كان، بشأن الحالة التي وضعوا فيها. ولم يتحسّن وضعهم إلا تدريجياً ومع مرور الوقت. وذلك، مع الانخفاض التدريجي للتضخم، مما أوجد إنجذاباً للتوظيف في الأصول والأسهم والسندات. ومع بروز ظاهرة كرة الثلج الناتجة عن ذلك، زادت الشهية إلى تملك الأسهم، أسعار الأخيرة، مما عزّز جاذبية سوق الأسهم. بالإضافة لإعطاء المدخرين الأمان النفسي، خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1997، أثبت النظام الرأسمالي قدرته على تخطي أزمات البورصة، عبر أبسط الوصفات ـ تلك التي رفضتها السلطات سنة 1930، أي ضخ الأموال من قبل البنوك المركزية ـ ناهيك عن انتهاء أسطورة الممتلكات العقارية وأشباهها، كملجأ حاسم

للمدخرات، بعد انهيار سنة 1990، الذي لمَّع صورة ثبات أسواق البورصة. ومع ازدياد الإحساس بالاستقرار الذي أوحت به البورصة، بديلاً عن انطباع «الهياج غير العقلاني»، حسب تعبير آلان غرينسبان، وهو ما لا تؤكده الأرقام حتى الآن، ولكن المستقبل سيثبته، ازداد التقدير الذي يحظى به مالك الأسهم. حالياً، يوجّه حملة الأسهم، ويقودون مجمل النظام الاقتصادي.

إذاً، من هم سادة العالم هؤلاء؟ إنهم ليسوا المساهمين الفرديين، وهي شريحة على طريق الانقراض، إلا في الولايات المتحدة، حتى ولو أدّى تطور الشراء عبر الإنترنت بسهولته، إلى تجديد شبابها. إنهم فعلياً، مديرو الصناديق، الذين باتوا في مجتمعنا الإعلامي، محاطين بهالة سحرية، شبيهة بتلك التي كانت تحيط بحكام بنك فرنسا في مطلع القرن العشرين. إداريو صناديق التقاعد، أي محاسبو الأساتذة الذين سيتقاعدون عن العمل في كاليفورنيا، وموظفو جنرال موتورز، وأغلبية أجراء المصانع الأميركية الكبيرة، وغداً أجراء العالم بأسره. إداريو «صناديق التعاضد»، وباقي مؤسسات الإيداع الجماعي، وهم مندوبو المساهمين الفرديين، أي السلطة التنفيذية التي فوضوا لها حقوقهم، مع الاحتفاظ بحق نزع التفويض في أية لحظة. إداريو «صناديق المضاربة» ([10])، وباقي صناديق التحكيم، المراكمة لأموال المدخرين الأشد رغبة في المغامرة، وبالتالي المدفوعة للمبادرات الأكثر جرأة. وعلى عكس ما تشيعه «الكتب المقدسة» المضادة للعولمة، فإن هؤلاء اللاعبين مختلفون عن بعضهم البعض، أشد الاختلاف. بالتأكيد يتشاركون، نفس نظام القيم، نفس طقس

---

[10] صناديق المضاربة: كتل نقدية موجهة لتحقيق أقصى الأرباح، عبر التوظيفات الخطرة والمضاربات. مثلاً عليها: صندوق كوانتوم، الذي يديره جورج سورس.

عبادة الربحية، نفس الخطاب الليبرالي الساذج، نفس السلوكيات الاجتماعية، ذات الكلمات، ذات المواقف، ذات التهويمات، وربما ذات الأحلام...

لكنهم، ولغرابة الأمر، لا يمارسون نفس المهنة. مسؤول أحد صناديق التقاعد، مصاب تعريفاً، بصفته مسؤولاً عن مبالغ التقاعد القادمة، بهاجس المدى الطويل: فهو لا يقدم على أية مساهمة ذات وزن في شركة من الشركات إلا بعد دراسة وافية جداً؛ فهو يريد أن يكون مقتنعاً بصحة استراتيجيتها ونوعية إدارييها، ولا يهرع إلى البيع عند هبوب أول عاصفة، بل بعد انقضاء دورة حياة كاملة بمشاركة المؤسسة. زميل له، مسؤول عن أحد «صناديق التعاضد»، يتصرف تبعاً للصورة التي قدمها للمساهمين، وقد تميل بهذا القدر أو ذاك إلى المخاطرة، نحو هذه القارة أو تلك: في نطاق السياسة التي رسمها، يتحرك بشكل أكثر مرونة، فهو أكثر انسجاماً مع روح العصر من صنوه مسؤول صندوق التقاعد.

أما «موازنو أسعار الصرف»، فإنهم يتدخلون بأسلوب مختلف كلياً: فلعبة السوق بحد ذاتها، هي مادتهم الأولية، وليس الحقائق الاقتصادية التي تعبر عنها؛ فهم لا يهتمون سوى بالفروقات الآنية للأسعار؛ إنهم يرصدون الأعطال التقنية، الوضعيات غير الطبيعية، التناقضات؛ والأكثر جرأة بينهم يسعون حتى «لصنع» السوق، لدفعها في وجهة معينة، مراهنين على أنه سيتابع الحركة لوحده، ولاعبين بمقتضى هذا الافتراض. هل يشكل هؤلاء، كما يعتقد أصحاب العمل، الجانب اللاعقلاني من النظام؟ هل يشكلون خطراً، انطلاقاً من وزنهم، قد يتسبّب بتعديل طبيعته؟ كيف يكونون عنصراً أساسياً منه: غير محتمل بفجاجته، ولكنه ضروري لتشغيله؟ على كل حال، إنهم جزء من مشهد حاملي الأسهم، وبقدر تحركهم السريع بقدر تأثيرهم في التثبيت الآني للأسعار.

إلى جانب وكلاء الرأسمالية هؤلاء، لا يزن الآخرون كثيراً: المساهمون الفرديون يمثلون مشاة السوق، بطيئون، قليلو الحركة، ومتعلقون بالثبات؛ المساهمون التقليديون، البنوك، شركات التأمين، يديرون كتلهم الموروثة من عصر «النوى الصلبة»، ومساهمات متقاطعة، ويلجأون إلى مناورات حماية ذاتية، وفق معايير تقترب يوماً بعد يوم، من تلك التي تعتمدها الصناديق، وإلا تعرّضوا للمزاحمة على أرضهم الخاصة.

لا ينجو من هذا المصير سوى أرباب العمل: حتى ولو كانوا مضطرين للحرص على عدم إحباط مساهميهم الصغار، ولو كانوا خاضعين بدورهم لضغط النظام، فإنهم يملكون، من حيث المبدأ، حرية أكبر في التصرف. إنهم أكثر من أي وقت مضى، يتماهون مع التصور الشومبيتري للرأسمالية: فهم أركان تحديثها، مسرعو تجديد هيكلياتها، ويلعبون في الواقع، دور البوصلة المحددة لوجهتها. إنهم الوحيدون القادرون إذا شاؤوا، أن يعاكسوا القوانين والنصوص المقدسة التي يفرضها «الحكام» الجدد، إداريو الصناديق والكتل النقدية. وإذا كان قد بقي، في هذا العالم الزئبقي، مكان لغير المتوقع وغير العقلاني، فإنه ويا للمفارقة، حكر على كبار الرأسماليين.

منذ الآن تتبدّى القوة الهائلة لرأس المال التي لا يقف أحد في وجهها، لأنها تتكامل عضوياً مع الظاهرات الناظمة لاقتصاد السوق المعاصر. خاصة وأن شيخوخة سكان البلاد الغنية، تعزز أهمية الادخار بصورة طبيعية. بمعزل عن النقاش المصنطع حول تقوية احتياطيات التقاعد عبر الرسملة، على حساب التوزيع، فإن مبدأ التراكم، العزيز على قلب ماركس، هو الذي يغلب. وإذا عبرنا بصورة واضحة ومباشرة، فإن الظاهرة واضحة: كبار السن هم أشد ثراء، وأقل استهلاكاً، وأوضح ميلاً للادخار، وأكثر اهتماماً بشروط المردودية.

ظاهرة بنيوية أخرى: تطور المؤشرات الماكرو ـ اقتصادية تدفع، كما نعلم، باتجاه تحوّل الرأسمال ومنذ الآن، مفتاح التوازن بين العرض والطلب. سابقاً، لم يكن لهاتين الحقيقتين، المخزون والسيولة ـ حسب تعبير المحاسبين ـ علاقة تربطهما. كان الطلب يتأتّى بكل بساطة عن المداخيل المتوفرة، بعد اقتطاع الضرائب. ولكنها الآن، باتت متأثرة بصورة محسوسة، بالتقديرات الفردية لمداخيلهم المستقبلية، استناداً إلى قراءتهم الروتينية لمحتوى محفظتهم من الأسهم. إن هذه الحقيقة الوهمية، تقرّر كما نعرف، مستوى الاستهلاك، حيوية الطلب، وتبعاً للقواعد الكينزية القديمة، محرك النمو.

الثورة التكنولوجية بدورها، وهي ذات أثر بنيوي، تمنح الرأسمال دوراً أكبر من السابق: في عصر سكة الحديد والكهرباء، كان ملتزمو الخدمات العامة ينفقون من المدخرات، وكان نابض الاستثمار وقفاً على المؤسسات الكبيرة المحدودة العدد، عندما يتعلق الأمر بحاجات نقدية ضخمة. أما في عصر «الويب» ([11]) (Web) ، والاتصالية الشاملة، فإلى جانب برتلسمان، تايم وارنر أوفيفاندي، الذين يلعبون اليوم نفس الدور الذي لعبته سابقاً شركة مناجم أنزين، أو الكهرباء الوطنية سنة 1945، فإن الازدهار الرأسمالي، يبدو بغير حدود. فمن خلال شركات «الإقلاع السريع» ([12])، تنعقد رابطة حميمة فيما بين المبادرة التقنية، الفكرة التجارية، والرغبة في الحصول على فائض القيمة. بالأمس، كان أي خريج «قادر على تدبر أمره» يحلم بأن يصبح مديراً في شركة رينو؛ أما اليوم، فهو يرى إلى نفسه مؤسساً لشركة إقلاع سريع

---

[11] الويب: Web رمز الإنترنت.

[12] إقلاع سريع: Start-Up شركة يتم جمع رأسمالها وتأسيسها من خلال الاتصال المباشر عبر الإنترنت.

على الإنترنت، داخلاً إلى البورصة خلال ستة أشهر، وبعدها على التو صائراً رأسمالياً ثرياً وسعيداً. إن صورة «منبت الأشواك» هذه، تؤكد انتصار رأسمالية المساهمة، أكثر بكثير من أي تحليل نظري لمعدلات الفائدة والأرباح.

على المستوى البنيوي كذلك، إن تطور امتلاك الأجراء للأسهم، لم يعد الآن مزحة، ولا وهماً اخترعته «الطبقات السائدة»، كما اعتقد طويلاً كهنة الماركسية. وكما دخلت صناديق التقاعد بصورة مفاجئة حقل الدينامية الرأسمالية الأميركي، فإن امتلاك الأسهم من قبل الأجراء، يمثّل التسويات الرأسمالية على الطريقة الفرنسية. مستوحية ذكرى الحلم الديغولي بشأن «اتحاد الرأسمال والعمل»، ومستفيدة من إعادة اكتشافها بمناسبة تطبيق سياسات الخصخصة ومن الحاجة لإقناع الأجراء بهذه الثورة البربرية، ومن تشجيع أصحاب المؤسسات ومديريها، الراغبين بوسيلة سهلة لإبقاء إشرافهم المباشر على قسم من رأسمالهم، لا تتوقف عملية شراء الأسهم من قبل الأفراد، عن التطور والتوسع.

لقد وجدت هذه العملية، بما يتعدّى أية أفكار مسبقة، وتيرة نموها الذاتي. في الواقع، إنها وسيلة تجريبية للردّ على الفرق المتزايد بين دخل العمل ودخل الرأسمال. بالنسبة لموظف في شركة (E.L.F) أو (B.N.P) ، يرى دخله السنوي يزداد بمعدل 2 أو 3% بعد انخراطه في برنامج شراء الأسهم إثر مباشرة عمليات التخصيص، ويكتشف أن 90% من هذه الزيادة قد نتجت عن القيمة المضافة التي حصّلها رأسماله. إنه أحد المستفيدين على طريقته، من رأسمالية المساهمة، مثله مثل مشترك أميركي في صندوق تقاعد، أو «صندوق تعاضد». حتى ولو اقتصرت ملكية الأسهم من قبل الأجراء، في فرنسا، على عدد قليل منهم، غالبيتهم تعمل في مؤسسات كبيرة، فإنها بداية تحمل في طياتها،

بذرة تجاوز الهوة التاريخية التي تفصل مالكي المؤسسات عن الطبقة العاملة. رغم أن هذه الأخيرة قد تحوّلت على مر الزمن إلى ما يشبه ملحق بالطبقة الوسطى الواسعة. إن إدخال الديمقراطية إلى رأسمالية المساهمة، هو بصورة طبيعية تقوية لها.

هناك منطق جديد يفعل فعله في إطار الظروف الناشئة: إنه يعدل معايير إدارة المؤسسات؛ إنه يغير أسلوب قيادتها؛ يطرح سؤالاً حول طبيعتها بالذات. كل شيء في سبيل المردودية؛ نص وروح القانون يستهدفان منذ الآن «خلق القيمة»؛ الربحية المباشرة تسحق كل الاعتبارات الأخرى في ميدان الإدارة؛ إرضاء المساهمين «بمباركة البابا» تمرّ عبر تدمير الرأسمال من خلال بيع وشراء الأسهم بصورة متواصلة... فإذا كان أي قارىء مبتدىء للصحافة الاقتصادية قادر على الاعتياد على اللغة الخشبية لرأسمالية المساهمة، فإن مقاتلي «الحملات الصليبية» المضادة للعولمة، يكررون بدورهم، الأوهام والأساطير الهادفة لبناء معارضة جذرية بقدر ما هي عقيمة. غير أن وراء الكلمات الطقوسية والنصوص المقدسة، هناك فلسفة جديدة حول مفهوم المؤسسة، قيد الولادة. إنها وللمفارقة «بيضة كولومب»: فعليها إعطاء المساهمين مردوداً يفوق ما يمكنهم الحصول عليه من توظيف نقودهم في سندات الخزينة، ومع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة الكامنة في عمليات البورصة، لا بد للربحية من أن تتعدى بصورة جوهرية معدل الفائدة على المدى الطويل. طوال عقود عديدة، خنقت هذه الضرورة في المهد: كانت المشروعات تعطي للرساميل الموضوعة بتصرفها مردوداً هامشياً، ولم تكن تشعر بالقلق من سعر أسهمها في البورصة، إلا عند حاجتها لأن تطلب من السوق مدّها بالمزيد من السيولة لزيادة رأسمالها. الضرورة الراهنة للمردود العالي هي فعلياً، بعيدة جداً عن

عن الاستيهامات التي تثيرها: إن الـ 15% التي باتت معيار الربحية بالنسبة للأرصدة الخاصة، لم تعد هدفاً غير واقعي، وهي شرط لا غنى عنه لإرضاء العطش الذي لا يروى للأرباح، لدى مصاصي الدماء المعاصرين، الذين ليسوا سوى مالكي الأسهم...

ولكن إذا كان الضغط في سبيل الحصول على مردودية عالية، ما زال ضمن حدود قدرة المشروعات على تحمله، فإنه في المقابل يقلب نظام عملها رأساً على عقب. فعلى صعيد توازنات السلطة داخلها: حتى عندما لا يكون الوضع كما في المؤسسات العائلية العاملة حسب مبدأ الوراثة، فإن انتقال السلطة يخضع للقاعدة التي كانت سائدة في روما القديمة، في ظل أسرة أنطونيني، حيث كان الإمبراطور يختار بحرية أحد أقربائه كوريث، وكان هذا الأخير يكرر الشيء عينه عندما يحين الوقت. يختار رئيس مجلس الإدارة قبل تركه منصبه، اسم خليفته، حسب أصول انتقال السلطة؛ المجلس الإداري يصدق الاختيار؛ الجمعية العامة للمساهمين تصفق مع أن هذا التقليد يحاول الاستمرار أطول مدة ممكنة، فإنه بات عليلاً أو ميتاً. في الولايات المتحدة وبريطانيا: بالتأكيد. في ألمانيا وفرنسا: جزئياً. إن مجالس الإدارة تشعر بالضغط المتزايد للمساهمين المؤسساتيين الكبار، وتسعى للمشاركة، ولو جزئياً في القرار. إنها لم تعد تقبل بالخضوع الكامل والمباشر لرغبات رؤسائها. سابقاً، عند تسلمهم مهامهم، لم يكن هؤلاء الرؤساء يشعرون بأن لديهم حساباً يقدمونه، سوى لربهم، لا لأعضاء إدارتهم ولا لمساهميهم. ولكنهم باتوا يستشعرون أنفاس الأرصدة الكبيرة الموظفة، خلف قفا رقابهم. فهي تصدر أحكامها يومياً عبر أسعار البورصة. ويمكن اعتبارها، بالنسبة لرئيس شركة من الشركات، بمثابة انتخاب شبه روتيني ويومي، وأكثر ضغطاً بالنسبة إليه، مما هي اللازمة المملة لاستطلاعات الرأي، بالنسبة لرجل السياسة.

من هنا، انقلاب الهواجس في ذهن الإداريين. حتى الآن كانوا يخشون نقاباتهم أكثر من الدولة والدولة أكثر من مصرفييهم. بعد الآن، يتركز نظرهم على «خط أزرق واحد»: أسعار أسهمهم؛ وهم يبالغون في مديح مديري الأرصدة المالية، بقدر ما يهابونهم، ويكرسون لهم وقتاً وطاقة أكثر مما فعل أسلافهم في مجال علاقاتهم العامة. وبما أن المؤسسات، حتى الأكثر أتمتة بظاهرها، تبقى في الواقع أشبه بجيوش، ذات هرميات وتراتبيات، لذا ينتشر قلق القادة عبرها بسهولة بالغة: فباتت كلمة المردودية سيدة الكلمات، كما باتت كلمة خلق القيمة «الألف» و«الباء»، بالنسبة للمساهم.

وكالعادة، عندما تنشر تعليمات ما وسط جسم المؤسسة، تصبح موضوع مزايدة ساذجة، لدى المتسلقين الجدد إلى الدرجات الوسطى في سلم الهرمية الإدارية. وبقدر خضوعها دون رتوش، لهذه النمطية الإدارية المشوهة، باتت الفلسفة الجديدة للإدارة متهافتة، ذات طابع ميكانيكي، وهزلي.

في هذا العالم الجديد، أصبح الوقت العامل الحاسم. وصارت الأفضلية إلى جانب «الذين يطلقون النار أولاً». الإصلاحات تتسارع. إعادات الهيكلة تتكاثر. ولكن المعركة في مكان آخر. ففي عصر التقاطع بين التجديدات التقنية العاصفة، وقوة السوق، تركزت المعركة على قدرة توقع: التطورات التقنية المحتملة، التغييرات السلوكية، الانعكاسات الاجتماعية، موازين القوى الصناعية، والانعطافات الاستراتيجية. فالمؤسسة تعيش الآن، أو على الأقل مديروها، في مجال آفاق مستقبلية متناقضة. من جهة، إلحاحية أسعار البورصة وآنيتها، ومن جهة أخرى «الميل الثقيل»، للثورة التقنية، على حد قول منظري التاريخ الجديد. المشهد، الممتد على سنوات عدة، في مقابل اللاعبين وبرنامج خطواتهم. إذا حاول أحد المديرين التوهم بإغراء السوق، عبر خطة قصيرة المدى، فهو يضيع الهدف. وإذا اعتمد خطة بعيدة المدى، بعكس

اتجاه الريح، فهو يخدع نفسه. وإذا رأى من الممكن الإتكاء على الخطط المرنة المتعددة السنوات، فهو يحكم على نفسه بالفشل.

إن هذه الثورة في عالم الإسهام المالي، التي ما تزال متخفية في فرنسا، أثارت في بريطانيا العظمى نقاشاً واسعاً بين أنصار المساهمين وأنصار الفاعلين. بالنسبة للأول، لا تعود المؤسسة إلا لحملة أسهمها؛ وبالتالي فإن إرضاءهم يتقدم على أي اعتبار آخر، وليست العناصر الأخرى، كالزبائن، والمتعهدين، والأجراء، والمحيط الاجتماعي، والدولة الضابطة، سوى عوامل ينبغي أخذها بالحسبان والتكيف معها، دون إعطائها حقوقاً ملزمة. من وجهة نظر الآخرين، تعتبر المؤسسة شيئاً أكثر تعقيداً بكثير؛ فهناك مجموعة حقوق وواجبات، تحكم علاقاتها مع مساهميها، ولكن أيضاً مع شركائها، دون اقتصار هؤلاء على الأجراء والدولة. إننا بعيدون هنا عن المقاربة الاشتراكية ـ الديمقراطية التقليدية، المبنية على مساومة بين اللاعبين الثلاثة، أرباب العمل، النقابات، والسلطة السياسية. فالمستهلكون، والساكنون قرب المصانع، والمتعهدون، وبلدان الاستقبال، هم أيضاً لاعبون وفاعلون، فعلى الإداريين ترتيب الأولويات لكل هذه الروابط وتحديد نوع الحقوق المعطاة لكل طرف، رغم أن الجميع يقرون، ولو بصوت خافت، بحق البكورية لمالكي رأس المال. طالما أن الدينامية الإسهامية ترتسم بصورة طبيعية ضمن إطار القواعد الحقوقية لاقتصاد السوق، فإن الصيغة القانونية للفاعلين ستبقى ضبابية، عدا في البلاد الواطئة حيث يعطي التحديد القانوني للشركة المغفلة وجوداً مستقلاً عن مالكي أسهمها. إن الوقائع تحسم بسرعة بين الفلسفتين: فمصلحة المساهمين تتقدم على حساب مصلحة الفاعلين. والغياب المتسارع للرأسمالية الرينانية ([13]) يشهد على

---

[13] نسبة لمنطقة في غرب ألمانيا.

ذلك: إن رغبة المستشار الألماني شرودر، لدى عرض دمج (O.P.A) فودافون مانسمان، في تنصيب نفسه ضامناً للفاعلين المعنيين أي المصالح الأخرى، غير مصالح المساهمين، لم تصل إلى نتيجة. ولكن رغم إجهاضه، فإن هذا النقاش قد حظي في البلدان الأنكلو ـ ساكسونية، بأهمية لا بأس بها. وهو نقاش ينبغي إثارته في فرنسا.

إن صعوبة الصياغة القانونية لحقوق الفاعلين المعنيين، بلغة غير خشنة، لا تكفي للإنتهاء من المشكلة. إن مجرد الاعتراف بوجودهم، والإشارة إلى دورهم في حياة المؤسسة وبالتالي مردوديتها، تحول دون إمكانية إنزلاقهم نحو المقاربة الوحيدة الجانب لمشكلتهم، وخطر تشددهم الإيديولوجي. إذا كانت شركة «توتال ـ فينا» قد اعتقدت في حمأة سيطرتها على شركة «إلف»، أن ليس عليها تأدية أي حساب لأي كان، عدا مساهميها، فقد أظهر لها غرق ناقلة النفط «إيريكا»، بأن المؤسسة لا تنفصل عن محيطها. لقد كان على شركة توتال، العارفة منذ البداية بعدم مسؤوليتها القانونية، أن تأخذ بعين الاعتبار المعنيين، وأن تبدي تضامناً معنوياً، لأن ذلك كان سيفسح في المجال أمام إدارتها، للخروج من المشكلة بصورة أفضل، بما في ذلك على المستوى المالي.

في عصر الرأسمالية الإدارية، كان المديرون يشعرون بقدرتهم على استيعاب الضغوط المتعددة التي تتعرّض لها المؤسسة، بمقدار ما كانت ذات مردود عالٍ، وذلك عبر ترتيب أولوياتهم على أساس حسهم السليم وإرادتهم الواعية. أما رأسمالية المساهمة، فإنها وحدانية المضمون، ومحكومة بمنطق المردودية، إلى حد نكران شرعية المحاورين المفروضين بحكم الواقع، وخاصة الرأي العام، وإلى حد تجاهل حقوق وواجبات كل منهم.

عندما اضطر رئيس شركة «أكسا» إلى الظهور في برنامج تلفزيوني لتبرير إلغائه التعويضات الخاصة بالمعاقين، اكتشف أن شركة متعددة الجنسيات قد تكون عرضة للانفعالات الجماعية، بما يوازي حكومة سياسية. ولكن مسؤولي الشركات، الأقل حنكة من رجال السياسة، يجهدون بصعوبة للقيام بدورهم في مجتمع معلوماتي وإعلامي، تتقدم فيه ديمقراطية الرأي العام أكثر فأكثر، على حساب التمثيل التقليدي. فعليهم التدرّب على مهامهم الجديدة. فالسوق والرأي العام، هما سيدا المجتمع المعاصر: وإذا نسي أرباب العمل ومديروهم ذلك، فسيتكفل الواقع بتنشيط ذاكرتهم.

يطيب لمتزمتي رأسمالية المساهمة بأن يروا إليها بصورة طبيعية كأعلى مراحل اقتصاد السوق، كما رأى آخرون إلى الرأسمالية كأعلى مراحل الإمبريالية... وبالتالي فهم ينسبون إليها بصورة طبيعية كل الصفات الحميدة، ومنها قدرتها على تحقيق الشروط الاقتصادية والاجتماعية الأمثل. فتصبح (السيليكون فالي) ([14]) معبد السعادة القصوى، وشركات الإقلاع السريع وسيلة تحقيق الأفراد لذواتهم، والإنترنت عامل تكافؤ الفرص للمجتمع الجديد... وماذا لا نسمع على هذا المنوال؟ في الواقع، حتى ولو أن رأسمالية المساهمة تغير، كما رأينا، العلاقات بين العمل والرأسمال، فإنها لا تفترض التناغم الاجتماعي، ولا نهاية الصراعات، ولا صعود طبقة وسطى جديدة، أكثر تجانساً ومساواة من السابقة.

فالانشقاقات، والتفاوتات والتوترات، لا تني تظهر. وتبقى أقسام كاملة من النظام، ضمن السياق التايلوري، حيث تترجم

[14] السيليكون فالي: Silicon Valley المنطقة الأميركية المشهورة بانتشار أكبر شركات إنتاج الناظمات الإلكترونية وبرامجها.

ضرورات المردودية المتزايدة، إلى مزيد من الضغوط والإلزامات. وإذا كان تعيير التوازنات، وتنظيم المخزونات، وضبط التدفقات، تنقل هرطقة العقلنة من الأعلى إلى الأسفل، ومن المصنع المسؤول عن إنتاج السلعة النهائية، باتجاه المتعهدين الثانويين الخاضعين أكثر فأكثر لمتطلبات السوق، وتعميم الأتمتة والمعلوماتية في حيز العمل، تغير الإطار العام، إلاّ أنها لا تنهي، بصورة فجائية وسرية، توتر وقسوة الحياة في دائرة الإنتاج. فعندما يؤدي «تصنيع الخدمات»، وظهور التجمعات الضخمة العاملة على معالجة الأنظمة المعلوماتية، وأتمتة الأشغال البيرقراطية، إلى إدخال هم الفعالية إلى وحدات الإنتاج، فإنه لا يؤدي، حتى الآن على الأقل، إلى تجاوز «الاستلاب» القديم، الذي يستعيد حقوقه وحاشيته من الإرهاق والتعب والمعاناة.

تحت وطأة الضرورات الجديدة، نجد قطاعات كاملة من النشاطات التابعة للإدارات العامة، التي كانت تمارس حتى الآن برهافة ويسر، خاصة في فرنسا، تنقلب إلى أسلوب الاقتصاد الحقيقي. وتترافق غالباً عملية الانتقال هذه، مع تدابير حماية لا يمكن تصورها، كتلك التي لجأت إليها (فرانس تلكوم)، حيث راكم موظفوها الضمانات، من حق البقاء في العمل مدى الحياة، إلى اقتطاع أجزاء من الأرباح، ولكن هذه المعالجة غير الواقعية، التي يفسرها الخوف من التوترات الاجتماعية، ليست القاعدة على الصعيد العالمي. في الوقت الذي تعتقد فيه كثير من القطاعات أنها انتقلت إلى العصر ما بعد الصناعي، حيث سيعيد الاقتصاد الجديد اختراع مفهوم العمل، تكتشف قطاعات أخرى، بأنها تنتقل إلى أشكال جديدة من التايلورية سواء تلك المطبّقة على المهام المتعبة أكثر فأكثر، التي تربط الزبائن بالمشاغل الثانوية، أو تلك

المتعلقة بعالم الأوراق والأعمال المكتبية، ومعالجة المعلومات، حيث باتت تفرض شروط العمل المطبَّقة على سلاسل المشاغل.

إذا كانت رأسمالية المساهمة، تتطابق مع تحرير نمطية الإنتاج في بعض المجالات القليلة، فإنها تستدعي المزيد من الانضباطية والتوتر الناتجين عن الحاجة لمزيد من الفعالية، في أغلب المجالات الأخرى. حتى في المؤسسات الأكثر أتمتة، والأكثر قابلية للحياة في الوقت الراهن، لا بد من التحسب لمقصلة العمر: في أي وقت يعمد النظام، بسبب رهانه المتصاعد على حيوية الشباب، إلى رمي أولئك الذين «تعبوا»؟ ما هو مصير أخصائيي «الويب» والاتصالات اللاسلكية، بعد خمسة عشر عاماً من الجهد والتوتر، لدى بلوغهم الأربعين من عمرهم، وانخفاض إنتاجيتهم، حتى ولو كانوا قد حصنوا أنفسهم على مستوى امتلاك الأسهم؟ إنهم في قلب «المفاعل النووي» الخاص باقتصاد المعلوماتية، وهم طليعة لمهمشين من نوع جديد في الأفق المنظور. بالطبع، لا يعني ذلك أن العصر الراهن هو عصر أسطورة استغلال الإنسان للإنسان. ولكنه كذلك ليس عصر وهم العمل المحرر والتفتح الشخصي. إن رأسمالية المساهمة تعيد صياغة المعضلة الاجتماعية، ولكنها لا تلغيها.

هل يمكن أن يكون الجواب على هذا التحدي الجديد، من خلال التمييز، السهل لأول وهلة، بين اقتصاد السوق ومجتمع السوق، وهي صياغة نظرية عزيزة على ليونيل جوسبان، وكأن رفض الثاني والتكيّف مع الأول، يسمح بإعادة اختراع تسوية اشتراكية ـ ديمقراطية جديدة؟ بالنسبة لأنصار هذه المقولة، هناك إمكانية للحفاظ على حد فاصل بين عالم المنافسة وعالم الخدمات الجماعية والمصلحة العامة. إن ذلك استخفاف بالحقيقة. فنحن نعيش في اقتصاد سوق ومجتمع سوق. وكيف يمكننا تصور الأمر

بصورة مغايرة، عندما نجد في منطقة اليورو، أن المنافسة تنتقل من المؤسسات الخاصة إلى الأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية؟ في مجال موحد إلى هذا الحد، لا ترتبط التوظيفات العالمية بمعايير المردودية فحسب؛ بل تأخذ في الحساب نوعية النظام المالي للبلد المستقبل، نوعية الخدمات العامة، مستوى النظام التربوي، فعالية دولته، التأمينات الخاصة بالأفراد، نمط الحياة الاجتماعية، وحتى المناخ والطقس. لذا، حتى ولو ظهر ميل لتقارب معدلات الاقتطاع الضرائبي، فإن المعادلة أكثر تعقيداً: فنسبة الضريبة المفروضة على المداخيل، ليست العنصر الحاسم الذي يحدد دفق التوظيفات.
بالنسبة لبلد من البلدان أو مدينة كبرى، فإن منحى الصراع يتركز على التقاط ما أمكن من الادخار العالمي، تحديد القيمة المضافة، جذب الكفاءات، أي إطلاق حلقة مثمرة. لماذا لندن وليس باريس، الإيكوس بدل الرور، كاتالونيا محل لاغودوك ـ روسيون، بروتانيو وليس الباسك؟ إنها منافسة شاملة تقرر التراتبية والأولويات؛ من الصعب تحديد نتائجها بالاستناد فقط إلى كلفة الإنتاج. عندما تصنف منذ الآن مؤسسات التعليم العالي في مختلف البلدان تبعاً لمستواها، وتوضع كل الشهادات في مضمار التنافس، وتعيَّر آليات الحماية الاجتماعية، وتقارن أنظمة التقاعد بعضها مع البعض الآخر، كيف لا نكون في مجتمع السوق؟

كيف يتم الانزلاق خلسة من اقتصاد السوق إلى مجتمع السوق؟ يتم ذلك من خلال إدخال عامل المنافسة إلى نشاطات، كانت حتى الآن بمنأى عنه، تحت حماية نمط الإدارة الدولتية. بمقدور اليسار التقليدي الاحتفاظ بنظرته الإيديولوجية القديمة الرافضة للتنافس فيما بين الجامعات المختلفة، أو الداعية إلى إبقاء الحماية الاجتماعية الجامدة. ولكن عندما ترى المعاهد الفرنسية العليا

شهاداتها خاصة لمنافسة أفضل ما تعطيه الجامعات الأجنبية، ونرى عدداً كبيراً من التأمينات الخاصة تكمل الضمان الصحي، ويتم تمويلها من قبل الأفراد أو من قبل المؤسسات التي يعملون فيها، فإن معنى ذلك بصورة أو بأخرى، أن مجتمع السوق يفرض قوانينه في عالم الخدمات العامة، ليس مبدأ المردودية هو ما يفسر سيطرة رأسمالية المساهمة، بل المنافسة المتزايدة حدة، سواء داخل كل بلد أو بين البلدان المختلفة. من هنا فإن السؤال الذي يطرح نفسه ليس: اقتصاد سوق أو مجتمع سوق؛ بل أخطر من ذلك: هل نقدر في مجتمع سوق، تجنب أن يكون الحكم الأوحد بين المتنافسين، مستوى الإنتاجية؟

ليس سوى وهم، اعتقاد الاشتراكيين الديمقراطيين، بإمكانية حصر الضغوط التنافسية ضمن نطاق النشاطات الإنتاجية التقليدية. إنها تتسلل خفية إلى كل مكان. ولا شك بكونها حرباً خاسرة، محاولة تأييد الخدمات العامة على الطريقة الفرنسية، أي إبقائها متميزة بالثالوث الأقدس ـ رأسمال الدولة، نظام آحادي، المساعدات بالتساوي ـ فالسؤال المجدي هو، وأكثر مما في المجال الخاص، حول ضرورات الضبط: كيف نرجح الأحقية على المساواتية، أي كيف نركز الوسائل على الذين هم الأكثر حاجة إليها، وليس توزيع الإعانات بطريقة عشوائية على أفراد الطبقة الوسطى الكبيرة العدد؟

إن رأسمالية المساهمة، تحملها موجة لا تقتصر على القطاعات التنافسية تاريخياً؛ إنها تشكل قمة ثورة تفرض في كل المجالات ضرورة المنافسة والمردودية. بعد الصناعة، منذ عشرين سنة تقريباً جاء دور الخدمات المالية؛ وبعد الخدمات المالية، الخدمات العامة؛ وبعد الخدمات العامة، الخدمات الاجتماعية؛ وبعد الخدمات الاجتماعية، الوظائف الضريبية. إن قانوناً فولاذياً يفرض

نفسه، ويجتاح مجمل السلطات العامة لاعتماد سياسة «تعيير الجباية» ([15])، أي مقارنة سياستها الضرائبية مع بقية البلدان، لتحديد التعديلات المالية والضرائبية المطلوب إقرارها، حتى لا يتم اقتطاع ضرائبي، تفوق نسبته إلى الدخل الوطني، النسبة التي تعتمدها الدول الأخرى، فماذا نفعل، ولو دون إعلان صريح، سوى الاعتراف بكون مبدأ المنافسة قد تسلل إلى قدس أقداس الجهاز الإداري؟

كذلك، لا بد لهذه السلطات، في مناخ العولمة، من القبول بحقيقة أن النخب باتت الشريحة السكّانية الأكثر سيولة، وبأن المنافسة على اجتذابها، أصبحت بالغة الأهمية. لذا فإن النظر إلى الكادرات الفرنسية العاملة في لندن كمنفيين جدد، كما يفعل العديد من المسؤولين، المنتمين إلى اليمين أو إلى اليسار، ليس سوى موقف صبياني. أما الغرق في مراجعات تاريخية، ورؤية في ما يجري، مقدمات ثورة ثانية لإعلان نانت، أي احتمال هجرة النخبة الأكثر دينامية وحيوية، والأوسع خبرة في ميادين إدارة الأعمال في البلد... فلا تختلف كثيراً؛ فأي من المقاربتين، تعتبر كاريكاتورية. لأن الحكم على «هجرة الأدمغة» هذه، من منطلق المعايير الأخلاقية، يعتبر غير ذي جدوى. اعتبارها حدثاً خطيراً، يبدو أمراً مبالغاً فيه. أما فهمها بدقة، لمواجهتها، فهو في المقابل، أكثر من مُلحٍّ.

في فرنسا، يثبت الانفجار الرأسمالي المرتبط بالإنترنت، وتكاثر شركات «الإقلاع السريع»، وظهور مناطق إنتاج شبيهة «بوادي السيليكون» ([16]\)، حيث تزدهر المشاريع الجديدة، بأن لدى مجتمعنا القدرة على الانخراط في مغامرة السوق الكبرى. رغم إصابته بداء

---

[15] تعيير الجباية: Bench marking .

[16] وادي السيليكون: Silicon Valley

المفاصل المالية، وكذلك في مجال القيمة الزائدة، حيث لا يعتبر معدل 26%، مدعاة للحجز... ولكن حتى في الميدان المالي، يمكن تقديم الحجج والحجج المضادة، فالرهان موجود.

في مناخ المنافسة الحادة بين الدول الكبرى، حول امتلاك القدرة، على إثارة المزاحمة الخلاقة، وعلى كهربة الأجواء ورفع درجة توترها، وعلى جذب الكفاءات، وطرح الرهانات التي تجعل الانخراط مسألة محسومة، فإن المنافسة بين الأنظمة الضريبية تصبح بدورها قضية حتمية. وإذا كان مستوى الاقتطاع لا يشكل المعيار الوحيد لإقامة المراكز الاجتماعية ومشاريع الأفراد، فإن سباقاً فعلياً قد بدأ، تعتبر خلاله بريطانيا المرجع الأساسي، وتواجه فيه فرنسا ألمانيا، التي باتت منافستها الرئيسية، بعد أن قررت هذه الأخيرة من أجل إزالة عوامل الإعاقة في منطقة إنتاجها الرئيسية، خفض الضرائب المفروضة على الشركات بصورة شاملة، وكذلك الضرائب المفروضة على الدخل، وعلى المساهمات المختلفة. بالرضى أو بالإرغام، سنسير في هذا الطريق: فرأسمالية المساهمة لا تشتغل جيداً، في ظل الاقتطاع الضريبي الشديد.

إن العصر الرأسمالي الجديد يبث تأثيراته بقوة توازي تلك التي برزت لدى انطلاقة السوق في القرن الثامن عشر، أو خلال القرن التاسع عشر لدى صعود البرجوازية، أو في بدايات القرن العشرين مع انتشار أسلوب الإنتاج الفوردي. حتى ولو كان الآن يهز مجتمعاً أكثر غنى بكثير، وينحو مع ثورة الاتصالية الشاملة، منحى أكثر ليبرالية وحرية، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنه مرادف للكمال: أن نرى إلى العولمة والثورة التقنية ضمانة لتقدم غير محدود، ليس أكثر من عبث غير معقول. إن الصفة الأساسية للرأسمالية، وفضيلتها المميزة، كونها تملي على الاقتصاد وعلى المجتمع جهداً متوتراً، خلاقاً ومدمراً في نفس الوقت. بنظر

المبخرين لها، فإن الحصيلة إيجابية بصورة طبيعية؛ وبالنسبة للمناضلين المعادين لليبرالية، فإن العكس هو الصحيح بالتأكيد. ولكن بإنترنت أو بدونها، بعولمة أو بدونها، فلا أحد يستطيع إقامة الدليل على أن النظام قد بلغ خواتيمه، إلا إذا نظرنا إلى مجتمع السوق بنفس أوهام الشيوعيين بشأن المجتمع بدون طبقات... إن رأسمالية المساهمة تفتح عصراً جديداً لاقتصاد السوق، بإبداعاته، وتردداته، ومبالغاته؛ إنها مرحلة هامة من مراحل التاريخ الرأسمالي للعالم، ولكنها ليست نهايته؛ فالتفوق المطلق للنظام الرأسمالي إنما يكمن بالضبط في عدم بلوغ نهاية محددة، بل في إعادة اكتشاف الحركة الدائمة على مستوى اللعبة الاقتصادية والدينامية الاجتماعية.

الفصل الثالث

«الثالوث المقدس» الجديد

منذ أكثر من قرنين وفرنسا تعيش على إيقاع المواجهة المتواصلة بين السوق والدولة، وكأنه لا يوجد سوى هذين الشكلين المتعارضين من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي: عندما يتقدم أحدهما، على الآخر أن يتراجع. تحت ضغط الإيديولوجية الشيوعية، أساطير اليسار، التقليد البونابرتي والالتباسات الاجتماعية للديغولية، وسعت الدولة بصورة عامة مساحة تأثيرها، على حساب السوق. ومع ظهور رأسمالية المساهمة، فإن السوق تأخذ بثأرها التاريخي، مجبرة الدولة على القتال التراجعي على كل الجبهات؛ بل أكثر من ذلك، تجعلها تسير نحو الهزيمة. وأيضاً، فإن المعركة قد حسمت بالنسبة لمن بقي أسيراً لنظرته السابقة: إن السوق لا تستوعب، لا تعكس، ولا تقهر. البعض يحزن لذلك والبعض الآخر يعلن انتصاره. لا مجال للاستخفاف بالتوازنات الجديدة التي تنتظم. فلم يعد ثنائي السوق ـ الدولة، هو من يرسم معالم الحقيقة، بل «ثالوث مقدس» جديد: السوق ـ القانون ـ وكاهنه الأكبر المتمثل بالقاضي، والرأي العام من خلال أنبيائه، وسائل الإعلام. كوننا قد اعتدنا تاريخياً على الاقتناع بأن الدولة تجسد المصالح العامة،

فإننا نجد صعوبة في تخيل قدرة هذا «التوازن» بين السلطات والسلطات المضادة على تشكيل البديل الأفضل، ولكننا سنعتاد مع الوقت، على الصعيد الوطني، على هذه الوضعية التي لا سابق لها. في المقابل، لا يبدو أن هذا المسار يشق طريقه على الصعيد العالمي. فما أن تلفظ كلمة الرأسمالية العالمية حتى يباد اللاوعي بالقول: عدم استقرار، فوضى، شريعة الغاب، انتصار الأقوى، تفاوتات وانعدام المساواة بدون حدود، تغذية غير مراقبة، بقر مجنون، وكوابيس أخرى... في الواقع، عندما يتطرق الفرنسيون للضوابط الدولية، فإنهم يتصورونها مجرد نقل للكولبرتية (1[17]) إلى الطابق العلوي. ولقد استمرت طويلاً نظرتهم هذه إلى البناء الأوروبي: وهي تفسر ترددهم في فهم طريقة اشتغال هذا الكائن الفريد؛ أنا وطواط ـ انظروا إلى جناحي؛ أنا اتحاد فدرالي ـ انظروا إلى ريشي؛ أنا اتحاد كونفدرالي ـ انظروا كيف أمثل الوحدة. إنه الشعور ذاته حيال أي نظام نقدي عالمي محتمل، أو أي تنظيم للتجارة الدولية على نطاق الكرة الأرضية. إن في ذلك جهل لحقيقة كون لعبة السلطات والسلطات المضادة، بصورة أو بأخرى، بشكل سلسل أو بصدمات متتالية، ستفرض نفسها في النهاية: فالسوق المعولمة ستستدعي قانوناً دولياً هو في طور التبرعم، يضاف إليه رأي عام عالمي، هو في طور التشكل بدوره. بالتأكيد، إن آليات ذلك على الصعيد الدولي، هي أقل وضوحاً مما هي عليه داخل حدود كل دولة، ولكن شيئاً فشيئاً ستفرض العادات الجديدة نفسها. وستهيمن فلسفة جديدة، خاصة على مستوى الحياة الاقتصادية، مرفقة بصيغها الخاصة حول «فن الحكم» ([18]) (Governance) و«المساءلة» ([19]) (Accountability) ، التي ـ

---

[17] الكولبرتية: نسبة لكولبير.

[18] فن الحكم: وردت في النص بالصيغة الإنكليزية governance .

[19] المساءلة: كذلك في النص الأصلي accountability .

بسبب الصعوبة التي تواجهها فرنسا في التكيف مع المناخ الجديد ـ لا تجد ترجمتها الدقيقة في اللغة الفرنسية حتى الآن... المفارقة التاريخية: أن الرأسمالية في اللحظة التي تبدو فيها منتصرة بصورة جلية، تبدو في الوقت عينه، أنها لم تكن في يوم من الأيام، أكثر عرضة للضغوط مما هي عليه الآن.

من كانت، بالأمس، أكباش الفداء، صاحب مؤسسة وسطى أو صغيرة في المناطق؟ نقابات تبدو مطالبها، بنظره، مدمرة؛ أحزاب سياسية ذات برامج، غالبيتها، ديماغوجية؛ حكومات متتالية من اليمين أو اليسار، كلها غير مسؤولة وجبانة. إداريون لا يستعملون صلاحياتهم لإخلاء المصانع؛ مهندسون مدنيون لا ينجزون رخص البناء في الوقت المحدد؛ مهندسو مناجم يفرضون معايير غير محتملة حول المخاطر الصناعية؛ مفتشو عمل يرفضون أبسط برنامج صرف من الخدمة؛ مراقبو ضرائب ينساقون إلى ممارسة السادية المالية؛ موظفو مالية يوزعون المساعدات بصورة ظالمة؛ مصرفيون أسرى قواعد التسليف؛ في كل مكان موظفون ذوو نوايا سيئة، سلبيون، مسيئون، ومدمرون.

ما هي اليوم مصادر قلق مدير الأعمال؟ التعرض إلى صواعق مجلس حماية المنافسة، إذا عمل في ميدان احتكاري. فك شيفرة ألغاز إدارة تنظيم الاتصالات اللاسلكية، إذا فكر بالحصول على رخصة استثمار تلفوني. فهم النوابض السرية للمجلس الأعلى للمرئي والمسموع (C.S.A[20]) إذا حلم بالمرئي والمسموع. تجنب مخالفة الأحكام القضائية لمجلس الأسواق المالية، في حال كانت شركته مسعرة في البورصة، أو الأسوأ، وهو الاحتماء من إمكانية التعرض لتجربة مواجهة لجنة العمليات في البورصة (C.O.B[21]).

[20] (C.S.A) : المجلس الأعلى للمرئي والمسموع.

[21] (C.O.B) : لجنة العمليات في البورصة.

عدم الاصطدام، عبر وسائل الإعلام، بجمعيات المستهلكين. تفادي مجابهة المنظمات البيئية، التي قد تضعه موضع الاتهام. وأخيراً وليس آخراً، القيام بأقل عدد ممكن من الزيارات للمراجع القضائية! سواء المحكمة العليا لبحث خططه الاجتماعية، تلك الخاصة بالنزاعات الثنائية مع الأجراء، أو المحكمة التجارية الخاصة بالخلافات العادية، أو القاضي الجزائي المستعد لمحاكمته بشأن حادث عمل، وتحايل على القانون الصحي، أو الإساءة إلى الانتظام العام، أو ما أسوأ من ذلك، الاعتداء على الممتلكات العامة، وهي التهمة الوحيدة إلى جانب الجريمة بحق الإنسانية التي، كما يعرف الجميع، لا تسقط بمرور الزمن.

في الواقع، إن عالماً جديداً تتحرك ضمنه المؤسسة المعاصرة، وتعمل فيه الرأسمالية الحديثة. إن مجتمع السوق وديمقراطية الرأي العام، أصبحا «أُفقَينا غير القابلين للتجاوز»، وهو طموح، يا لسخرية التاريخ، كانت الماركسية قد طرحتهما على نفسها. فعند نقطة تقاطع السوق والرأي العام، تنتصب منذ الآن، بصورة كهنوتية، صورة القاضي. لقد بات القانون الضامن للمنافسة وتكافؤ الفرص. فهو إلى جانب السوق، يشكل الوجه الثاني للحقيقة: والمجتمع يتمدن بمقدار ما يتعزز تلازم الوجهين. فالسوق، بدون حكم القانون، تصبح شريعة الغاب: ويكفي الذهاب إلى روسيا لاكتشاف صورة هذه الحالة البدائية. أما القانون بدون السوق، فيقود إلى الجمود: وذكريات الاتحاد السوفياتي تكفي لإثبات ذلك. ومنذ الآن، يتقدم الوجهان بصورة متوازية، في البلدان المتطورة، بنفس السرعة تقريباً: علماً بأن السوق تسبق بصورة طبيعية بعض الخطوات، ولكن القانون ينجح في اللحاق بها، إن لم يكن عبر النصوص البطيئة دوماً، والصعبة التطبيق، فعبر المحاكم. إن المثال الروسي المضاد، يسمح بتقدير، ولو بصورة سالبة،

الأهمية المركزية للقانون في ضبط النظام الرأسمالي. فعندما يقوم هذا النظام بدون قانون تجاري، بدون قانون مدني، بدون تنظيم للتوسع المديني، بدون شرطة قضائية، بدون محاكم مخلصة للقانون، فإنه يصبح تعبيراً عن الصراع الأكثر وحشية، وعن سلطة المافيات المقنعة بصورة طبقة حاكمة «الكلبتوقراطية» ([22])، أي ـ نخبة السارقين ـ كبديل عن سلطة التكنوقراط. عندها كيف يمكن التمييز بين، الاقتصاد الشرعي، والسوق السوداء، والمناطق الرمادية؟؟ في الوقت الذي تتجمع فيه السلطات الفعلية، في أيدي بعض «الأوليغارك» ([23]) المستحوذين على أفضل المؤسسات، والذين يدجنون وسائل الإعلام، ومن خلال كل ذلك، يهيمنون على الطبقة السياسية. على هذه الصورة، تصبح السوق الحرة، بدون فعالية. حيث تخضع لقبضة من الاحتكارات التي لا تتولى فرض الأسعار على هواها، وتعاقب المستهلكين دون رقابة فحسب، كأية ستاندرد أويل ([24])، بل تسيطر على المجتمع بأسره، متلاعبة بالرأي العام، وسالبة لدور الدولة، بما في ذلك دورها الأمني، بعد أن تدفعها للاضمحلال. إن مصير الاقتصاد الروسي يظهر أن الحاجة لحكم القانون كتوأم للسوق، لا تنبع من ضرورة أو خيار أخلاقي، بل، وهذا يطمئن، كضرورة مباشرة وبسيطة للفاعلية. إن مبدأ لاكوردير القديم يجد فرصة ذهبية ليطبق في موسكو: «لدى العودة إلى الشروط البدائية، فإن الحرية تقمع، وحكم القانون يحرر».

على العكس من ذلك تماماً، في مجتمعاتنا الراقية، تتطابق السوق مع الفردانية، وهذه الأخيرة مع المسؤولية الشخصية،

---

[22] الكلبتوقراطية: نسبة لمرض هوس السرقة.

[23] الأوليغارك: كبار مالكي الأموال.

[24] ستاندرد أويل: احتكار نفطي عالمي.

بحيث يصبح القاضي الضامن لحسن سير النظام. فالقانون يفرض، يوماً بعد يوم، وبصورة أكثر فاعلية، على القوى الاقتصادية علاقات حادة ودقيقة، ضمن أطر تعاقدية ترسم حدود حرياتهم، وتوضع مواقعهم المتبادلة، وتعين وجهة المستقبل. وينبغي طبعاً، لكي تستمر هذه الآلية الناظمة دون توقف، الكثير من المرونة، والطواعية والقدرة على التكيف. إن هذه المستلزمات، هي التي تؤسس، لما يتعدى انهيار الدولة الملكية، أي لانتصار حكم القانون والقضاء. إنها الضمانة الوحيدة للتنوع والتعددية. إنها وحدها تستطيع التماهي مع تعرجات الساحة والقيام، عند الضرورة، بمناورة الذهاب والإياب. إنها الوحيدة القادرة على التقاط المزاج العام. فهي مزيج خيميائي ([25]) (Alchimique) عجيب، يشمل ضرورات النشاطية الرأسمالية، إلى فعل مجموعات الضغط الأكثر قوة وخاصة ـ تلك التي تعتقد بحملها لقسط من المسؤولية حيال المصلحة العامة ـ إضافة للنصوص القانونية ذاتها، التي تعمل بنفس الاتجاه. ليس بمقدور القانون إطلاق الحركة، أو الذهاب بعكس اتجاه محيطه؛ إنه يستطيع تجاوز النظام بخطوة واحدة إلى الأمام؛ وغالباً يكتفي بمواكبته؛ وهنا يكمن فارق، يعود إلى الأصول التاريخية المختلفة، بين القضاء الأميركي، المرن، المتغير، المتناقض أحياناً، وبين القضاء الفرنسي المتجذر في تقليده العقلاني، والذي يربط أجزاءه، كحلقات في سلسلة واحدة متماسكة. ولكن منذ الآن يجد هذا القضاء طريقه السوي: فهو يستهدف تقوية الشركاء المتعددين للمنشأة، مع إرادة، واعية أو غير واعية، لإسقاط المتاريس والحصون، لتعزيز الضعفاء والتحرك بكل الاتجاهات للعب دور السلطة ـ المضادة، التي كانت تتولاها النقابات ضمن الإطار الاجتماعي فحسب. وليس

[25] خيميائي: Alchimique .

على القضاء سوى الاستمرار، في نطاق اللعبة الرأسمالية، بتشجيع المساهمين الصغار، بوجه المساهمين الكبار، والمستهلكين بوجه المنتجين، وملتزمي التجزئة مقابل أصحاب القرار، وعند الضرورة، الأجراء ضد المديرين، في حال عجز النقابات لسبب ما عن النهوض بدورها.

لنأخذ مثلاً المساهمين الصغار: لقد بقيت الرأسمالية طويلاً أقل رأفة بأقلياتها، مما كان عليه عالم السياسيين أو المجتمع المدني، حيال أقلياتهما. ولكن لم يعد الزمن، زمن تجاوزات الأكثرية كما مورست طوال عقود من الزمن: الاستيلاء على الأسهم بأسعار غير عادلة؛ إعادة هيكلة لصالح المساهمين المقررين؛ اقتطاعات غير مبررة، مموهة تحت ستار «كلفة إدارة»، هذه الجزية المدفوعة لصالح الشركة الأم. لقد باتت لجنة العمليات في البورصة والقضاء شديدي التدقيق في مثل هذه المسائل. وأصبحت القواعد صارمة؛ وكذلك تطبيقها شديد القسوة، وهذا انعكاس لتطور عام في الذهنيات، يعزز الصغار على حساب الكبار، بحيث صارت أبسط شكوى يقدمها مساهم صغير، تحظى، منذ البداية، بتعاطف مسبق. إن النصوص التي كانت تحمي الصغار منذ مدة طويلة، لم تتغير كثيراً بالتأكيد. ولكن قبل عشر سنوات، لم يكن صغار المساهمين يجرؤون على الدفاع عن حقوقهم. كانت لجنة العمليات في البورصة تحترم قوى الأمر الواقع؛ وكانت العدالة تسير بمحاذاة الحيطان. إن هناك ثورة خفية، إنما عميقة، قد شهدتها الديمقراطيات الرأسمالية.

مثال آخر: الأولوية المعطاة للمستهلكين على حساب المنتجين. لقد تحقق تقدم هائل في مجال الحد من عمليات التمركز، والاحتكارات، والتروستات. فكل القطاعات الاقتصادية باتت مشمولة برعاية مجلس مراقبة التنافس، والذي أصبح حازماً بمقدار ما كان متساهلاً: ولا تتوقف الفاعليات الاقتصادية عن

اعتماد الرقابة الذاتية، محجمة عن الكثير من المبادرات، تجنباً لغضبه، مدركة أنها عرضة لإجراءات قانونية أكثر فأكثر تطوراً. نفس الظاهرة تتكرر في ميادين كانت مغلقة حول الاحتكارات التقليدية: فقد بدأت تنفتح الواحدة تلو الأخرى، على لعبة السوق، ولصالح الزبائن، وذلك تحت ضربات أجهزة الضبط، التي لا تتأخر عن مقاومة غريزة السيطرة لدى الفاعلين التاريخيين. اليوم سلطة تنظيم الاتصالات اللاسلكية، وغداً صنوها في ما يتعلق بالغاز والكهرباء، حيث سيكون هاجسها توسيع الثغرة التي فتحها المشرّع في جدار الاحتكار المتعجرف، المتمثل بشركتي كهرباء فرنسا وغاز فرنسا.
إن أخذ مستلزمات الحماية البيئية بعين الاعتبار، واحترام المعايير الصحية، وحقوق الأجراء، إلى جانب اهتمامات تنظيمية وإدارية أخرى، تنتقل تدريجياً من فضاء الإدارة إلى مدار القضاة. وهكذا رأينا تدخل القضاء، استناداً إلى قانون (أوبري لسنة 1993)، ثم تدخلات متتالية لمجالس القضاء العليا، بشأن توجهات الخطط الاجتماعية، حيث جمد بعضها، وألغي البعض الآخر؛ تحركت بدورها محاكم الاستئناف ومحكمة التمييز، التي أفتت بأن مقتضيات الربحية لا تكفي أساساً لتشريع الصرف الجماعي. إن النقاش المجهض بشأن إعادة الصلاحية الإدارية للصرف من الخدمة، يحمل أثر هذا التطور: فحتى الأعداء الأشد حزماً للاقتصاد الحر لم يعودوا مؤمنين بذلك، حيث باتوا قادرين على الاتكال بكل طمأنينة على ردات فعل القضاء، الذي لم يعد واقفاً على مسافة واحدة من المتقاضين، بل صار أقرب إلى أخذ جانب الأضعف، أي الأجراء. سواء تعلق الأمر بقواعد الصحة العامة، أو ضغوط التوسع المديني، أو معالجة النفايات: أصبح القاضي يمارس، حيال

المؤسسة، سياسة تدخل على أوسع قدر ممكن، دون شك لقناعته بعجز الدولة، وعدم فعالية النقابات، والاعتراض المتفائل، باستثنائه هو، على السلطة المطلقة للمرجعيات الرأسمالية. فاستناداً إلى هذه الخلفيات الفكرية، بات يلجأ إلى الهراوة الضخمة، المتمثلة بالاستدعاءات القضائية، الأكثر فأكثر تغطية على الصعيد الإعلامي، والأكثر فضحاً، وبالتالي الأكثر فعالية. ولا يشهد على هذا التطور، أفضل من إقرار مبدأ المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنويين: فبدل الحلول محل إجازة توجيه التهم الشخصية إلى المسؤولين، أضيف إليها؛ فباتت المؤسسة تلحق مسؤولها إلى قفص الاتهام. غالباً ما يكتفي القضاة باستدعاء المعنيين إلى التحقيق، دون الاهتمام بمتابعة الإجراءات، لأن العقوبة الفعلية تكون قد نفذت عند هذه المرحلة، بفضل التشهير الإعلامي.

ملفاً بعد ملف، محاكمة مدنية بعد محاكمة، تحقيقاً بعد تحقيق، صار تدخل القاضي أشبه بعملية فحص متواصلة، جائرة أحياناً، وغالباً مضادة للمسار الاقتصادي. إذا نظرنا إلى المشهد من أعلى، وبصورة شاملة لتوازنات القوى، فإنها تبدو مشروعة، انطلاقاً من كون السوق المالك لسلطة مطلقة، يحتاج إلى قوة توازنه؛ فإضافة إلى مديري المؤسسات الواثقين جداً من قدرتهم، وإلى القوة التي تطلقها السوق المالية، هناك الرأسمالية نفسها كنظام، تحتاج إلى عناصر ضابطة. ولكن يبقى أنه في النظم الديمقراطية، لا تبرر الحاجة العامة للفعالية القضائية، الانحرافات الفردية والتجاوزات الإجرائية.

إن الطبقة السياسية، تلقت قبل غيرها، صدمة التحالف الحديدي الجديد بين القضاء والرأي العام، بواسطة وسائل الإعلام. فقد حل محل ثلاثية مونتسكيو ـ السلطة التشريعية،

السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية ـ ثلاثية جديدة هي: القضاء، وسائل الإعلام، الرأي العام. الثورة نفسها تتواصل على الصعيد الاقتصادي: فالقانون ونصيره الصدامي، أي القاضي، يواجهان السوق بصلابة تتعزز بتعزز ارتباطهما بالرأي العام. ومن الممكن تكرار القول مع توكفيل بأنها باتت «ضغطاً هائلاً لوعي الجميع على ذكاء كل واحد بمفرده»، وبأن «الإيمان بالرأي العام، أصبح نوعاً من الديانة، نبيُّها الأكثرية». أو «أن الرأي العام صار القائد للعقلانية الفردية لدى الشعوب الديمقراطية»، ولكن اللغز يستمر. ومن الممكن لأحد أتباع سارتر أن يقول: إن وجود الرأي العام، يسبق ـ وبشوط بعيد ـ جوهره.

إن رؤساء المشاريع يتعلمون ذلك بدورهم، حتى ولو على حسابهم. هم المهووسون بالمحللين الاقتصاديين، أصبحوا وبنفس المقدار، مهووسين، بالصحافيين الاقتصاديين. إنهم على كل حال، محاورون توائم حقيقيون. وكما تتشابه ردود فعل صحافي التحقيقات وقاضي التحقيق، وتتوافق نظرتهم إلى العالم، كذلك فإن باستطاعة الصحافي الاقتصادي والمحلل المالي، تبادل الأدوار، كما يتبادل الملك والرخ مواقعهما على رقعة الشطرنج. ذات التقديس للسوق وللمنافسة؛ ذات النظرة، ولو متطورة، لإعادة الهيكلة والتنظيم؛ ذات الدقة في الحكم؛ ذات الرغبة في الاستفزاز، في الإزاحة، وفي هز الاستقرار. بالنسبة لرب العمل، الذي كان بالأمس ملكاً بالحق الإلهي، وكان يتكرم تكرماً بتحديد مواعيد المقابلات الصحفية، باتت اللحظات الأكثر إقلاقاً، هي تلك التي يواجه خلالها استجوابات أخصائيي «فيداليتي» و«كالبرز» وباقي المؤسسات المالية الأميركية، أو أسئلة رؤساء تحرير صحيفة «وال ستريت»، «الفيننشيل تايم»، وحتى ملحقات «الموند» أو «الإيكو»، الذين كان بالكاد يمد يده لمصافحتهم منذ عشرين سنة لا أكثر. ورب العمل يعلم ولا شك الروابط القائمة بين مختلف

الأوساط. بالطبع، إن العلاقات بين المحللين والصحافة الاقتصادية، هي أضعف مما بين صحافيي التحقيقات والقضاة. الفاكس، الأمانة، إفشاء المعلومات، تعمل الآن بفعالية أقل، ولكن ما يكتبه الصحافيون، واصفو العلاج هؤلاء، للرأي العام، ينعكس مباشرة في ردهة البورصة، وبموازاة ذلك يتحول عمل المحللين الماليين يوماً بعد يوم، إلى التربة التي تمد خلالها الصحافة جذورها، وتجد فيها ينابيعها... من هنا، قلق المؤسسات حيال مسائل العلاقات العامة والإعلام، واللجوء إلى المختصين ذوي الكفاءة والصدقية، وتوجيه الدعوات الملحة عند حصول أزمة ما، إلى قادة رأي أرسوا مجدهم، في معارك خاضوها إلى جانب رجال سياسة، واجهتهم صعوبات في حملاتهم الانتخابية... مع الهاجس ذاته، في إطار هذا «التبادل غير المتكافىء» بين المؤسسة ووسائل الإعلام: تجنب الهروب بالنسبة للأولى، والحصول على سبق صحفي يترك أثره على أسعار البورصة، بالنسبة للأخيرة.

في ما يتعلق بالمؤسسات الرأسمالية، فإن وزن الرأي العام لا يقف، في إطار اهتماماتهم اليومية، عند حدود صحافة بدأت تنتقل من الخضوع إلى مسار الحرية، ومن التبعية إلى الاستقلال، ومن الاحترام الاجتماعي إلى التحدي المنهجي. بل أصبح يقاس، ببروز لاعبين جدد غير متوقعين وغير طيعين كالنقابات التقليدية. بما في ذلك، على صعيد الحياة الاجتماعية، المؤطرة في نطاق قواعد وعادات الإدارة المشتركة لأرباب العمل والعمال على الطريقة الفرنسية: فكما تربك، جمعيات العاطلين عن العمل وبقية الحركات القاعدية، الحوار بين السلطة والمؤسسات المعتبرة ذات صفة تمثيلية، فإن صعود «منظمة الجنوب» S.U.D[26]) ومنظمات

[26] S.U.D : منظمة سياسية يسارية في فرنسا.

أخرى شبيهة، بات يغير مصطلحات الصراع الاجتماعي التقليدي، ويقلب رأساً على عقب قواعد التوافق العام، جنباً إلى جنب، مع مظاهر، «أبي يشعر بالبرد» ([27]) التي رغم ادعائها الحداثوية، فإنها تعيد ضخ شحنة كبيرة من البدائية، والمطالبات البالية، في لحظة بدا فيها المجتمع الفرنسي وكأنه تجاوزها وتخلص منها.

في النهاية، إنها منظمات المجتمع المدني، التي تأخذ على حين غرة وبصورة قوية، المبادرة في مواجهة المؤسسات الرأسمالية. لقد تركت هذه المنظمات، على مدى السنوات، انطباعاً بأن التطلعات الاقتصادية أصبحت تدريجياً مستوعبة ضمن إطار سياسة بيئية مستقرة وقابلة للاستدراك: فعندما أفسحت التظاهرة الطريق أمام القانون، أصبحت السوق أكثر انضباطاً، وقادتها أقل ارتباكاً. ولكن ناقلة النفط إريكا، البقرة المجنونة، مرض الليستيريا، حادثة الكوكا كولا، ذكرت كلها الجميع، وخاصة هؤلاء القادة، بأن هموم الصحة والبيئة لا تقتصر فقط على المواجهات في الشارع، وهي شبيهة جداً بالصراع الاجتماعي الدائر، بين الشركة الوطنية لسكك القطارات (SNCF) والقاطنين على طول خط سكة حديد القطار السريع، وبين شركة كهرباء فرنسا وجيران المحطات النووية لتوليد الطاقة، أو بين صناعة إعداد الوقود النووي ومزارعي الهاغ، تحت أنظار الجمعيات البيئية ذات المكانة.

في مجتمعنا المعاصر، يبدو القلق متنقلاً كالبدو الرحل. يعبر من مجازفة إلى أخرى، دون إنذار مسبق، حيث بات «مبدأ الحذر»، منذ الآن، عقبة لا تقف عندها ردود فعلنا الجماعية، وهذا ينطبق بذات الدقة، على المؤسسات كما على السلطات العامة. إذا كان المسؤولون الاقتصاديون يعتبرون أنهم بمنأى عن

[27] المقصود موجة الغناء والرقص الشبابي الحديث.

البحث الناشط عن ضحايا، كما في قضية «الدم الملوث»، فإنهم يخدعون أنفسهم. راهناً، إنهم يتعرضون لموجة ارتدادية بسيطة على المستوى الإعلامي. لقد عانى رئيس شركة «توتال فينا» بسبب المد الأسود الناتج عن غرق ناقلة النفط إريكا، ولكن قواطع ـ النيران القانونية اشتغلت: فلا هو ولا مساعدوه خضعوا لإتهام قضائي. علماً بأنه في المدى المنظور، ستتابع الإجراءات التقليدية؛ فالواضح أن وسائل الإعلام تقوم بدور عاكس الصدى لاهتمامات المجتمع المدني، وبعدها سيتحرك القضاء، لتحديد المسؤوليات طالما لا يتوقف الرأي العام عن المطالبة بذلك. فهناك ضغوط المجموعات المعنية بالشأن العام، الواحدة تلو الأخرى، والتغطية الإعلامية المكثفة، والإجراءات القانونية؛ كلها تشكل دينامية، معروفة جداً في المجال السياسي، وستطال أكثر فأكثر المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

مع الوقت، ستهمد ـ قضية التعدي على الأملاك العامة ـ بعد أن يقوم قادة المؤسسات الاقتصادية بتطبيع سلوكهم حسب ما تقتضيه القواعد الأخلاقية للمجتمع الرأسمالي الجديد. ولكن هذا لا يعني نهاية مشاكلهم مع ثنائي الإعلام ـ القضاء الذي سيبقى حيالهم، ذراع السلطة المدنية. فما هي مجالات المجازفة بالنسبة للمؤسسات؟ إن الاعتدال العقلاني للمستهلكين يدفعهم للتفكير بالأزمات المحتملة، وتوقع ردود الفعل الممكنة، مطمئنين إلى الدليل الذي بين يديهم، مما يسمح لهم بالانتظار بهدوء. في مجتمع محكوم بالاستهلاك، مهووس بالبيئة، مأخوذ باهتمامات الصحة العامة، يستطيع قادة المؤسسات الاعتقاد بأن الاحتمالات تقتصر على هذه المسائل لوحدها. وهذا يعني الاستخفاف بالرأي العام كما هو الآن: غير واثق من نفسه، متقلب، عشوائي، حائر. الحقيقة أن المواجهة غير قابلة للتوقع. حتى لو التزم الأقطاب

الاقتصاديون باحترام قواعد الحذر، على نفس المقدار الذي تبديه السياسات، فإنهم مع ذلك لن يكونوا بمنأى عن الحوادث. فبوجه قوة السوق الهائلة، تنتصب قوى عديدة، مختلفة بطبيعتها، ولكنها متحالفة، بحيث تشكل سلطة ـ مضادة حقيقية: مماحكة ومواجهة من خلال القانون، معارضة وعدوانية عبر وسائل الإعلام، متحركة وهجومية تبعاً لنزوات الرأي العام.

على مستوى الاقتصاد الوطني، منذ الآن، يعمل الثالوث المقدس: القضاء، الإعلام، والرأي العام، بطاقته القصوى. ولكن إذا لم يستطع فرض نفسه، في ظروف العولمة، على المستوى الدولي، فإن الفاعليات الاقتصادية ستعاني انفصاماً في الشخصية: ستكون حرة في مجال المنافسات الكبرى؛ ومحاصرة في نطاق قراها. عندها لن تواجه السوق ثقلاً موازياً على صعيد الواقع. ولكن هذا المسار لا يبدو مرجحاً. حتى لو بدا الوضع ضبابياً، فإن القوى التي هي في طور التكون الجنيني، والتوازنات الهشة، تشير إلى إمكانية الرهان على ولادة، عاجلة أو آجلة، لسلطات مضادة على المستوى العالمي.

سيقام في النهاية، نظام قضائي عالمي، يراقب ويضبط السوق العالمية. وكذلك نظام تشريعي فيما يتعلق بالمنافسة الدولية. إن لجنة التجارة الفدرالية الأميركية، أو وزارة العدل، أخذت تتحرك على خلفية الموقع الدولي للمؤسسات وليس على وضعيتها في إطار السوق المحلية. فعندما تتصدى الـ DOJ «لمايكروسوفت» وهي إحدى أفضل الشركات العالمية، فإنها تتصرف كذراع للمجتمع المدني على مستوى «القوى الأميركية العظمى»، التي تعتبر نفسها حاملة لمسؤولية خاصة تجاه العالم بأسره، وإذا كان لا يسمح لمايكروسوفت بالاستفادة المفرطة من وضعيتها المسيطرة، فإن زبائنها على نطاق الكرة الأرضية سيستفيدون،

وليس فقط أولئك الموجودين على الأرض الأميركية. إن العولمة والثورة التقنية تغيّران بصورة أو بأخرى وزارة المال والتجارة (F.T.C) ووزارة العدل، التي أصبحت أحكامها ذات مدى عالمي. في بداية القرن، عندما فرضتا تفكيك «ستاندر أويل»، أثرتا بصورة كبيرة ودائمة على السوق النفطية الأميركية، مع بعض الانعكاسات على أوروبا والخليج العربي. ومنذ عشر سنوات، عندما أجبرت نفس المؤسسات الـ ATT (إي. تي. أند. تي) على فصل نشاطاتها التلفونية المحلية عن تلك الخاصة بالمسافات البعيدة، معمّدة بالمناسبة سبعة «يلّ صغار» ([28])، دفعت إلى الأمام عملية المنافسة في الولايات المتحدة، وشجعت إنطلاقة هذه المؤسسات الجديدة. وبدافع من ديناميتها الخاصة، لم تتوقف هذه الشركات عن فرض نفسها على السوق العالمية، ولكن الوضعية المذكورة كانت نتيجة قرار فرضته فقط، الاعتبارات الخاصة بالسوق الداخلية الأميركية. أما في حالة مايكروسوفت، فإن المسألة أخذت مباشرة بعداً عالمياً. ولم يخطىء أحد في العالم، بالنظر إلى القضية كشأن وطني خاص بالأميركيين. لقد أرادت لجنة بروكسيل ـ وهي بهذا الشأن المعادل الأوروبي وزارة المال والتجارة الأميركية ـ حول الموضوع المذكور، كما حول مواضيع أخرى شبيهة، نسج روابط فعالة مع مثيلتها الأميركية، بغض النظر عن الحالات التي قد تتولى فيها هي بدورها، مهمة المنظم العالمي. كما في حرب الاستنزاف التي خاضتها ضد «بوينغ»، حيث أخذت وزارة المال والتجارة موقفاً أكثر ليونة حيال عملاق صناعة الطيران الأميركية. وكذلك عبر موقفها المتزايد حزماً في وجه عمليات الدمج التي حاولت منعها بإسم حرية المنافسة على المسرح الأوروبي، وأيضاً

[28] نسبة لشركة «يلّ» المتخصصة بالاتصالات.

على الصعيد العالمي، كتلك التي جرت بين «؟ول؟و وسكاتيا» «بيشني»، «الوسويس»، و«ألكان»، وهكذا فإن مطاردة عمليات الدعم والتأمين الحكومي، التي ذهب ضحيتها البنوك الألمانية الاقليمية، تقدم نموذجاً عن عمليات التنظيف والتطهير الجارية في قلب السوق الأوروبية العملاقة، والتي قد تشمل السوق العالمية بأسرها. كذلك، أدت الوقفة الصلبة في مسألة إندماج «وورلدكوم ـ سبرينت»، إلى إجبار القضاء الأميركي على دعم الموقف الأوروبي.

من غير المجدي الحلم، بوجه سوق عالمية، إقامة وزارة المال والتجارة عالمية؛ هذا التقديس على الطريقة الفرنسية، غير فعَّال فيما يتعلق بالمسائل القانونية. عملياً، هذا الأمر متحقق، عبر التحالف بين لجنة بروكسيل وزارة المال والتجارة. والشركات متعددة الجنسيات تعرف ذلك أكثر من أي كان. في السباق المتواصل ـ وهو النابض الأبدي للرأسمالية ـ بين السعي لاحتلال مواقع إحتكارية وبين الردع الذي تتولاه المؤسسات الراعية لحقوق المنافسة، فإن الشركات الرأسمالية باتت في وضعية ضعف نسبي، لم تشهده سابقاً.

ليس فقط، في سجل المنافسة، قد برزت القاعدة القانونية الدولية، المضادة لقوة السوق. حتى لو بدا ظاهرياً، أن ما يحكم عالم البنوك، هو قوانين وطنية، فإن البنوك المركزية تصطاد، بصورة جماعية. فهي تجمع المعلومات حول «المراهنات الخطرة»، وتنسق فيما بينها بصورة مستمرة، تحترم نفس قواعد «الحيطة والحذر». يصح ذلك أيضاً على أغلب منظمات الرقابة المالية، كل في ميدانها. إن لجنة مراقبة التبادل، تعطي نشرتها لكل المؤسسات المشرفة على الأسواق المالية، التي وإن لم تكن خاضعة لها مبدئياً، فإنها تلتزم عملياً بتوجهاتها.

في مجالات إهتماماتها، تجمع هيئة القضاء العليا في محكمة لوكسمبروغ، إلى الخصوصيات الأوروبية، مزايا الأحكام الأميركية. سواء فيما يتعلق بمعايير سلامة البيئة، الأمن، والوثوقية؛ فإن إنتشار السلع ذاتها في مختلف الأسواق، يدفع عملياً باتجاه التناغم: فعلى المدى الطويل، لن يصمد أي انغلاق قانوني أو إجرائي، أمام ضغط المنتجين والمستهلكين. ولن يشذ عن هذه القاعدة سوى القانون الجزائي: إنطلاقاً من خضوع المؤسسات والأفراد، في هذا المجال بالتحديد، لقيود الإجراءات والتقاليد الجامدة الرازحة تحت ثقل الماضي. من المستحيل، على الأقل في المدى المنظور، تخيل إمكانية تقارب بين آليات الإتهام القضائي المعتمدة في العالم الأنكلوسكسوني، وبين التقاليد التعسفية التي أرساها نابليون في مختلف المناطق التي احتلها! لسوء الحظ.

الطرف الأخير، على المستوى العالمي، من الثالوث ـ المقدس: هو الرأي العام. إنه آخذ في تأكيد ذاته في المسار العام، خاصة عبر «المنظمات غير الحكومية»، فهذه الـ «م.غ.ح» ([29]) التي تفرض نفسها محاوراً لكبريات الشركات الرأسمالية والمرجعيات السياسية، كممثلة للصالح العام. نحن الفرنسيون، لا نشعر بعد بوزنها، فهي بنظرنا، في «زاوية ميتة». حضورها ضعيف على مسرحنا المحلي، وهي قليلة الإنسجام مع ثقافتنا المناضلة، ملوثة بأخلاق بروتستانتية غريبة عن بلادنا اللاتينية؛ بل أكثر من ذلك، إنها متناقضة مع تصورنا الخاص للدولة كحامل أوحد للمصلحة العامة، لذا تبقى عاجزة، عندنا، عن إستقطاب المؤيدين، والمساندين والأعضاء؛ لذا فهي لا تمارس أية ضغوط، عبر أدواتها المتواضعة، على مسؤولينا

[29])«م.غ.ح»: منظمات غير حكومية.

السياسيين أو الاقتصاديين. ولا حاجة بنا للابتعاد كثيراً عن حدودنا، لتقدير قوة هذه المنظمات، ومدى إنتشارها، وامكانيتها على الانتظام في شبكات متصلة، ومرونتها في التواصل عبر الإنترنت، ووسائلها الفعالة في الحركة، وحضورها المحرض في وسائل الإعلام، وحذاقتها في تعبئة الرأي العام وإثارته. لذا ترى اللجنة الأوروبية في هذه الـ «م.غ.ح» محاوريها الأشد حضوراً، والأكثر إلحاحاً، وربما الأكثر قوة. وهي تمضي منذ الآن، قسماً من وقتها في الحوار معها، محولة إتجاهها عن برلمان ستراسبورغ الذي يساهم تمزقه، ومناخ «برج بابل» السائد فيه، في إعطاء مجموعات الضغط تلك، حقلاً واسعاً للمناورة.

إن صعود الـ «م.غ.ح.» قد بدأ منذ سنوات طويلة. وقد لعب «حدث» سياتل دور الكاشف للحقيقة: لم يظهر أمام أنظار العالم بأسره، حيوية هذه المنظمات فحسب، بل أيضاً جهوزيتها المدهشة، كونها تعمل كشبكة، على الاستفادة من سيولة «الويب» وكذلك الصدى الكبير الذي تتركه وسائل الإعلام الحديثة. إنها وحدة الزمان، والمكان، والحركة، التي تلعب بالنسبة لاندفاعات الرأي العام العالمي، ذات الدور الذي كانت تلعبه في مسرحيات راسين. فجمع آلاف الصحافيين، وعشرات آلاف المتظاهرين، بتوجيه من بضع مئات من محترفي الاحتجاج العصري، في مكان واحد، معززين بملايين الرسائل الالكترونية: يخلق أثراً إعلامياً مضموناً، ويدفع بالمؤسسات السياسية إلى وضع دفاعي محولاً أنصار الرأسمالية إلى غيلان متوحشة!

ولكن هذا «الحدث» ما كان ليحصل، لولا وجود تربة ملائمة، وخميرة رأي عام معاد للسوق، وتباشير غامضة لرفض جماعي. في هذه المسألة، كما في غيرها من المسائل ذات الوقع الإعلامي القوي، فلا التلفزيونات ولا الصحافة تكفي لوحدها، لإيجاد

التوتر والمأساة. إنها محفزات، وعوامل تسريع، ولكنها لم تخلق سياتل بالأمس، ولا غيرها من الهزات غداً.
تماماً، كما أراد البلاشفة سابقاً، أن يكونوا طليعة مناضلة في مقدمة الطبقة العاملة، فإن الـ «م.غ.ح.» الأكثر حيوية ترى إلى نفسها كطليعة للرأي العام العالمي. وقد صارت كذلك، على طريقتها. فبفضل ضغوطها باتت التساؤلات المتعلقة بارتفاع معدل حرارة كوكبنا نتيجة لظاهرة الدفيئة، وغيرها من مسائل البيئة مثلاً، في قلب النقاشات العامة: مما أجبر السلطات السياسية في البلدان الكبرى على التنسيق فيما بينها، وكذلك المؤسسات على إتخاذ التدابير المناسبة. وبالتأكيد، ستبرز التساؤلات التي تطرحها هذه المنظمات بشأن التعديلات الجينية، وستصبح هماً جماعياً، في سان فرنسيسكو، كما في برست ليتوفسك، وفي هلسنكي كما في كاب هورن. مقارنة بأساليب الـ«م.غ.ح» المواجهة للثقافة التقنية السائدة، فإن حملات حماية المستهلك على طريقة رالف نادر، أضحت خارج العصر: لقد قامت بدورها، وهي إلى زوال.
بدون الانزلاق إلى تقديس شبه ماركسي للبنى التحتية، من البديهي أن يتحول إنتشار «وسائل الإعلام العالمي» إلى عامل مفتاحي في تبلور رأي عام عالمي. هذا «الاعلام المعولم» يشتغل على طريقته، تبعاً لنمط «الاقتصاد المعولم» حسب المفهوم البروديلي ([30]). إنه يشرف على عالم الإعلام، كما يشرف الاقتصاد المعولم على حركة السوق. إنه يخضع لعدد محدود من الأقطاب الكبرى، مثل الـ«س.أن.أن» أو «الوول ستريت جورنال» التي يسري تأثيرها في وسط النظام الإعلامي بمجمله، على النطاق العالمي. إنها مختبر التقنيات الجديدة والتصورات المبتكرة، والنماذج المستحدثة. إنها تحدد وتيرة السير التي تصطف وراءها

[30] نسبة لبروديل المفكر الفرنسي المعروف.

مختلف وسائل الأعلام الأخرى في العالم بأسره. إنها تمثل الوجهة، التصور المسبق، ونقطة العلاّم بالنسبة للآخرين.

كيف يمكن، على المدى البعيد، تصور تعايش بين هذا الاعلام المعولم القوي وبين مناخات رأي متذررة، ومنعزلة في مناطقها الجغرافية الخاصة، وضمن نطاق موروثها الذهني والثقافي. لن يوجد بالطبع رأي عام عالمي متجانس، ومتماسك، متجاوز كلياً لموروثه التاريخي والثقافي، ولكن كل أولئك الذين يجوبون العالم بصورة منتظمة، يستطيعون تقدير تأثير الإعلام المعولم، التقارب المتصاعد للاهتمامات المشتركة؛ الانبثاق المتواتر لذات المخاوف والهواجس. فمن الخطأ الاعتقاد، بأن المسائل المتعلقة بتحرير التجارة العالمية، وبالأخص ما يرتبط «بالمنتجات المعدلة وراثياً»، لا تعني الأميركيين، المهتمين بتأمين أرباحهم فحسب، وبأنهم يرفضون موقف الأوروبيين الأكثر حرصاً على موجبات الصحة العامة، لذا يضعونها في مرتبة تتقدم على إعتبارات حرية التجارة. الحقيقة أن الرأي العام الأميركي، يشهد ذات الاتجاهات المتحركة على مسرح القارة القديمة. ولكن مجموعات الضغط الأميركية العاملة في مجال الزراعة، حاولت إيهامنا بالعكس.

إن أخصام الرأسمالية يجهدون لإشاعة هاجس السوق العالمية المنفلتة بدون كوابح، حيث تمتد الشركات متعددة الجنسيات بدون أن تواجه أدنى مقاومة: إن صورة «الثعلب وسط خم الدجاج» ما زالت حاضرة. وتبقى هذه الأسطورة فعالة: إنها تتغذى من مختلف عوامل القلق والخوف المتجذرة. إنها تعزز الاتجاهات الشعبوية، والقومية، والميول الإنعزالية. إنها تساهم في تأسيس معارضة لا يسهل على أنصار السوق الحرة تجاوزها. فهل ينبغي باسم العقلانية إبداء الأسف والحزن؟ كلا. لأن الرأسمالية قد

انتصرت، فهي بحاجة لقوة مضادة، والا واجهت تحت وطأة حوافزها الخاصة، إحتمال الإنزلاق نحو ممارسات إستفزازية وعدوانية، تضعها في دائرة الخطر. إن المطافىء القانونية هي الأنسب والأدعى للراحة: ليس فقط لأنها الأسهل على الإلتماس، بل لأنها الأكثر إستقراراً، وتوقعاً، وقدرة على المقاربة التقنية. إن الضغوط الإعلامية تبدو أكثر إثارة لعدم الاستقرار: فهي عنيفة، زئبقية، وغير خاضعة للتوقع. أما هبّات الرأي العام فإنها أكثر إثارة للقلق: فهي غالباً غير عقلانية، قليلة التجاوب مع الخطاب الموضوعي، وأحياناً غير قابلة للضبط. إذا أضيفت كل هذه العوامل إلى بعضها البعض، فإنها تطلق توترات أكثر إستعصاء على المعالجة، مما كانت تشكله صراعات النقابات مع الدولة. إن إقتصاد السوق وديمقراطية الرأي العام يحددان بنية المجتمع المعاصر، على الأقل، بمقدار ما كان يحدده مبدأ الحق الإلهي، بالنسبة لملك لويس الرابع عشر. إنهما، في الوقت عينه، توأمان ـ فالسوق والرأي العام يعملان سوياً ـ رغم تناقضهما. إذا أضفنا القانون الذي يشرف من أعلى، وجدنا توازناً للسلطات لا سابق له، وهو في طور الولادة أمام أعيننا إنه يحمل مبادىء إنتظامه الخاص، بنفسه. هل هو مستقر؟ على الأقل، بمقدار سابقيه.

للعبة السلطات الجديدة، أيديولوجية جديدة. بعد زمن «المصلحة العامة»، كتبرير لسلطة الدولة القوية، و«التوازن»، كمبدأ لليبيرالية، جاء عصر «فن الحكم» و«المساءلة»، كإطار لمجتمع السوق الديمقراطية.

إن جهد التحليل اللغوي، ليس محايداً، «فن الحكم» هل تعني الحكم؟ يبدو الأمر عبثياً، فهذه الكلمة الشائعة، لا تجد في فرنسا، مرادفاً يعكس نظاماً محدداً للقيم. هل تعني فن الحكم، ربما؟ ولكن هناك مئات القراءات الممكنة لهذا التعبير: عدواني،

جمالي، عاطفي، إختصاصي، ولكن أياً منها، لا يحمل المضمون الأخلاقي لكلمة «الإدارة». هل هي أسلوب ممارسة السلطة السياسية؟ تبرز نفس الاعتراضات: كيف يمكن التعبير، بكلمة واحدة، عن فلسفة توازن السلطات، الشفافية في أسلوب الحكم، وخاصة المحتوى الأخلاقي، وهي متضمنة كلها، في معنى كلمة «الادارة». إن لغتنا ([31])، لا تمتلك كلمة مناسبة تحمل كل هذه المضامين الرمزية، البعيدة عن تقاليدنا الاقتصادية ـ السياسية.

أما كلمة، «المساءلة»، فهي غير قابلة للترجمة كلياً. هل يتعلق الأمر بكشف حساب؟ أو بتقديم الحساب؟ ولأية جهات شرعية؟ وتبعاً لأية إجراءات؟ حتى في اللغة الإنكليزية، تبدو الكلمة مفهوماً غير دقيق. إنها تطرح مبدأ: على كل سلطة تقديم كشف حساب. إنها تعترف بحق معين: حق محاوري السلطة بغرض الشفافية على أصحاب السلطة. وهي ترسم آلية: في مجتمعاتنا المزودة بوسائل إعلام شاملة، لابد، أن يتم الأمر بصورة علنية، وأمام الجمهور. ويمكن الإفتراض، بأن ممارسة «المساءلة» ينبغي أن يتم بصورة متواصلة، وليس من فترة لأخرى، كما كان يجري، تبعاً لأسلوب الممارسة السياسية التقليدية أي عند تجديد الصفة الشرعية للسلطات. ولكن فيما يتعدى ذلك، فإن المسألة تبقى رهناً بالافتراضات.

هذان المفهومان، لم يدخلا بعد دائرة الخطاب السائد، سوى منذ سنوات قليلة. لقد أصبحا بديهيين في الولايات المتحدة وبريطانيا، وسوف يسريان في القريب العاجل في مختلف أرجاء العالم، متحولين إلى منطلق للرأي العام في سعيه لالزام المؤسسات الحاكمة بالرضوخ أكثر فأكثر لارادته. من الطبيعي أن يكون الوسط السياسي في خط الرماية المباشرة. فمراكز السلطة،

[31] المقصود اللغة الفرنسية، وهي لغة النص الأصلي.

التي كانت حتى الآن محصنة بوجه الضغوط، بدأت في الإنحناء أمامها، كما حصل بالنسبة للجنة بروكسيل التي بات أبسط تحرك من تحركاتها، منذ إستقالة رئيس الهيئة الإدارية جاك سانتير، خاضعاً لقواعد «طرائق الحكم» و«المساءلة». وهذه هي اللجنة وقد صارت محكومة بضرورات النقد الذاتي المتواصل إحتياطياً، ويسيل الانتقاد الذي لا يتوقف بسبب الشكوك حولها.

ولم ينج عالم الإعلام بدوره من هذين الفيروسين. فهما يمثلان حجة تسمح بالهجوم المباشر، وللمرة الأولى، على تفلت الوسط الصحفي من ضرورات الخضوع، للمساءلة بشأن ضميره المهني، وللمعاقبة في حال الحاق الأذى بالغير. إن هذه السيرورة لما تزل في بدايتها، ولكنها ستزداد صلابة مع الوقت، وستصل يوماً ما، إلى كسر التضامن العصبوي للجسم الصحفي. وحتى الـ«ز.غ.ح»، ستجد نفسها في وضعية «حافر الحفرة التي يقع فيها». فبإسم «طرائق الحكم» و«المساءلة»، تدعو هذه المنظمات لمناقشة عامة تطال قضايا، سلامة الأغذية، والصحة العامة، وقوانين الصيد، ومنشآت النقل والطرق العامة، وغيرها. ولكن منذ الآن، وباسم المبادىء عينها ستكون مطالبة بدورها، بوضع حد للستائر المريحة حتى الآن: بنيتها التنظيمية، قواعد تعاونها، أساليب توجيهها، مصادر تمويلها، التي ستخضع أكثر فأكثر للتحقيق دون تنازلات ولا تساهل. لا أحد يعلم الأسس القانونية التي يستند إليها مبدأيْ «فن الحكم» و«المساءلة»، ولكن الكل يخضع لها.

والفاعليات الرأسمالية تتعلم بدورها، كيفية العيش في إطار هذا المناخ. بالنسبة للمساهمين، فاللعبة واضحة، المعايير مقروءة، وقواعد السلوك مؤكدة وغير قابلة للجدل. إنها آليات الديمقراطية الرأسمالية التي تضمن هذين المبدأين؛ «طريقة الحكم»

و«المساءلة»: إن تعبير «الإدارة المؤسساتية» بحد ذاته، تأكيد لذلك، حيث يعكس محتوى التطبيق الطبيعي لهذا المفهوم، على عمل المؤسسة. شفافية المعلومات المالية والحسابية، الحماية القانونية لمصالح المساهمين الصغار، الرقابة على المسؤولين: وتطول اللازمة المتعلقة بهذه المبادئ، التي باتت اليوم بديهية، ولكنها كانت حتى الأمس القريب، بدعاً مضادة للتقاليد.

ولكن عندما تبتعد مستلزمات الشفافية عن العلاقات مع المساهمين، وتقتصر على محاوري المؤسسة، فإن المسألة تصبح ملتبسة. المستهلكون، البيئيون، والجمعيات المختلفة تناشدها «بالمساءلة». إنها مطالبة جديرة بالاحترام! وهي تشير إلى إهتمام الرأي العام. وتترك إنطباعاً خاطئاً بوجود قواعد واضحة للعمل. إنها تهدف إلى تأكيد فكرة إمتلاك الرأي العام لدستوره الخاص فيما يتعلق بميدان العمل الاقتصادي، كما للديمقراطية التقليدية، دستورها في مجال النشاط السياسي.

ولكن الحقيقة، بصورة طبيعية، هي غير ذلك: إن «المساءلة» تمثل طموحاً لإيجاد قواعد؛ إنها تعكس حاجة؛ فهي لا تعطي للمؤسسات كما لفاعليات المجتمع المدني، أدنى دليل ناجز.

في يوم من الأيام، قد تصاغ عقيدة ما بهذا الشأن، ليس على يد مشرع بحد ذاته، بل نتيجة لتجربة مشتركة طويلة. إنها ستعكس رغبة الفاعليات الاقتصادية بتثبيت علاقاتها مع وسائل الاعلام، الرأي العام، والمجتمع المدني، وإعطائهم الدور الذي يعود لهم. فعندما توجد اللعبة الجديدة للسلطات مفاهيمها كمفهومي «طريقة الحكم» و«المساءلة»، فإنها تكشف قوتها وضروراتها، حتى لو تماهت هذه المبادىء، لفترة ما، مع ما يسميه رياضيو الجبر «المجموع الفارغ». وهذا يعني، أن السوق، حتى وهي في عز إنتصارها لا تكون شمولية. إنها لا تنجو، بفضل قانون طبيعي

مضمر، من وجود أثقال موازنة، لا تتوقف عن التجذر في القانون، أو على الأقل في القضاء. من وجهة النظر هذه، فان «رأسمالية دبليو. دبليو. دبليو» تعيش، تحت ضغوط أقسى من تلك التي مرت بها برجوازية بداية القرن، أو الرأسمالية المالية للعقود الأخيرة من القرن العشرين.

على عكس الكلام البليغ السائد حول عدوانية السوق، جنون الرأسمالية، ولا عقلانية المؤسسات الكبيرة، فإن ما نشهده أمام أعيننا، هو ولادة نظام مستقر من السلطات والسلطات المضادة، حتى لو كنا لم نتجاوز بعد، لا تساؤلاتنا ولا شكوكنا.

الفصل الرابع

الاقتصاد الجديدوهم

أم حقيقة؟

كان لا بد لإنتصار السوق، والثورة التقنية، وظهور نموذج رأسمالي جديد، من إثارة موجة عارمة من القلق الجماعي، بدت وكأنها عقاب نفسي أخضعت له مجتمعاتنا. بالتأكيد ساهم بذلك، النمو الاقتصادي العام والارتفاع المطرد لأسعار البورصة، اللذان لعبا دور الترياق. حتى أنهما دفعا العلاج إلى حدود تثبيت القناعة بولادة «إقتصاد جديد». نمو، عمالة كاملة، إختفاء التضخم، وآلات منتجة لفائض القيمة: إنها مكونات هذا الاقتصاد الجديد، على خلفية الانترنت، شركات الإقلاع السريع، وبروز نخبة جديدة. من هنا إنبعاث سلسلة قناعات، كل واحدة أكثر غرابة من الأخرى. فبفضل الانتاجية المذهلة، فرض هذا النموذج الاقتصادي نفسه، في الولايات المتحدة أولاً، ثم في بريطانيا، وحالياً في أوروبا القارية: في نطاق هذا التصور، تبدو الدورات الاقتصادية وقد زالت، لصالح نمو متواصل ولأمد طويل. وعلى هذه الخلفية، يبدو إرتفاع أسعار البورصة طبيعياً، ولمرة واحدة، وعلى عكس الوصفة المعروفة من قبل كل مضاربي البورصة، فإن «الأشجار تواصل نموها إلى السماء». وأخيراً، فإن نجاحاً مذهلاً كهذا، كان لا بد أن يمثل فراشاً لكل أنواع السياسات

الاقتصادية، التي لم تتخذ لنفسها أفقاً، سوى أن تبقى على أكبر قدر من الحياد، حتى لا تفسد المعجزة الجارية تحت أنظارنا.

حتى لو بدت، الآن على الأقل، كل الوقائع لصالح هذه التأكيدات الخاصة بالاتجاهات الجديدة، فإنها لا ترقى إلى مستوى الحقائق المطلقة. فالاعتقاد بانطلاقة دورة كوندراتييفية ([32]) جديدة، بفضل إنتشار المعلوماتية والويب، وتحسن الانتاجية وتعزز الطلب النهائي، لا يفرض بالضرورة رؤية إنجيلية للواقع. كل هذه التطورات الايجابية، لن تؤدي إلى إنتفاء الدورات الاقتصادية، التي لن تغير الميل العام الايجابي على المدى الطويل، رغم إمكانية إرباكه مؤقتاً، كما لن تفضي إلى خروج لأسعار البورصة عن حدود السيطرة. في لعبة التقديرات المختلفة، أقبل المخاطرة: إنني أعتقد، بدورة نمو طويلة، ولكن ليس مطلقاً، باقتصاد جديد، تتحدى قواعده قوانين الجاذبية الاقتصادية.

كان من الطبيعي، أن تفرض فكرة النموذج الاقتصادي الجديد نفسها، في الولايات المتحدة الأميركية. فمن أهداف هذه الفكرة تقديم إسناد نظري لحقيقة موضوعية مثيرة للدهشة. نمو متواصل منذ عام 1991، إزداد تسارعاً بعد 1996 ليتجاوز معدله الأربعة بالمئة سنوياً. هبوط معدل البطالة إلى ما دون الأربعة بالمئة، بما يعاكس القانون القديم لفيليبس، الذي طالما اجتهد طلاب العالم في إستيعابه ـ يرتفع معدل التضخم عندما يقترب الاقتصاد من عتبة التشغيل الكامل ـ حيث أن معدل الأسعار لم يتجاوز 2%، حتى وسط مناخ التسارع الاقتصادي المذكور. فائض في الموازنة بفضل عائدات النمو الاقتصادي. تضاعف أسعار البورصة أربع مرات منذ بداية الدورة، متغلبة، طوال السنوات العشر، على كل العقبات. وأخيراً، يبقى عنصر سلبي واحد في إطار هذا المشهد

---

[32] نسبة لعالم الاقتصاد الروسي كوندراتييف.

الفردوسي، إستناداً فقط، إلى مبادىء الاقتصاد الكلاسيكي، ويتمثل بعجز تجاري يقارب ـ الـ4% من الناتج الوطني الخام ـ ولكن إستناداً إلى المفاهيم الصاعدة والمنتصرة حالياً، فإن هذا العجز يساهم بفضل ضغط الاستيراد، في آليات ضبط التضخم، وموازنة مخاطر إندفاع تكاليف الانتاج المتولد عن التشغيل الكامل لليد العاملة. يوجد كذلك، في نطاق اللوحة المذكورة، عالم خطر آخر يتمثل بالاستدانة المفرطة للمستهلكين. ولكن هذه الاستدانة لعبت «دور المحرك الدافع» للطلب الداخلي، وتبقى مضمونة باحتياطي أكثر من كاف، في ميدان قيم البورصة، طالما بقي الوول ستريت صامداً. وهكذا، حتى «النقاط السوداء»، أي العجز التجاري والدين المفرط للمستهلكين، لا يحسب لها حساب.

هذه البنية المناقضة للقواعد الاقتصادية التقليدية، ما كانت لتصمد لولا الزيادة المذهلة للانتاجية! فقد واصلت هذه الأخيرة صعودها! فقد انتقلت من 3،0% سنة 1994 إلى 3% ثم إلى 4% ووصلت في بعض الفترات إلى حدود 5و6 و7%.

وكان لابد لزيادات من هذا المستوى، لتتمكن المعادلة من الاكتمال. ومن الطبيعي أن تكمن وراء ذلك كله، الثورة التقنية. وهنا يبرز دور المبخرين للاقتصاد الجديد، الذين ينسبون إليها هذا التسارع غير العادي للانتاجية، مفترضين أنه سيدوم إلى ما شاء الله، وسيدعم نمواً قوياً، دون تضخم ودون اهتزازات.

من جهة أخرى، تضيف الثورة ذاتها زخمها إلى ما تمتلكه السوق المالية المزدهرة والمسيطرة. إنها وراء إزدياد الطلب النهائي بفضل المنتجات المتجددة باستمرار للمستهلكين؛ الذين يندفعون بهياج للاستحواز عليها، مدعومين بديون تمنحهم إياها البنوك المطمئنة إلى إستعادتها، بفضل ازدياد قيمة الأسهم التي

يمتلكونها. وهكذا نرى أن ثورة الانترنت ووسائل الاتصال من جهة، وإرتفاع أسعار البورصة من جهة أخرى، هما الثديان اللذان يرضعان الاقتصاد الجديد، كما كانت تفعل الحقول والمراعي المستصلحة في فرنسا أيام «سوللي»... فبمجرد ضمور أحدها، ينهار الاقتصاد الجديد. في الواقع، إذا هبطت الانتاجية مجدداً إلى مستواها التاريخي، أي 2% سنوياً، فلن يكون باستطاعة النمو الاستمرار عند مستوى 3 أو 4% دون تضخم: عندها ترتفع كلفة الانتاج وينطلق حلزون السباق بين الأسعار والأجور، مما سيؤدي حكماً لتدخل البنك المركزي من أجل تبريد السيرورة، عبر رفع سريع لمعدلات الفائدة. أمّا إذا شهدت البورصة تراجعاً حاداً، فإن طلب المستهلكين الأميركيين سيبطىء ـ وضمانة محفظاتهم ستتقلص ـ مما سيدفع البنوك إلى الحد من تسليفاتهم. ولسنا بحاجة لأن نكون بطاركة كباراً، كي نقدر المخاطر المحدقة بالرباعي السحري ـ إنتاجية، عمالة كاملة، غياب التضخم، النمو.

ولكن، حتى لو لم نفترض حوادث كهذه، فإن كل عنصر من عناصر المعادلة، يبدو نتاجاً لتقاطعات قدرية خارج المألوف... الانتاجية مثلاً. إنها من لمعات الاقتصاد الاجمالي، الأصعب على التقدير. لنتذكر أعمال كارّي، دوبوا، ومالي؟و حول نمو الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب: عندما عجزوا عن تحديد عناصر زيادة الانتاجية ونسبها، إستنتجوا، بأن خمسين بالمئة منها، تعود إلى عوامل مجهولة! ورغم آلة الإحصاء العملاقة التي تتابع أدق تفاصيل الاقتصاد الأميركي، فإن التطور ليس مضموناً: فقد أعيد ضبط معدلات نمو الانتاجية، منذ أشهر قليلة، بحدود الواحد بالمئة، لاعتبار محير، وهو التقدير الخاطىء لأثر التقنيات الجديدة المستخدمة! أي أن العنصر الأكثر تجديداً، والأكثر حسماً، هو

الأقل وضوحاً. وطالما أن الأسرار المرقمة تتجاوزنا، فلنتظاهر، طبقاً لوصفة قويمة، بأننا ننظمها.

إن كتابات اقتصادية غزيرة، تميل إلى توزيع أرباح الانتاجية بين التسارع الطبيعي في بداية الدورة، وبين لواحقها في نهايتها، أو نشرها على قطاعات تقليدية، ونشاطات جديدة و ـ وعلى ما هو أصعب على التقدير ـ أي وقع التقنيات الجديدة على الصناعات القديمة، دون إضافة آراء الكثير من الكتاب الذين ينسبون هذه القفزة الانتاجية إلى ضخ تقليدي للرساميل، أكثر مما تعود إلى دخول الويب إلى المسرح. كل هذه المجادلات البيزنطية تشبه ألعاب الأطفال. يكفي التجول في مصنع من المصانع لتقدير أثر «شبكة الاتصالات» على نمط العمل، أو في مكاتب بنك أو شركة تأمين، كي نلمس مادياً، التغيرات العميقة التي أوجدتها الثورة المعلوماتية والانترنت، أو أية خدمات حجز لمجموعة فندقية، أو شركة طيران، للتأكيد من حجم المطرقة الآلية التي مثلتها الويب، وحتى زيارة بعض محلات الخدمات العامة القديمة، ليس من أجل تقييم حجم ثورة جارية، بل من أجل التثبت، كم هي حتمية. كنهر جوفي يجري خارج حدود المشاهدة المباشرة، تغير وسائل الاتصال الحديثة نمط الانتاج، وبالتأكيد، تضاعف فعاليته. للانطلاق من ذلك، والرهان على تزايد غير محدود للانتاجية، قادر على إمتصاص كل أعباء الإقتصاد الاجمالي، خطوة لا ينبغي الإقدام عليها.

لغز آخر: غياب التضخم. التفسيرات هنا أيضاً، كثيرة وغير مرضية. هل هو موت فرضية فيليبس؟ وبالتالي اكتساب سوق العمل الحرة القدرة على، تجاوز أعناق الاختناق القطاعية وعدوى إرتفاع الأجور. وحصول تحول في سلوك الأجراء الذين يعتادون على رؤية إزدياد قدرتهم الشرائية عبر ارتفاع قيمة أسهمهم في

البورصة، أكثر منها عبر إرتفاع أجورهم. ووجود، على الأقل في الولايات المتحدة الأميركية، مقدار سنوي من المهاجرين الذين يسمح بتجنب النقص في اليد العاملة في بعض المهن. إضافة لذلك، يلاحظ صعود الفردية الذي يعقد ظهور التحركات الجماعية، ويخلق حالة جديدة: تتمثل في الانخفاض العام لعدد أيام الإضراب عن العمل، في الوقت الذي تزداد فيه المداخيل. لقد غابت، منذ عشرين عاماً تقريباً وحتى الآن، من ذاكرة الأجراء، فكرة السلم المتحرك للأجور.

أمّا بطء تزايد الأسعار؟ فالوقع الطبيعي للعولمة، يؤدي إلى الحصول على أية سلعة ذات جودة موازية بأفضل سعر ممكن. إضافة إلى أن ضغط المستوردات، معززاً بأثر إرتفاع الدولار، يدفع عبر التفاعل، إلى إنخفاض الأسعار الداخلية. وكذلك بنتيجة الشفافية المتزايدة للسوق، وسيولة المعلومات التي يتيحها «الويب». دون أن ننسى إمكانية الذهاب عبر الإنترنت إلى المورّد الأرخص سعراً. وغداً ستجبر، مراكز التسويق العملاقة التي ينشئها منتجو السيارات والموزعون الكبار، وبقية السلع الشائعة، عملاءهم ومتعهديهم على تخفيض أسعارهم، تحت وطأة تهديدهم بالاستغناء عن خدماتهم وإستبدالها بتقنيات من إختراعهم.

وأمّا فيما يتعلق بعدم إنتقال زيادات الأسعار الموضعية، كما في حالة البترول بصورة خاصة، إلى سائر القطاعات؟ فالحقيقة أنه وضع لا سابق له: حيث رأينا السلطات النقدية، الحازمة بالنسبة لأي إنحراف تضخمي، تتحدث عن «تضخم مستقل عن الطاقة»، معتبرة إرتفاع سعر البترول من 10 دولارات للبرميل الواحد إلى 30 دولاراً، خلال سنة واحدة، دون إنعكاس يتعدى الآثار الموضعية، مكسباً كبيراً، مقارنة بما كان يحصل سابقاً، إذ كان إرتفاع سعر النفط ينتقل بسرعة إلى السلع الاستهلاكية ثم إلى

الأجور. هل ينبغي تفسير ذلك بإختفاء السيكولوجية التضخمية، حتى لا يؤدي تصاعد كهذا في سعر النفط، لا إلى هلع، ولا إلى عدوى قطاعية،ولا إهتزاز في معدل الأجور، ولا حتى إلى زيادة احترازية بمعدلات الفائدة! إن الصمت المدوي الذي رافق الصدمة النفطية سنة 1999، يشهد على، إما تحول في الذهنية الاقتصادية، وإمّا على عمى جماعي. ولكن خلال عام، حسمت الوقائع المسألة: فلو كان الأمر مجرد غفلة، لكنّا قد إكتشفنا الحقيقة من خلال المؤشرات الشهرية للأسعار.

ولكن هل يعني الغياب شبه التام، للتضخم على مستوى سلع الاستهلاك، والخدمات، وكلفة العمل، بأن الظاهرة قد إضمحلت، أو أنها انتقلت إلى مجال آخر؟ على المستوى النظري، يبقى السؤال معلقاً. رغم إنها المعني الأول، لم تعلن البنوك المركزية شيئاً بهذا الصدد. بالطبع لو فعلت غير ذلك، لكانت قد أخلت بالسر الذي تحيط به نشاطاتها: إنطلاقاً من الحيوية المفرطة للبورصة، كان عليها بالضرورة رفع معدلات الفائدة، بمجرد إطلاع الرأي العام على المعطيات.

إن مساهمة البورصة الأميركية في تزخيم الطلب، من خلال تشجيع القروض المصرفية، تشبه الدور الذي لعبته زيادات الأجور التضخمية خلال السبعينات: إن الآلة الرأسمالية، تحتاج كي تعمل بكامل قدرتها، إلى جرعة من التضخم، والسؤال، هل انتقلت هذه الجرعة من الأجور إلى الرأسمال؟ وهذا لن يكون متناقضاً: فللرأسمال الأجري، تضخم يطال الأجور. وللرأسمال الإسهامي، تضخم يطال قيمة الأسهم. وهكذا، يحتاج إقتصاد الولايات المتحدة، كما يحتاج المحرك إلى الزيت ليعمل دون تقطع، إلى تضخيم إصطناعي للطلب، يصنعه «وول ستريت» بدل أن تصنعه ضغوط المجلس الأميركي لتنظيم الصناعة والعمل (AFL-CIO) .

في حال إعتماد حكماء الاحتياطي الفدرالي وجهة النظر هذه، فإن الاستنتاجات محسومة: سينعكس الخوف من التضخم على قيمة الأسهم في البورصة، ولن يتوقف البنك المركزي عن تخويفها. فإذا عجزت الزيادات الضئيلة لمعدلات الفائدة عن التأثير، فلن يتورع يوماً ما، عن رفعها بصورة فجائية، كما فعل سابقاً منذ عشرين سنة، لإيقاف التضخم في الأجور، ولو بثمن الجمود الاقتصادي. في المقابل، إذا لم ير مستر غرينسبان وزملاؤه هذا الرأي، ولم يقتنعوا بأن التضخم يلعب لعبة الطيور المهاجرة، وقد حط الآن في البورصة، بعد أن حط سابقاً في الأجور، فإنهم سيبدون الحذر وسيحاولون «الهبوط بسلاسة» حسب التعبير الشائع في الاقتصاد الأميركي، بدل اللجوء إلى معالجة قاسية.

في مختلف الأحوال، لن تشهد أوروبا بديلاً كهذا: فمعدل الادخار لدى المستهلكين يبقى مرتفعاً، وليست توقعات أرباح البورصة، هي المحرك الفعلي للاستهلاك. ولا في أي بلد أوروبي، حتى بريطانيا، ستقدم الطبقة الوسطى على تمويل شغفها الاستهلاكي بواسطة قروض مصرفية، تراهن على تسديدها عبر محفظة أسهمها في البورصة. إضافة لعوامل أخرى نفسية تلعب دورها: في مقدمها تراجع البطالة، والمزاج العام الجماعي. من هنا استقرار أكبر للدورة الاقتصادية في بلداننا الشائخة، حيث هناك إمكانية لاستيعاب إحتمالات إرتكاس أمواج البورصة، إستناداً إلى معدل التوفير العالي لدى المستهلكين.

وهكذا، من خلال إنعطاف مستغرب، قد يؤدي، تشخيص الاحتياطي الفدرالي للظاهرة المحيطة بصعود البورصة، إلى علاج بالصدمة له إنعكاسات إقتصادية شاملة، في الوقت الذي لا تسمح فيه المعطيات العملية الغزيرة في قطع العقدة الغوردية: التضخم

عبر الأسهم أم لا. فلا المعطى الإحصائي، ولا البرهان الرقمي، يكفيان لحل المعضلة. فالحكم يرتبط أساساً بحدس إجتماعي يتعلق بالمجتمع الأميركي: فهل جشع المستهلكين للمشتريات، ينطلق من سلوكية عقلانية، أم أنه يحتاج دوماً «لمنشط»؟؟ الهوة واسعة بين ضبابية السؤال وتعدد الأجوبة الممكنة، وبين النتائج الاقتصادية الشاملة المترتبة على ذلك.

إذا كان الاقتصاد الجديد حقيقياً، فإن القواعد المعروفة لن تطبق بعد الآن، والإختلالات لن تعاقب، وقدرية «إنطلق ثم توقف» ستختفي.

علماً بأن نموذج النمو الأميركي المستمر منذ عقد من الزمن تقريباً، يترافق مع مؤشرين يميلان «إلى الأحمر»: التصاعد الهائل في مديونية المستهلكين، وعجز الميزان التجاري، أخذاً بعين الاعتبار أن الثاني نتيجة للأول. فقد إنتقل ميزان المدفوعات من نقطة التوازن سنة 1990، أي في بداية الدورة، إلى عجز يقدر بـ 5،3% سنة 1999، أي أن المديونية الأميركية تجاه بقية العالم بلغت 20% من الناتج المحلي، وتتجه لتصير حوالي 30% خلال السنوات القليلة القادمة. في إقتصاد تقليدي، نتائج وضعية كهذه أكثر من معروفة: هبوط في قيمة العملة، ضغط تضخمي على الأسعار الداخلية، تؤدي إلى رفع معدلات الفائدة وإلى الركود الاقتصادي، وهذا ما كان متوقعاً حصوله، سنة 1999، تجاه اليورو المستند براحة إلى فائض في ميزان المدفوعات الأوروبي.

ولكن النموذج اشتغل بطريقة معاكسة تماماً. منجذبة بدينامية النمو الأميركي، ونافرة مما إعتبرته فتور الاقتصاد الأوروبي، لم تعاقب الأسواق، لا العجز التجاري الخارجي للولايات المتحدة، ولا الارتفاع الكبير في مديونيتها، وبدل من الحذر من الدولار، عملت باتجاه رفع قيمته أكثر، مما ساهم في إعاقة مخاطر

التضخم الداخلي، عبر تخفيض أسعار الواردات الأميركية. وهكذا، بما يخالف كل القواعد المعتمدة منذ عقود، أصبح إختلال ميزان المدفوعات، سبباً من أسباب النمو غير التضخمي! وبما أن الازدهار الأميركي يلعب دور قاطرة الاقتصاد العالمي، لم يكن لأحد، والأسواق بالدرجة الأولى مصلحة في قتل «العجل الذهبي». ولكن، هنا أيضاً، كما في حالة صعود البورصة، يؤدي تقرير الحدث، إلى أن يتحول صانعاً له! وإذا بدا النموذج الجديد غير خاضع للنقاش، فليس هناك من مبرر موضوعي لارتكاسة مفاجئة للمسار الاقتصادي الراهن: فالماضي، من وجهة النظر هذه، يحكم لصالح المستقبل، طالما نجح النظام في العمل بهذه الطريقة، وبرضى من الجميع، طوال أكثر من عقد من الزمن. فالاقتصاد الأميركي يتلقى مكافأة لحيويته من خلال دولار قوي، ويذهب عجزه الخارجي إلى النسيان، إلى حد غيابه الكلي عن لوحة قيادة المسؤولين الرسميين.

من وجهة النظر الراهنة، يشكل الاقتصاد الجديد ـ النبوءة التي تتحقق بسبب إعلانها بالذات ـ بمجرد الإقتناع بها يكون تحققها. وهذه حقيقة تقليدية في فترات إزدهار الأسواق، ولكنها تختفي لدى أبسط عنصر من عناصر القلق. فالمتشائمون لا يستطيعون القبول طويلاً بمعادلة غير معقولة إلى هذا الحد: مزيد من العجز الخارجي، يترافق مع المزيد من النمو المستدام، وتراجع التضخم! ولكن هذه الوضعية تستمر منذ مدة طويلة، إلى حد أنه بات من الصعب رفض الاشكالية الغريبة. إن الصدمة الاقتصادية القادمة ستكون المحك: فإذا كانت قصيرة وغير عنيفة، فهذا يعني أن قواعد اللعبة قد تغيرت، وأن الاقتصاد الجديد يولد دورات نمو أكثر فأكثر طولاً، وفترات ركود أكثر فأكثر قصراً.

هذا هو عمق النقاش. المتعصبون للاقتصاد الجديد يتخيلون

حركة واسعة وذات إستمرارية طويلة. المؤيدون الأكثر إعتدالاً، يرون حقبة توسع ذات نفس طويل، تتخللها فترات نمو مديدة وقوية، تقطعها من وقت إلى آخر فترات ركود عابرة ومتواضعة. أما أخصام نموذج الاقتصاد الجديد، فهم مقتنعون بأن هذه الانحرافات الاقتصادية الاجمالية ستعاقب يوماً ما. حتى ولو أدت زيادات الانتاجية إلى تأخير هذا الاستحقاق. وفي النهاية، ما زال الأعداء الشرسون لهذا الاقتصاد الجديد مصرّين على أن لا جديد تحت الشمس، وبأن قواعد الاقتصاد الشامل لم تتغير.

وهنا أيضاً، في كازينو التشخيصات، أراهن شخصياً على خانة المعتدلين، أي أولئك الذين يرون، من جملة فضائل دورات كوندراتييف، تتابع فترات نمو طويلة وقوية، بسبب الدخول الكثيف للتقنيات الجديدة وثورة المعلوماتية، تترافق بانقطاعات محدودة، قد تكون عنيفة، ولكنها قصيرة الأجل. بالنسبة لهذه المدرسة التي أنتمي إليها، فإن الاقتصاد الجديد لم يلغ القوانين الكلاسيكية للاقتصاد ولكنه عدل حدودها. وما زال هناك عدم دقة وغموض فيما يتعلق بمدى هذا التعديل: وهو يرتبط ولا شك بسرعة وزخم، إنتشار تقنيات المعلوماتية وسط النشاطات التقليدية، بعد إستكمال موجة ظهور سلع الاستهلاك الجديدة. العملية مؤكدة، ولكن في المقابل، وتيرتها تبقى مستعصية على التقدير؛ وبالتالي يتعذر تحديد اللحظة التي تبلغ فيها إستفادة المهن القديمة من تقدم «إقتصاد ـ الويب» ذروتها.

فعلى أجل هذه اللحظة، يتركز السؤال الأساسي الخاص، بتقدير قيمة الأسهم المتداولة في البورصة. ويمكننا إيراد وجهات النظر التي تطرحها، حول هذا الشأن، مختلف المدارس الفكرية. بالنسبة للمبخرين الأشد حماسة للاقتصاد الجديد، لا يوجد فرامل توقف صعود أسعار البورصة. إن عقيدتهم تملي عليهم الرهان

على أن مؤشر «داو جونز»، سيتضاعف خلال مدة قصيرة نسبياً، لأن أسهم الانترنت ستدفعه، مدعومة بأسعار الأسهم التقليدية، التي ستتعزز قيمتها بفعل النشاط العام للاقتصاد، وبفعل دينامية قوية للطلب الإجمالي، قد تمكن حتى المهن التقليدية من الاستفادة بدورها، بالنسبة للمتفائلين الحذرين، ينظرون إلى سوق البورصة، على غرار نظرتهم إلى الاقتصاد الاجمالي، ويرون إلى الحركة بأنها مستمرة في الصعود، ولكنها ربما تنقطع بفعل تشجنات عابرة، مع ذلك ستضمن على المدى المتوسط، ربحية «لعنصر رأس المال»، أعلى بكثير مما ستمنحه «لعنصر العمل»، مما سيؤدي، من جملة ما ستؤدي إليه، إلى إنقلاب في أوضاع الشرائح الاجتماعية المختلفة. أمّا بالنسبة للمتشائمين العقلانيين، فإنهم يعتقدون بأن البورصة ستشهد إعادة ضبط عنيفة، وطويلة على الأرجح، عندما يصل الاقتصاد الأميركي إلى مرحلة دفع ثمن إختلالاته. وأمّا بالنسبة للمحافظين المتطرفين، فإنهم يتوقعون كارثة في البورصة، أشبه بعقوبة سماوية، تجعلنا نكفّر عن ذنوب مرحلة البقرات السمان.

إنما، بعيداً عن كل دغمائية، هل هناك عناصر منطقية في تقييم سوق الأسهم الأميركية، منذ بداية الدورة سنة 1991، والتي تضاعف مؤشرها الاجمالي، أربع مرات، وزاد سبع مرات فيما يخص التقنيات الجديدة؟ إن القانون الكلاسيكي لا يعمل في ظروف المعطيات هذه، التي تعكس التناسب فيما بين مستوى البورصة ومعدل أسعار الفائدة. في الواقع، وإستناداً إلى المعايير المذكورة سابقاً، يمكن إعتبار مؤشرات السوق الأميركية مقدرة، ومنذ ثلاث أو أربع سنوات، بأكثر بثلاثين أو بأربعين بالمئة من قيمتها الحقيقية. إن مقاربة أخرى تقليدية، غير معتمدة حالياً، في حساب سعر الأسهم على قاعدة الربحية المستقبلية المتوقعة: تصل

إلى نتيجة مشابهة للأولى. كي تتطابق هذه الخلاصة، المنطقية ظاهرياً، مع الوقائع، لا بدَّ من إزاحة أحد المتغيرين التاليين من معادلة اللعبة: إما الأرباح المعجلة للمؤسسات، أو مكافأة المخاطرة، التي يفرضها المدخرون عادة، على الأسهم. الأول، ليس سوى الترجمة الرقمية لتفاؤل أكثر أو أقل بالاقتصاد الاجمالي: وهو يعيدنا إلى الرهان على طريقة باسكال، نقبل أو نرفض الدخول في الاقتصاد الجديد. أما الثاني فهو يعكس حقيقة أكثر تعقيداً، وبالتالي أكثر إثارة للاهتمام. إنه في العمق، تقدير بالأرقام، حول مستقبل الرأسمالية. في نطاق الرؤية التقليدية، المقبولة كحقيقة غير خاضعة للنقاش منذ بدايات إقتصاد السوق، فإن التوظيف في الأسهم يعتبر أكثر خطورة من شراء السندات، وبالتالي يفرض مكافأة أعلى. كان هذا التحليل منطقياً في عالم يتراجع فيه النظام الرأسمالي أمام ضربات الشيوعية، وحيث كانت الدول تبدو أكثر ثباتاً ومتانة من المؤسسات الخاصة، وحيث لم يكن التعاون بين التكنوقراط والنقابات ضماناً للحصول على ربحية ثابتة... في زمن الرأسمالية الأجرية، كانت الجعالة الخاصة بالمخاطرة، تمثل مرادفاً طبيعياً، بمواجهة الاحتمالات الغامضة وغير المؤكدة. أما في أفق رأسمالية المساهمة، وديناميتها، ومتطلبات الفعالية، وهوس الربحية، فإن الوضع ينقلب رأساً على عقب. فمن يبدو لنا مديناً أفضل، دوسيسكو أو الدولة الايطالية؟ أية مؤسسة أكثر موثوقية، بنك هونغ كونغ وشانغ هاي أم الضمان الاجتماعي الأسباني؟ أيهما أنسب، سهم «نوكيا» أم قرض مصرفي للبرازيل؟ إن متطلبات الرأسمال الإسهامي تشكل ضمانة لفعالية، تتجاوز السقطات التقليدية لملكية الأسهم: أي بمعنى ما، «الربحية ـ الاضافية» للرأسمال هي التي تشمل، مكافأة المخاطرة. هناك كما

يبدو، موضة، أو بصورة أكثر نبلاً، مزاجاً جماعياً: يعتبر أن القلق من تقلبات الرأسمالية لا مبرر له؛ وان الإنضمام إلى قيمها بات المعيار.

وهذا المزاج يفسر أيضاً «ظاهرة المجمع» التي تستفيد منها البورصة. فقد أصبح المال متوفراً منذ الآن وبغزارة. لقد أدى تحريك الاقتصادات التي كانت مجمدة أيام الشيوعية، إلى فتح آفاق جديدة. وكذلك، عودة دول عدة، ومن بينها الولايات المتحدة، إلى الموازنات غير المشوبة بالعجز، بفعل النمو من جهة، وضبط النفقات العامة من جهة أخرى، حرر كتلاً نقدية كانت موظفة توظيفاً عقيماً من قبل الدول. كما ساهم إستمرار الإدخار في أوروبا واليابان، بمعدَّلات عالية، في توفر كتل مالية تبحث عن مجالات للتوظيف. أمّا تعزز ذكريات الإداء العالي للبورصة، فقد فتح الشهية إلى إمتلاك الأسهم. إضافة لذلك، أدى الاكتناز المتزايد لأجيال الانفجار السكاني، إستباقاً لتقاعدهم، في تنمية الوسائل المالية المتاحة لصناديق التقاعد. وهذه العوامل والأسباب، إلى جانب غيرها، أوصلت الأمور إلى مفارقة غريبة: فالفرص المتاحة للاستثمار، رغم تكاثر عدد الشركات المسجلة، تبقى أقل من حجم الأموال الباحثة عن التوظيف.

إلى أين تستطيع التوجه؟ إن سندات الخزينة تكون أقل جاذبية في فترات النمو والتفاؤل، مما في فترات القلق الجماعي. والسوق العقارية ما تزال تحمل آثار أزمة بداية التسعينات: إذا إلى جانب التوظيف في مجال «إقتصاد الاتصالات» الأشد إغراء ـ لأنه يسابق الواقع، ولو مع بعض المبالغة ـ أكثر من الحجر؛ لا يبقى سوى البورصة. من هنا، ينشأ عنق الاختناق، الذي يعتقد الكثيرون، بأنه يضمن قيمة التوظيفات خلال السنوات القادمة: وبنظر هؤلاء، إن الأزمات المتوقعة، لن تردع المدخرين عن زيارة، «أرض الميعاد» هذه، التي تمثلها سوق الأسهم.

إن هذا المنحى للأحداث، تدعمه بدون ريب الإنعكاسات المتعددة للثورة التقنية. الأثر المباشر: ظهور قيم سهمية تستقطب السوق وتغير تراتبيتها. فكيف يمكن تناسي حقيقة كون الشركتين الأميركيتين الأوليين، سيسكو ومايكروسوفت، والأوروبيتين فودافون ونوكيا، لم تكن موجودة قبل عشرين عاماً، أو كانت بالكاد في طور الحضانة؟ أثر مباشر آخر: بروز شركات الإقلاع السريع، ودخولها ميدان البورصة بأسعار مذهلة. أثر آخر أيضاً: الظاهرة التي تخلط في بوتقة خيميائية غير معهودة، الشعور بأن لا مستحيل تحت الشمس، بفعل الانطلاقة التكنولوجية، وبأن كل الرهانات رابحة في كازينو وهمي، مع طبقة جديدة تتبنى قيماً أخذت تسود اجتماعياً، وتتمحور حول، المال، الحرية، ورفض النمطية. وكل ذلك يسير بسهولة إستناداً، إلى خطوط الانترنت، وإلى توق الشبيبة إلى تملك الأسهم، وإلى إنعكاسات هذه الطفرة إجتماعياً: إن هذه الطفرة أصبحت نتيجة لهذه التحولات، بقدر ما هي سبباً لها.

ولكن الآثار غير المباشرة لا تقل أهمية: حتى لو كان «الاقتصاد القديم»، تبعاً لتعبير غير واقعي ولكنه شائع، يخسر أكثر فأكثر بريقه قياساً للاقتصاد الجديد، فإنه يستفيد، حتى في البورصة، من إزدياد الحماس الذي تشع هالته حول السوق. من المؤكد، أنه عندما يذهب رقاص «الأسعار النسبية» بعيداً على حساب القيم الكلاسيكية، إلى حد رؤية شركات إقلاع سريع مفتقدة لأية رساميل فعلية، تساوي مقدار ما تساويه شنيدر أو سانت ـ غوبان، أو رؤية فروع محلية للهاتف المحمول، كبويغ تليكوم، تزن رغم خسائرها، ما يوازي شركة أونيليفر، فإن مالكي مؤسسات الاقتصاد القديم يشعرون بأنهم ضحايا إعصار عاصف.

ليس هناك بالتأكيد ما هو أكثر صعوبة على الإحتمال، بالنسبة

لمدير مؤسسة تقليدية، من رؤية أسعار أسهمه تتراجع وقيمة شركته تتقلص، ومركزه يختفي وراء مراكز مالية هي أشبه بأوراق يانصيب أو لوتو. إنها ردة فعل طبيعية، ولكن قصيرة النظر. ولكن الشركات «القديمة» سترى، بدورها، عناصرها الأساسية ـ النمو والربحية ـ تستفيد من الحيوية التي يضخها الاقتصاد الجديد في جسم الرأسمالية. فقبالة هذه الثنائية بين سوقي البورصة، القديم والجديد، ينبغي الاحتفاظ بالنظرة المنطقية. فليس ما هو أكثر طبيعية، من رؤية رقم أعمال شركة من شركات الويب الجديدة، يرتفع 40% خلال سنة واحدة، ويتجاوز عتبة المردودية مستفيداً من موقعه المهيمن، وأن يكون سعره النسبي ساحقاً بالنسبة لشركة تصنع الترابة أو تعمل في حقل الكيمياء، حيث إرتفاع معدلات الانتاجية منتظمة وبطيئة، وحيث منافسة المنتجين المحليين في الدول النامية تتصاعد باستمرار! ولكن أن تصل جميع شركات الويب الناشئة إلى ذات المستوى للأسعار النسبية، إستناداً إلى أن بعضها سينجح بصورة باهرة، في يوم من الأيام، هي مسألة وهمية تماماً، وعابرة. فهناك انتحاب طبيعي على الطريقة الداروينية سيفرض نفسه، وأسرع مما يتوقع.

أخيراً، إذا كانت ثورة الاتصالات هي تكرار، بفارق بضعة عقود من الزمن، للزلزال الذي أطلقه إكتشاف الكهرباء، والذي أحدث تبديلات هائلة ومتوازية في مجالي الانتاج والتسويق، فإن الفروقات بين مؤسسات الاقتصادين القديم والحديث، لن تلبث أن تتقلص، طالما أن تحسن الانتاجية سيشمل الاقتصادين في النهاية. سيبقى هناك فارق ولا شك، بين نمو رساميل تلك التي تزود المستهلك بالسلع الجديدة وبين سابقاتها. ولكن بفعل هذه التطورات، ستعود الأسعار النسبية إلى تراتبية أكثر طبيعية، تنخفض معها الفروقات الهائلة التي أوجدتها سوق لم تنضج بعد. وبقدر

ما تجري عملية التطبيع بصورة أسرع، بقدر ما تكون أخطار الإنهيارات الكبيرة أقل، أي حركة إعادة التوازن بين أسعار أسهم التقنيات الجديدة وبين أسعار الأسهم التقليدية؛ حيث أن هذه الحركة، في حال تأخرها، قد تطلق موجة إضطراب تتعدى مجرد إعادة التوازن، وتهدد مجمل سوق الأسهم، من هذه الزاوية، تبدو صدمة آذار 2000، مطمئنة، لأن إعادة ضبط الأسعار بين القطاعين قد تم بهدوء، في الوقت الذي كان فيه الهياج الاعلامي، يبالغ بالفروقات القائمة بينهما.

فبمقدار ما تنضج سوق الأسهم الجديدة، بمقدار ما تأخذ الثورة التقنية طابعاً روتينياً، وبمقدار ما تصبح فيه الشروط النفسية ملائمة لنمو متواصل، وطويل الأمد، ومنتظم، لا تتخلله سوى أزمات عابرة، كعدَّاء في حلبة سباق، يتوقف للحظات، يلتقط خلالها أنفاسه.

وهكذا لا يبدو هناك أي تقدير يعاكس الاتجاه الايجابي، فيما يخص تطور أسعار أسهم البورصة. وهذا يتوافق مع طبيعة المرحلة الصاعدة من دورة كوندرتييف، حسب تعبير إقتصاديي الماضي. في ظروف كهذه، حتى لو حصل تضخم غير منضبط في أسعار الأسهم، فباستطاعة السلطات النقدية الأميركية ثقب الفقاعة المالية، عبر رفع سريع لمعدلات الفائدة، مما يلجم حركة الصعود، ويعيد الأمور إلى نصابها لاحقاً، بحيث تستعيد تطورها الطبيعي. لذا يبدو لي منطقياً، التفكير بأن ربحية الأسهم ستبقى لفترة طويلة قادمة، أعلى من مردودية سندات الخزينة، وفوائد الايداعات الطويلة الأمد، التي ستستمر، كما كانت عليه الحال خلال العشرين سنة الماضية، في تجاوز وتيرة إرتفاع الأسعار والأجور. إن تراتبية كهذه للربحية ليست غير مؤذية: إنها ترسم معالم مجتمع حيث الرأسمال مصدر إكتناز أهم من العمل، وحيث التنافس على فائض القيمة، يتقدم على ضرورة توزيعها، وحيث ما

عادت آليات إعادة التوزيع تكفي لضمان التماسك الإجتماعي. رأسمالية المساهمة لا تزيل المعضلة الاجتماعية الأبدية: إنها تبدل بصورة مفاجئة تعبيراتها.

في هذا العالم، الذي تتحدَّد قوانينه شيئاً فشيئاً، هل يبقى مكان للسياسة الاقتصادية يمكننا رؤية مدى تفضيل الأيديولوجية السائدة، لفكرة وسائل الضبط الأكثر حيادية. عبر سياسة نقدية، حريصة بصورة بالغة، على التقدير التقليدي لمعدلات التضخم، أي بناء على أسعار السلع والخدمات، وغير راغبة في مواجهة مسألة التضخم من خلال أسعار الأسهم، وتلجأ بالضرورة إلى عمليات ضبط ميكروية، ربع نقطة إثر ربع نقطة، وإعتماد النصف نقطة على الأكثر، من وقت لآخر، كدليل على حدة قصوى: وإعتبار ذلك مناقضاً لمبدأ غرينسبان ([33]).

فكيف لنا أن نندهش إذ ذاك، حيال هذا الواقع، طالما أن رئيس مجلس الاحتياطي الفيديرالي يظهر لدى الجميع، كحارس يقف في وجه الأزمات ويحول دون إندلاعها؟؟ أو عبر سياسة مالية تنسخ وتيرة النمو، وتزيل خلال سنوات قليلة كل العجز المتراكم، من اللحظة التي تتطلب فيها العولمة، خفض الضرائب وخفض الإنفاق العام. وعبر سياسة بنيوية، ترى ضرورة تخلي الدول نهائياً عن أي قطاع إنتاجي، وإرفاق ذلك بخصخصة كل النشاطات العائدة للسلطة تاريخياً، وإنكفائها إلى حدود رعاية عمل السوق بصورة سليمة، مع إحتمال إتباع نهج أكثر حزماً في موضوع المنافسة، ومواجهة الشركات ذات الوضعية الاحتكارية.

بمواجهة هذه اللوحة، تسمع أصوات العقبان المنضوين تحت لواء عصبة، تضم إلى جانب بيار بورديو وجوزيه بو؟يه، مجمل ناشطي منظمة الجنوب واليسار الجديد، الرافضين للحقائق

---

[33] غرينسبان: رئيس مجلس الاحتياطي الفيديرالي الأميركي.

القائمة. يتصورون أنفسهم ورثة الماركسية، ولكنهم لغرابة الأمر، ليسوا كذلك. فإذا كانت «أولوية القوى المنتجة»، حسب التعبير التقليدي، تضمن النمو الإقتصادي، فلماذا ينبغي على السلطات العامة الوقوف في وجه أمر كهذا؟ وهل يمكن إعتبار، دورة جديدة من التطور التقني، شيئاً غير ذلك؟ من المؤسف حقاً، أن يحافظ الجدل على سمات كاريكاتورية إلى هذا الحد، في الوقت الذي ينبغي فيه، على صعيد السياسة الاقتصادية، معالجة أسئلة أكثر عصرية وابتكاراً. إن قبول إستهدافات السياسات المالية والنقدية المحايدة، التي تفسح في المجال أمام مواكبة هادئة، محصنة ضد النكسات الكبيرة، لدورة النمو، لا تتطابق مع المبدأ القديم «دعه يعمل، دعه يمر». ولكن هذا لا يعني تجاهل كون رأسمالية المساهمة، ستنتج كسابقتها الرأسمالية الإدارية، تفاوتات إجتماعية كبيرة. ولا يعني تجاهل كون طفرة بهذا المدى والضخامة، ستفرض تراتبية جديدة، بين المناطق والدول والمؤسسات والطبقات الاجتماعية. أو تجاوز حقيقة، أنه مع نفس وتيرة التوسع الاقتصادي، هناك بلدان قد نجحت في إزالة البطالة والبعض الآخر قد فشل. أو رفض رؤية الشرائح الاجتماعية التي همشت، أو هي في طريق التهميش، حتى في إقتصادات ما زال نصف قدرتها يمر عبر القطاع العام وملحقاته. إن تجاهل كل ذلك، يعني نفي الشروخ التي ستوجدها السيطرة غير المتساوية على التقنيات الجديدة، للأطراف المختلفة. كما يعني، رفض الاصلاحات النقدية والمالية الضرورية، من أجل السماح لبلد ما من تحقيق الفائدة القصوى من دورة النمو الراهنة، لأن الهوة قد تصبح كبيرة جداً، بين الذين يديرون بنجاح الظاهرة الراهنة، وبين الذين يفشلون في ذلك بسلبيتهم، فيخضعون لها.

إن حيادية السياسة الاقتصادية ـ الاجمالية، لا تعكس رؤية

زائفة للحقيقة، وكأن الثورة التقنية ورأسمالية المساهمة، ستشيعان السعادة على الأرض، وتعممان الازدهار والعدالة والمساواة! إن السوق، حتى لو لم يعجب ذلك ورثته، لم تحقق مطلقاً الوضع الاجتماعي الأمثل، وإن يكن كالديمقراطية «النظام الأسوأ، إذا إستثنينا كل الأنظمة الأخرى»؛ تتساوى في ذلك الرأسمالية الأجرية ورأسمالية المساهمة. ولكن لا ينبغي مع ذلك الخطأ في تحديد الرهانات، ولا أدوات القياس، ولا وسائل التدخل. إن ممارسة غرينسبان تبدو متوافقة مع الوقائع، فهي تعتمد على تحريك المعدلات، وترد بقوة حيال أدنى مؤشرات أزمة أساسية، كتلك التي جرت عند إنهيار الأسواق الآسيوية، تواكب التطورات برفع مدروس لمعدلات الفائدة، تناور بالرموز أكثر مما بالأرقام، مبدية على هذا الأساس، فهماً حاداً لإقتصاد تلعب فيه السيوكولوجيا دوراً حاسماً، بمقدار ما تلعبه القدرات المادية. إن البنك المركزي الأوروبي قد لجأ إلى نفس السلوك، مبتعداً عن الانعطافات الحادة، والمواقف الاستفزازية، التي طالما ميزت البوندسبانك؛ لقد حكمت النتائج حتى الآن، لصالح هذه السياسة.

لن تعتمد بالتأكيد نفس الأساليب، في حال عودة مفاجئة للتضخم أو في حال ركود غير متوقع. ولكن في سياق رؤية، إذ صح تشخيصنا، تتوقع دورة نمو طويلة، فبإسم أية معايير يمكن تأييد تغيير السياسة النقدية الراهنة؟ باتجاه تسريع وتيرة النمو؟ إن المخاطرة في هذه الحالة، ستكون كبيرة بان يساهم خفض حاد لمعدلات الفائدة، بانطلاقة قوية للتضخم، الذي قد يعود، رغم إنزوائه بعيداً في لا وعينا. من أجل تجنب أقل إبطاء فصلي؟ إن النمو المنتظم لا يمكن أن يكون خطياً: هناك دائماً بعض التوقفات القصيرة والمتقطعة، وهي ضرورية لحسن عمل النظام.

فإذا كانت المسألة مسألة دلالات، فإن الحيادية لا تعني اللامبالاة، بقدر ما تعني سياسة مواكبة نقدية، أو مناخ دعم... في مجال الموازنة، كان التعلم أبطأ، حيث ما زال المناخ الثقافي الكينزي حاضراً وقوياً، إلى حد أن مجرد فكرة الحياد تبدو هرطقة. ويثبت ذلك، المأساة النفسية التي عاشتها فرنسا بشأن «مدخراتها». أن تفكر الولايات المتحدة، وفي حوزتها فائض كبير في موازنتها، في كيفية إنفاقه، محاولة الاختيار بين إيفاء ديونها، أو تنشيط سياسة الدعم الاجتماعي، أو خفض الضرائب، فليس ما هو أكثر طبيعية من ذلك. أما أن يرغب بلد يعاني عجزاً كبيراً، ويتجاوز دينه العام 60% من الناتج المحلي، في ضخ عشرات المليارات في السوق، كعلاوات محسوبة إستناداً إلى توقعات مخفضة إرادياً. فليس ما هو أكثر صبيانية من ذلك! فرغم فهم الفرنسيين مضمون السياسة النقدية المعاصرة، بفضل معايير ماستريخت، وإستقلال البنك المركزي، ونباهة النقاش الجماهيري المتسع حول المسألة، فإنهم ما زالوا يسقطون هاجسهم، بشأن دولة كلية القدرة، عقلانية، وخدومة، على السياسة الخاصة بالموازنة. من هنا، لاحداث أدنى تحسين في المالية العامة، أو محاولة الابتعاد ولو بأقل مقادير نقدية عن الميل التدخلي، وحس الدعم، أو تقليص نفقات الموازنة الإضافية، لا ينبغي الإتكال على المسؤولين السياسيين، من أجل الإعلان بنبرة واضحة وقوية عن حيادية الموازنة: فذلك يعني بالنسبة لهم، التخلي عن سلطة هائلة. الإنفاق، هو القيادة؛ المس المتواصل بالضرائب، هو إتخاذ القرار. تعديل النسب المئوية، هو تأكيد على الكفاءة.
أي حدث، أية صاعقة سياسية، ستفرض، في مجال الموازنة، الابحار الآلي؟ ما هو التدريب الذي ينبغي على المسؤولين إتباعه

لمساعدتهم على إستيعاب حقائق بسيطة: مثل، أن إستقرار التدابير المالية تعزز الثقة، أي النمو؛ أن خفض الإنفاق العام ـ إسمياً على الأقل ـ يظهر أقل أَملاً بمقدار ما يكون قابلاً للارتكاس، منتظماً، ودون تأرجحات؛ إن على كتلة الأموال العامة العودة أسرع ما يكون إلى الاستقرار، خاصة خلال فترة التوسع، بحيث تقوم بدورها كناظم آلي للتوازن حسب الترسيمة الكينزية التي تبقى صالحة؟ إن الابتعاد عن هذه المبادىء الأساسية، أخذاً بعين الاعتبار الخلفية العامة المفترضة لنمو طويل المدى، يعتبر معيقاً للانتاج: إذا كانت الموازنة شديدة الانفاق، فإنها تخلق خطر التسخين المفرط، مثلها مثل سياسة نقدية بالغة التساهل بصورة مصطنعة؛ وإذا كانت بالغة التقشف ـ وهذا افتراض قليل الاحتمال، بالنسبة للمسؤولين السياسيين ـ فإنها تمنع الاقتصاد من السير تبعاً لوتيرة نموه الطبيعي؛ حيث أنها بتعقيداتها وقيودها المبالغة في التدقيق، تعيق مبادرات ودينامية الفاعليات الاقتصادية. إن الحيادية الماكرو ـ إقتصادية لا تعني إستقالة الطبقة السياسية. إنه موقف عقلاني، يحررها ويسمح لها بالتفرغ للخيارات الحقيقية التي يسهل عليها إتخادها. ولكن المرحلة الانتقالية هي أبعد ما تكون عن الوصول إلى محطتها الأخيرة: إن ظل السياسات الكينزية الكبرى ما زال يعيق إتباع نهج الحد الأدنى من تدخل الموازنة في الحياة الاقتصادية.

وهكذا، على مر الأيام، يعيد إقتصاد الاتصالات رسم حدود النشاط الاجتماعي؛ إنه يعيد تركيزه حول شروط تطور العرض الانتاجي، ويساهم في تخفيف التفاوتات الناشئة، أكثر مما يعتمد على عناصر الضبط الشاملة. إنه ثأر شومبيتر من كينز: إن صعود طبقة من المستثمرين، وسيادة ذهنية المؤسسة يأخذان الأولوية في مسار دفع التوسع الرأسمالي، على حساب سياسات إعادة

التوزيع. إنه كذلك، إنتصار جون راوولز على كينز نفسه: فالتفاوتات الاجتماعية مقبولة ومشرعة، طالما أنها تساهم في تقدم المجموع؛ ولكنها لا تبقى كذلك عندما لا تقوم بهذه المهمة؛ إنها فرضية تبعد آلاف الأميال عن مبادىء دولة الرعاية، التي تعتبر آليات إعادة التوزيع الضمانة المباشرة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وهكذا ترتسم معالم طوبوغرافيا السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وإن تكن حتى الآن، ومن جوانب عديدة، غير واضحة المعالم. ليس هناك ما هو أكثر منطقية: كيف يمكن تخيل بقاء أدوات الماضي فعالة، في الوقت الذي تنطلق فيه حركة دورة نمو طويلة الأمد، وحيث تظهر هيكلية نموذج رأسمالي جديد؟ إن معطى إقتصادياً جديداً يفرض نفسه. ليست صورة الاقتصاد الجديد، التي تشيعها وسائل الاعلام، وتبعث الأحلام الجميلة: أي مرحلة نمو متسارع، دون نكسات وأزمات، ترافقها إندفاعات كبيرة في أسعار الأسهم، وينبني عليها مجتمع مدني متفتح ومتوازن. بل مرحلة تضمن، بفعل الثورة التقنية والعولمة، إتساعاً لحدود النموذج السائد، وفترة إزدهار أكثر ثباتاً وتناغماً، هذا إذا لم نجهضها، بفعل قوة العادة أو بالخطوات الخاطئة. في النهاية، الاقتصاد الجديد أسطورة أم حقيقة؟ إنه إسطورة من حيث الأوهام السيكولوجية التي يثيرها، ولكنها تساهم في ولادة الحقيقة التي هي: دورة نمو طويلة، نعيش ـ نحن الأوروبيون ـ مقدماتها الأولى.

الفصل الخامس

ديكتاتورية الأسواق
أم ديمقراطية رأسمالية؟

منذ مدة طويلة، أصبحت للأسواق سمعة سيئة، وتحديداً منذ نهاية الدور المقياسي للذهب. في الواقع إن تأرجح أسعار العملات قد ساهم إلى حد كبير في إثارة المناخات المضادة للرأسمالية: المضارب الذي يطلق النار على معسكره الخاص؛ سمسار الأسهم الفاقد لضميره الوطني؛ الممول الدولي، العدو السري لبلده؛ تحالف لأثرياء العالم ضد بلد ما يقع ضحية «الرأسمال العالمي»، أو «التروستات» أو «الاحتكارات الدولية»؛ إن البرجوازية، كما كان يقول الجنرال ديغول، لا تملك حس «المصلحة الوطنية»... من أزمة فرنك إلى أزمة فرنك، ساهمت مصاعبنا الاقتصادية العامة، بدفعنا لتكرار هذه المقولة، منذ شطحات إتحاد القوى اليسارية، وحتى تشنجات أخصام معاهدة ماستريخت. الآن تحت حماية مظلة اليورو، تصبح الأزمة النفسية أكثر إفتعالاً: إن التأرجحات حيال الدولار والين، تبدو بعيدة، كما تبقى آثارها على حياتنا اليومية ثانوية، لذا لا يستطيع الرأي العام الفرنسي الاستمرار في إختراع الهواجس لنفسه، بصورة تخالف تلك التي يخترعها شركاؤنا. ينبغي الذهاب إلى البلدان النامية لرؤية ردات فعل شبيهة بتلك التي كنا معتادين عليها، حيث

يتولى صندوق النقد الدولي، في المسرحية المعاصرة، دور «خادم الشيطان الأميركي» و«عميل الامبريالية».

في المقابل، إتجهت عندنا الفوبيا المضادة للرأسمالية، صوب البورصة وصندوق التقاعد. تخطط ديكتاتورية الأسواق في وول ستريت؛ يخرجها كبار المستثمرين العالميين؛ تضع أمامها هدفاً وحيداً: الربح؛ إنها تمارس على المؤسسات المختلفة سلطة توتاليتارية. ولكن إذا لم تكن المضاربات على العملات تجد لنفسها محامين يدافعون عنها، عدا عصبة صغيرة من صليبيي الليبيرالية المطلقة، فإن رأسمالية المساهمة تلقى دعم أولئك الذين يرون إليها كفرصة لنهوض ديمقراطية رأسمالية حقيقية. إن اشتغالها بنظرهم، يتم بصورة شبه مثالية: التصويت الديمقراطي للمساهمين يقود إلى الفعالية الاقتصادية؛ شفافية «الادارة المؤسساتية» تكفي لضمان حسن إدارة المؤسسة؛ لقد باتت البورصة قلب الديمقراطية المعاصرة. صورة مقابل صورة. بوجه جحيم السوق، نعيم الرأسمالية الحديثة، وهكذا يكتمل الديكور.

في الواقع، إنها مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية ـ حسب الصيغة الماركسية ـ إن رأسمالية المساهمة تطرح بصورة طبيعية، أسئلة مختلفة عن تلك التي كانت تطرحها رأسمالية الإدارة المستقلة، حيث كانت تلك الأسئلة تتمحور حول التوازنات، وحول الإدارة المشتركة، أي بين التكنوقراط والنقابات. منذ الآن، بات النقاش في مكان آخر. هل يمكننا إعتبار السعي وراء الفعالية القصوى، بركة أم لعنة؟ هل يضر هاجس أسعار البورصة بإدارة المؤسسات أم يحسنها؟ هل يمكن إعتبار «تقنية إدارة المؤسسات» تقدماً أصيلاً أم وهماً؟ أخيراً، هل يشرعن إنتشار إسهام الاجراء في البورصة، رأسمالية المساهمة، أم يثبت التهمة الموجة إليها؟ إن الإجابات على هذه الأسئلة، هي

بطبيعتها ملتبسة، طالما يصح في الاقتصاد كما في غيره، «بأنه لا يمكننا الخروج من الالتباس الا على حسابنا».

15%: كما نعرف، هو الرقم الذهبي لرأسمالية المساهمة. 15%، هو ربحية الأموال الخاصة. كل المعايير الأخرى: المردودية على الرأسمال الموظف، القيمة المضافة... لا تمثل سوى تعديلات رقمية على المسألة ذاتها. إن الـ 15% كربحية بالنسبة للكتل النقدية الخاصة لها أفضلية البساطة. بربح أعلى منها، يكون المستثمرون سعداء. بأقل منها، يكونون مستائين. في الحالة الأولى، يشترون. في الثانية، يبيعون. اللعبة مزدوجة. إن هذه البساطة المفرطة، تثير بصورة طبيعية مجابهة ذات محتوى أيديولوجي.

لجهة الإتهام، الأطروحة بسيطة. لنستمع إلى الناطق الرسمي باسمها، جان بيرل?اد. ([34]). إنه يستند إلى المعادلات التقليدية للنظرية المالية. خلال عملها العادي، تستطيع المؤسسة الوصول عبر تمويل ذاتي، إلى معدل نمو يساوي، ناتج ضرب معدل مردودية رأسمالها الخاص، بمعدل إحتجاز الأرباح الخاصة بها. ماذا يعني ذلك؟ إذا قامت مؤسسة ما، بتوزيع كل أرباحها، فإن معدل الإحتجاز يصبح صفراً، وبالتالي فإنها لن تستطيع عندها، تمويل نموها ذاتياً. وبالعكس، إذا لم توزِّع شيئاً، فإن رأسمالها الخاص يزداد سنوياً بنسبة موازية لمجمل أرباحها. وبما أن المعدل العام لتوزيع الأرباح في المؤسسات الفرنسية يعادل 40% ـ مردود السهم يساوي 40% من الربح الصافي ـ فإن معدل الاحتجاز يبلغ 60%. فإذا كان معدل مردودية الرساميل الخاصة حسب الإيعاز الإلهي 15%، فإن معدل النمو السنوي الممول ذاتياً

[34] جان بيرلفاد: «إدارة المؤسسة، أو الأساس غير الثابت لسلطة جديدة» دار إيكونوميكا 1999.

على المدى الطويل يصبح 9% (15%×60%)، هذا إذا اعتبرنا أن معدل التضخم هو حوالي 7% بالقيمة الفعلية. بنظر جان بيرل؟اد، إن الحفاظ على هذه الوضعية مجرد وهم، لأن دائرة الانتاج ستجذب باستمرار قسماً متزايداً من الرأسمال المتاح على صعيد مجمل القدرة الاقتصادية، مما سيزيد حصة رأس المال بصورة متصاعدة على حساب حصة العمل. ضمن هذه المعطيات، ستتعدى مردودية الاستثمار معدلات الفائدة، وستواصل أسعار البورصة إرتفاعها مما يدفع المساهمين إلى توسيع إستدانتهم بصورة غير محدودة للاستفادة من إرتفاع أسعار البورصة. وهكذا تكون الـ15% «كمردود للتوظيفات الخاصة» قد قامت بدورها «كنبوءة تتحقق ذاتياً»، وهو ما تشتهيه سوق البورصة.

عنصر آخر من عناصر المرافعة الاتهامية: مع «سعر نسبي»، أي حاصل قسمة سعر السهم على ربحه المتوقع، يقارب 20، وربحية ضمية تعادل 15%، فإن سعر المؤسسة في البورصة يساوي بصورة متوسطة ثلاث مرات مقدار الأرصدة الخاصة حسابياً؛ وهذا يعني «فارق قيمة» ([35]) يعادل ضعفي قيمة الأرصدة الخاصة، وهو ما يراه بيرلفاد فارقاً فادحاً.

وأخيراً، النصل الحاسم للمدعي العام، المتمثل باعتبار هدف الـ 15%، هدفاً يدفع رؤساء المؤسسات لسلوك إنتحاري: إذا لم تحقق مشاريعهم المستوى المحدد للمردودية، فلن يكون أمامهم مهرب آخر سوى خفض قاسم «مردود الأرصدة الخاصة»، أي إعادة رأسمالهم، سواء عبر توزيعات إستثنائية للأرباح، أو عبر شراء أسهم ثم إلغائها. وهكذا، في الولايات المتحدة، يتعدى مجموع الأرباح الموزعة ومجموع الأسهم المعاد شراؤها، منذ

[35] فارق قيمة: جاءت في النص الأصلي بالانكليزية Good Will وهي تعني الفارق بين سعر المؤسسة في البورصة وبين قيمة رصيدها الصافي.

عشر سنوات، مجمل زيادات رأس المال، مما يعني أن القاعدة الترسملية للاقتصاد الأميركي تتناقص باستمرار. فتكون النتيجة حسب رأي بيرلفاد، بصورة ميكانيكية: سينتقم الاقتصاد، معدل نموه سينخفض، مردودية المؤسسات ستنهار، وستلحقها البورصة، ويكون المستثمرون قد حفروا قبرهم بأيديهم. إن مرافعة كهذه تعرض دون أن تعلن ذلك، إنتقاماً فاوستياً للإقتصاد من الرأسمالية؟ إنها تستدعي، بمنطقها الميكانيكي، لحسن الحظ، إعتراضات عدة.

خط الدفاع الأول: التباسات مفهوم الأرصدة الخاصة. إن كل من يمارس فن المحاسبة السرية يعرف أنه يكفيه تعديل المعايير المحاسبية ليقلب الأرقام رأساً على عقب. وهكذا، تختلف النسب تبعاً للمعايير المتبعة، الفرنسية، الدولية، أو الأميركية، وهي تبلغ غالباً، بالنسبة للشركات الكبرى المسعرة، حوالي 20% من قيمة أرصدتهم الخاصة، دون أن تكون هناك قاعدة محددة مسبقاً: في حالة كهذه، فإن المبالغ الخاصة على «الطريقة الفرنسية» هي الأعلى؛ في حالات أخرى، تكون على «الطريقة الأميركية». فما يساوي 15% من مردود الأرصدة النقدية الخاصة عندنا في فرنسا، لا تساوي هناك في الولايات المتحدة سوى 12%، وتساوي 18% في مكان آخر. إن الاهتزاز في النسب أكبر مما يرغب بالاعتراف به «المدعي العام» المذكور أعلاه.

خط الدفاع الثاني: إن الـ 15% تمثل هدفاً معقولاً بالنسبة للمؤسسات الدينامية. وهكذا، مع رقم أعمال يزداد بمعدل 5% سنوياً، وإنتاجية ترتفع بنفس النسبة، فإن زيادة الفعالية ستكون 5%، إذا تم ضبط الكلفة الثابتة، وهذا يشكل جهداً عادياً، بالنسبة لمؤسسة مدارة بصورة جيدة، وهي في حالة توسع. في المقابل، بالنسبة لشركات بدون نمو، وذات إنتاجية شبه جامدة، فإن

الـ 15%، هي خارج متناولها، وبالتالي فإن المستثمرين يهربون منها. أليس هذا، هو الترجمة الطبيعية للداروينية الاقتصادية، حيث يتوجه رأس المال نحو قطاعات المستقبل، ويهجر حرف الأمس؟ إن الحكم في الحقيقة طبيعي وسليم.

خط الدفاع الثالث: إن الرصيد النقدي الخاص يظهر مردودية الماضي، لدى مؤسسة ما، وليس مردودية المستقبل. وفي اقتصاد ذي معدلات فائدة منخفضة، وسيولة غزيرة، لا يشكل ضمانة كافية للقدرة على التمويل الذاتي. ولهذا، فإن الـ 15% تفقد كل دلالة. وهكذا، فإن قلق بيرلفاد من تقلص القاعدة التمويلية، لا يأخذ بعين الإعتبار القدرات المالية المطروحة أمام المؤسسات في الوقت الراهن: إن تحليله قد تجاوزه الزمن؛ إنه ما زال متأثراً بذكريات عصر كان فيه الرأسمال والقرض النقدي، نادرين، وحيث كان الأول ضمانة مطلقة للثاني.

خط الدفاع الرابع: ليس مستوى الأرصدة الخاصة، بل السعر المقدر في البورصة، هو ما يقرر بصورة أو بأخرى، التقدير المسبق لمستقبل المؤسسة. فمع سعر نسبي يعادل 20، تكتفي السوق بمردودية، خمسة بالمئة بمعزل عن فائض القيمة، وهو ما يعادل فائدة الايداعات على المدى الطويل، وهذا يعكس ثقتها القوية بالأسهم قياساً للسندات، حيث أنها لا تفرض أية علاوات خاصة بالنسبة للمخاطر على الرأسمال. إنه مؤشر أكثر حساسية حول إنتظارية المستثمرين، أكثر من مردود الـ15% السحرية المتعلقة باحتياط الأرصدة الخاصة.

وأخيراً خط الدفاع الأخير: إن حجم فارق القيمة ـ هذه الزيادة الموجبة المرتبطة بالتقديرات المستقبلية ـ لا ينبغي أن يثير القلق. وأن يرى فيه بيرل؟اد، مجرد وهم، فليس سوى مقاربة سكونية للمؤسسة. وهذا نسيان بأن الأرصدة الخاصة، تشهد على ماضي

المؤسسة، بينما يشهد فارق القيمة، على مستقبلها. إنه بمعنى ما، رفض لدينامية اقتصاد السوق بحد ذاتها، ولقدرتها على التدمير الخلاق، وإن تم ذلك عبر حكم قاس، على القطاعات والمجتمعات المدفوعة إلى الانحدار، وبحماس شديد للمهن والشركات المرفوعة بفعل التغيرات الطارئة على أنماط الاستهلاك، وذات القابلية على الاستفادة من التقدم التقني.

إن الـ 15% لا تلعب دوراً هامشياً. إنها تعكس، ولو بصورة فظة، ضرورات المردودية التي تفرضها رأسمالية المساهمة على المؤسسات، لجهة أسلوب إدارتها، ولجهة مرونتها بالاعتماد على المتعهدين، كذلك، لجهة مطاردتها للتوظيفات والانفاق غير المجديين، وخاصة من أجل تحقيق وفورات الحجم، أي بلوغ القدرة الحرجة، وهو ما يلزم المؤسسات بالتركيز على إختصاصاتها الأساسية، والتخلي عن النشاطات الثانوية الملحقة، ومضاعفة جهود التوسع وإقامة التحالفات.

لقد كانت رأسمالية الادارة المستقلة محافظة؛ أما رأسمالية المساهمة، فهي ذات طابع هجومي ومتحرك. إن الأولوية التي تمنحها لمردود الأرصدة الخاصة تدفع بطبيعة الحال، باتجاه الاستدانة المتزايدة، مذ تصبح كلفة الدين أقل من كلفة الرأسمال. من هنا يبرز «إقتصاد الرافعة» الذي يتركز إتقانه على تشكيل التركيبات المالية الأكثر جرأة، بحيث يتم العمل بأقل قدر من الرأسمال، وأكبر قدر ممكن من القروض، وذلك عبر مضاعفة مختلف أشكال «الشراء بالدين» ([36]).

هنا أيضاً، يبدو الحكم تبسيطياً. إذ يضع المدعون العامون ـ

---

[36] بالدين: وردت في النص الأصلي بالانكليزية، (Leverage buy out) وتعني الاستحواذ على مؤسسة بالإعتماد على أقصى قدر من الدين.

وهم في المناسبة نفس المدعين العامين بشأن الـ 15% كمردود للأرصدة الخاصة ـ في المقدمة، هشاشة هذه التركيبات المالية المذكورة آنفاً، حيال أية نكسات إقتصادية، أو نقص في التمويل ـ طالما أن التمويل يمر عبر الاستدانة ـ والزيادة البالغة في التوتر المفروضة على المؤسسات، وكذلك الهاجس الدائم المتركز حول الأهداف النقدية، على حساب الرؤية التصنيعية. ويتفضلون بذكر جملة من حالات الفشل التي واجهتها مؤسسات، سليمة ظاهرياً، لم تستطع الصمود تحت وطأة العبء المالي لنهج «الشراء بالدين».

هنا أيضاً، يرد المحامون نقطة نقطة: إنهم يثبتون، مدعومين بالحجة والبرهان، كم هي فكرة الفعالية بالذات، نسبية. من لم يسمع بفروع للشركات الكبرى، التي عانت من إنخافض ربحيتها، فأقدم حملة أسهمها على البيع بطيبة خاطر، بعدما ظنوا أنها بدون مستقبل؟ ولكن، كم من هذه الفروع بالذات، عادت وانطلقت بعد إعتمادها سياسة التوسع بالدين، واكتشافها، طاقات إنتاجية وإحتياطات كامنة، داخلها؟ من لم يتعرف إلى كادرات بقيت مدة طويلة قليلة الحماس ومسترخية بهدوء، في إطار البنى التكنوقراطية للبيوتات الكبيرة، ولكنها تحولت، من خلال التوسع بالدين، إلى إداريين نشيطين وذوي خيال؟ من لم يشهد، في مناسبات كثيرة، حتى عندما كان النظام بعيداً، كيف أظهرت المؤسسات حيوية وفعالية لم تكن تمتلكها، قبل إعتماد سياسة الاستدانة الواسعة؟ إن العمليات المستندة إلى رافعة الاستدانة، تدفع منطق المردودية إلى حده الأقصى، إنها تحمل ندباته، ولكنها تعكس، ولو بصورة مشوهة، خالصة: الجهد، الحراك الذهني، وهاجس الانتاجية.

هل بات بإمكاننا، عرض حصيلة تقديس المردودية، على المستوى الماكرو اقتصادي؟ إنها تتلخص، بتسارع إعادة الهيكلة

الصناعية التي تقود إلى ظهور مجموعات أكثر فأكثر قوة، متمركزة حول إختصاصاتها الرئيسية، وراغبة في ربط نشاطاتها بقطب مالي عريق وفعال. وكذلك، بسعي محموم إلى الفعالية، التي لا تكفي لوحدها لتفسير الصعود الكبير لانتاجية الاقتصاد بمجمله، ولكنها لعبت بدون شك، دوراً هاماً في ذلك. ولكن في المقابل، ساهم السعي وراء المردودية العالية، في جعل المؤسسات الكبيرة المسعرة أكثر هشاشة، خاصة تلك التي أضطرت للخضوع لأغراء الاستدانة، وذلك بتأثير المحللين الاقتصاديين، الذين يميزون الشركات الأقل إستدانة، ويطلبون ملاءة جيدة ـ نسبة الديون إلى الأرصدة الخاصة ـ أما المؤسسات الأخرى، فقد عانت بدورها نتيجة اضطرارها للجوء، برضاها أو رغماً عنها، إلى عمليات التحفيز بالقروض. عندما يسود النمو، وتدفع رياح التوسع أشرعة المؤسسات، فإن ثقافة المردودية تلعب دوراً محفزاً؛ فهي تسرّع زخم وحيوية آلة الانتاج، وتتيح للشركات الفعالة بالحصول على صعود سريع في معدل أرباحها، وبأن تستفيد إلى الحد الأقصى من عامل الرافعة، المتمثل بالقروض. ولكن في المقابل، إذا مالت الأوضاع ناحية التباطؤ، فإن الأواليات تنعكس: فيمارس الدين عندها دوراً مدمراً. وكثير من المؤسسات لا تكون على مستوى ديونها، فتتولى أواليات الانتخاب الداروينية دورها الكامل. ليس هاجس الـ 15% هو الذي يبدو خطيراً، ولكن المنطق الذي يفرضه، أي اللجوء إلى الاقتراض الواسع، أو المبالغ به. ودون أن يكون الخبراء قد توصلوا إلى برهان قاطع حول هذه المسألة، يبدو من المرجح، أن هاجس المردودية على مستوى البنى الاقتصادية الجزئية، يؤدي على المستوى الماكرو ـ إقتصادي، إلى زيادة مدى الدورات، وإلى زخم صعودها، وفجائية إنحسارها. في الاقتصاد المعاصر، ستكون عمليات التطهير، حتى

في ظل دورة نمو مديدة، أكثر قساوة، وقصراً، كما ستكون العودة إلى الانطلاق أشد سرعة.

في النهاية، ما هو الحكم بشأن الإتهام المقدم: هل نعتبر السعي نحو المردودية، بركة أم لعنة؟ في نظري، الجواب محسوم؛ إن صعود مستثمرين كبار بحوافزهم القوية، بتقديرهم البالغ لربحية الـ 15% وشغفهم لخلق القيم المادية، يشكل تطوراً إيجابياً، رغم بعض السلبيات المرافقة له. إن الرأسمالية هي رهان دائم على الحركة: ومن هنا ينشأ التقدم. إن إقتصاداً للسوق لا تمثل المردودية «همه الأول»، يتحول إلى آلة لتوزيع العائدات: إمتيازات مكتسبة، حقوق أصحاب السلطة، مستحقات التكنوقراط، لذائذ المشاركة بين «المؤسسات» المختلفة... إنها غرفة إنتظار الاتجاهات المحافظة. بالنسبة لأولئك المؤمنين بحوافز السوق، فالشك غير وارد: إن ضغط الـ 15% كمردود للأرصدة الخاصة قد أرغم الشركات، وخاصة مديريها، على تحريك جبهاتهم، ودفع حدودهم إلى أقصى حد ممكن، وإلى الابتكار، حتى لو تلمساً.

إن الحكم، هو دائماً، مسألة ميل: عندما نعطي الأولوية للحركة على السكون، وعندما نعتقد بأن الصدمة مفيدة، فإننا نعترف بفضل موجبات «خلق القيمة». ومقابل تجاوزاته وإنحرافاته، نجد السوق دائماً، تتجه إلى التصحيح الذاتي. وهكذا، نرى اليوم عمليات الرافعة عبر الاقتراض أقل توتراً مما كانت عليه منذ عشر سنوات؛ إن التوازن بين الأرصدة الخاصة والدين أصبحت أكثر إتزاناً؛ فقد بات مردود الأرصدة الخاصة يقاس من قبل المحللين الماليين، ربطاً بالقدرة التقنية، ومستلزمات البحث ـ والتطوير، والرؤية الاستراتيجية، وليس إستناداً إلى المعيار الحصري للمردود الآني. ولكن كان لا بد من ديكتاتورية السوق، لمدة ما، كيف تستفيق «أميرة الغابة النائمة».

لقد إستفاق قادة المؤسسات اليوم. وقد صار بعيداً ذلك اليوم، الذي كان فيه سابقوهم، يستطيعون البقاء، نهاراً بكامله، أو حتى أسبوعاً أحياناً، دون أن يقلقوا من سعر أسهمهم! لقد بات ذلك هاجساً دائماً. إنه بالدرجة الأولى القلق من عروض الدمج ومن إتصال هاتفي مساء الجمعة يقول: «عزيزي، هل يمكننا الالتقاء بعد غد الأحد، لأن لدي نية بتقديم عرض بشأن شركتك، الاثنين القادم في البورصة؟... بعدها يأتي الخوف من الرقابة الزاحفة، أي بروز مساهم غير معروف، نتيجة تردده الضعيف إلى الجمعيات العامة، ولكنه قادر على ممارسة نفوذ حاسم، كونه يمتلك 10 أو 15% من الرأسمال. وأخيراً، هناك الخوف الدائم من سعر البورصة ذاته، ومن دعوة الجمعية العامة الواردة في أية لحظة. إن مفتاح الوضع الجديد، هو تغير المشهد الذهني للمدير: منذ عشرين عاماً، كان يخاف من الدولة؛ منذ عشر سنوات، كان يخشى المصرفيين، أما اليوم فقد بات يخشى شاباً يملك ذهب العالم، وتخيف عقدة حاجبيه أقوى رجالات الصناعة. لقد ظهر طقس جديد: المناظرات، الاجتماعات التلفونية، المقابلات في مكاتب «فيديلي» «وكالبرز» ([37])، الجهوزية الدائمة لاستقبال أبسط رجل من «رجالات السوق»، القراءة المتوترة «للفايننشل تايم البريطانية» (2[38]) في صحيفة الفايننشل تايمز، خوفاً من العثور على نقد قاس يعادل في عالمنا المعاصر، ما كان يعنيه إعلان حرم أو تصفية في القرن التاسع عشر؛ إنه في واقعنا الراهن، الإدمان «البافلوفي» ([39]) على شاشة رويترز، حيث تعرض بالوقت الحقيقي

[37] فيديلي وكالبرز: من أهم صناديق التوظيفات الأميركية.

[38] الفايننشل تايم البريطانية. وردت في النص الأصلي Lex column .

[39] البافلوفي: نسبة لبافلوف العالم البيولوجي الروسي الذي درس الانعكاسات العصبية الشرطية.

مسارات الهبوط إلى الجحيم أو الصعود إلى السماء السابعة؛ إنه الحضور الدائم لخطاب يستخدم كلمة السوق، بنفس الحماس الذي كانت تستخدم فيه صحيفة الحزب الشيوعي، كلمة البروليتاريا خلال الخمسينات... إن هذه الطقوس الجديدة، ليست أكثر أو أقل إثارة للهزء، من زيارة إحتفالية لوزير من الوزراء، أو مقابلة محاطة بالاحترام المبالغ به لحاكم البنك المركزي، أو جلسة مهيبة مع رئيس الكريدي ليونيه، فهي تعكس اليوم تراتبية جديدة للسلطات، المؤثرة على عمل المؤسسات المعاصرة.

إن العالم الخارجي يتغير من عالم منغلق ومنطو على ذاته، إلى شيء آخر. لم تعد حياة مؤسسات من المؤسسات، مقتصرة على المواجهات بين الإدارة والنقابات، أو على لعبة السلطة بين الشركة الأم وفروعها، أو على صراع النفوذ بين كبار الإقطاعيين، أو حتى على تبادل الضربات السيئة أو الطرائق الجيدة، بين أفراد جهاز إداري متجانس، يجمعهم رغم تنافسهم وعداواتهم الشخصية، الحرص على إبقاء المعادلات القائمة على حالها. إن النوافذ تنفتح بصورة مفاجئة، وأصبح بإمكان رئيس المؤسسة أن يستند إلى الحقيقة الجديدة التي تفسح له في المجال، إذا كان كفؤاً، لوضع حد للاتجاهات الداخلية المحافظة، وللقيود التي كانت تكبله. إنه أصبح حراً، بإسم السوق، في أن يفعل آلاف الأشياء: قلب خطة تنظيمية رأساً على عقب ـ ألا ينتظر السوق إشارة لتجديد شبابه؟ ـ التخلص من الأسهم التي تلتصق بأصابعه ـ ألا تفرض السوق إعادة التركيز السريع؟ ـ تجاوز تقاليد «النادي» ـ ألا تميل السوق للتفلت من مشاركة «أصحاب اللحى الصغيرة»؟ ـ الهروب من حذر أولئك الذين بـــ5 أو 10% جعلوا أنفسهم مساهمين رئيسيين ـ ألا تتطلع السوق إلى معاملة عادلة ومتساوية لجميع المساهمين؟ بطبيعة الحال، أصبحت مستلزمات

المردودية، هي التي تحكم، منذ الآن، مجمل حياة المؤسسة. مع كل مرتبات ذلك: التخلي عن النشاطات الثانوية؛ السعي لأقصى درجات المرونة؛ سيادة المشاريع الكبرى؛ الإعتماد على المتعهدين الفرعيين؛ التركيز على نقاط القوة؛ إتباع نهج الإدارة الحازمة والمبادرة. وكذلك، إحترام الحدود التي يرسمها هاجس البورصة، أمام المديرين، وخاصة إستحالة الإنعطافات الاستراتيجية والتفريع التي لا تحبذها السوق: من يدري، إذا كان باستطاعة شركة (بي. إس. أن) ضمن الظروف الراهنة، التحول، بعد تركها نشاطاتها التقليدية، إلى عملاق الصناعة الغذائية؟ هل هي مجرد صدفة، أن يحصل في المانيا تحديداً، حيث لا يخضع الاقتصاد حصرياً لضغط البورصة، تخلي شركتي مانسمان وبروساغ عن مهنهم القديمة التقليدية، الأولى لصالح الهاتف المحمول، والثاني لصالح الصناعات السياحية؟ لماذا لا تجري تحولات كهذه في بريطانيا والولايات المتحدة، حيث تلقي السوق بكامل ثقلها وقوتها؟ لو لم تكن شركة رينو معتمدة على مساهم حيادي كالدولة الفرنسية هل كان بمقدورها، إستناداً إلى رأسمال مفتت ومتردد، الاندفاع في مغامرة التحالف مع شركة نيسان اليابانية، غير المضمونة على المدى القصير، ولكنها واعدة جداً على المدى المتوسط؟

لنتفاهم جيداً: إن السوق لا تعاني قصر النظر، وتركز على الأهداف المباشرة فحسب، إنها قد تكافىء، من خلال رفع سعر الأسهم، عملية صعبة، لا تخرج عن إطار فلسفتها الراهنة. لقد باركت السوق مثلاً، عملية بإسم نهجها السائد عندها، والذي يحبذ تركّز الشبكات المصرفية، المفضي إلى تزايد غير عادي لطاقات العناصر المندمجة. هل تتفاعل الآن بنفس الطريقة، في الوقت الذي تولي فيه، أهمية أكبر، للتنافس بين بنك الإنترنت

والشبكات التقليدية؟ حيث أن المراقبين قد لاحظوا إنتقالها من الحماس، للتقارب بين المصارف وشركات التأمين، إلى العداء، ثم عودتها إلى مقاربة تجريبية للمسألة، خطوة خطوة.

يمكن الإعتقاد بحصول ذات الشيء، بشأن الحرم الذي تقع ضحيته حالياً التكتلات الكبيرة، فقد يلغى يوماً ما. فقد يجد المحللون حججاً تدعم فكرة توزيع المخاطر التي تبرر قيام المجموعات المتفرعة: يكفي عدم تسميتها بإسمها الراهن، الذي يحرج السوق، ليلغى فارق التسعير ([40]) الذي يصيب المؤسسات. كما أن الرأي العام يشهد تأرجحات أيديولوجية، كذلك يخضع الرأي العام المعني بالبورصة، لتأثيرات الموضة، وكما أن رجل السياسة ينحني أمام نزوات الأولى، فإن رئيس المؤسسة لا يملك إمتياز الإصطدام بالثانية.

هنا نقطة الضعف. الإفتراض بأن السوق تجهل المدى البعيد، هو مجرد عبث: لقد كانت هذه حجة أنصار التخطيط، من أجل تبرير أوهام الاقتصاد المؤمم. في المقابل، تصور أن أحكامها ثابتة ولا تمس، هو مجرد وهم. من المستحيل الذهاب، في لحظة ما، باتجاه معاكس لمزاج السوق، إلا بواسطة مناورة إستراتيجية مناسبة. كما جرى لدى إندماج شركتي (أ.أو.إل) و(تايم وارنر). لم يكن هناك ما هو أكثر فطنة من جهة مديري (أ.أو.إل)، من إقدامهم على إستخدام، أسعار أسهمهم المقدرة أكثر مما تستحق بصورة جنونية، من أجل شراء مؤسسة متينة، ومكتفية ذاتياً، ولكنها غير مسعرة جيداً في البورصة، كما هي تايم وارنر.

ولكن لو جرى إخراج العملية بصيغة عدوانية، لكانت السوق

---

[40] فارق التسعير: هو الفارق بين سعر مؤسسة في البورصة، وبين مجموع قيم فروعها، بعد حسم الضرائب.

قد واجهت ذلك بجفاء. ولكانت قد أخذت صورة مقاربة مالية بحتة، مفتقدة إلى أية رؤية إستراتيجية، وربما كانت قد تحولت إلى مأزق صناعي: يثير الإدانات من كل حدب وصوب.

أمّا وقد أجريت العلمية، عبر التكامل والإندماج، فقد نجحت المناورة كلياً، وتفاعل السوق معها بحماس. إن منطق التقارب بين صاحب بوابات إنترنت وبين شركة منتجة للمواد السمعية ـ البصرية، يشبه إلى حد كبير عمليات التكامل بين فروع الشركات المؤممة، الغالبة على قلب جان ـ بيار شوفانمان...

ولكن نظر المحللين الماليين إلى الجانب الاستراتيجي قد يكون عابراً، ولكنه شديد التركيز حيال الموازنات ومعدلات الربحية. المنطق يفرض تكاثر عمليات الاندماج على طريقة (أ.أو.إل) ـ (تايم وارنر)، حيث تقدم الشركات المستفيدة من الاقتصاد الجديد، على امتلاك مؤسسات من الإقتصاد القديم غير مقدرة جيداً في أسواق البورصة؛ ومن جهة أخرى إستيلاء مؤسسات قديمة، لديها فائض في السيولة النقدية، على الشركات النامية حديثاً. ولكن السوق تحول دون السير على هذا الطريق. فهو يتجه بعكس المعايير السائدة راهناً: فرفض التفريع له الأرجحية، طالما لا يقام الدليل المباشر، وعبر الأرقام، على إرتفاع أسعار الأسهم. ربما يوجه اللوم، بعد سنوات قليلة، لرجال الأعمال الذين لم يتبعوا نهجاً معاكساً للنهج السائد حالياً... إنه الوجه السيء لهوس البورصة. بقدر ما يساهم هاجس المردودية في فرض إدارة أكثر فعالية، وهو مرحب به على هذا الأساس، بقدر ما تؤدي آثار المبالغة به، إلى تضييق هامش المناورات الاستراتيجية المتاحة للمؤسسات. ولكن من المستحيل الهروب من هذا القدر، إلا في الحالات التي يتوفر فيها مساهمون نوعيون، مستعدون لمواجهة نكسات في البورصة، ثمناً لاستراتيجية ذكية

على المدى الطويل، ولكنها تواجه على المدى القريب، صدىً من قبل السوق.

إن إزدياد أهمية السوق في إطار المشهد العام للمؤسسة، يؤدي، كما رأينا، إلى تعديل مهمة الرئيس ـ المدير العام، وكذلك إلى ظهور محاورين جدد يتمثلون بمجموعات الضغط المدافعة عن الصالح العام، الصحافة، وصولاً إلى القضاء. لقد تركز دور الرئيس سابقاً، على الفعل داخل المؤسسة: إختيار المعاونين، الاشراف على التسويات الاجتماعية، ضمان التماسك الاداري، بموازاة تحديد الاستراتيجية ومراقبة التنفيذ. منذ الآن، تتوجه جهود الادارات العامة للمؤسسات، أكثر فأكثر، نحو الهموم الخارجية ولكن، من بين مجموع المحاورين المطروحين من الآن وصاعداً، ومن أكثرهم حضوراً، وأكثرهم تصميماً وعناداً، هم المؤسسات المساهمة. بالتأكيد، إن أزمة مفاجئة، كغرق الباخرة إيريكا، تعدل الأولويات، ولكنها تبقى من الإحتمالات النادرة. إن سوق البورصة ترسم حياة رئيس المؤسسة: إنها تتطلب منه حضوراً شبه دائم؛ تلقي بظلها على علاقاته مع الرسميين؛ إنها تفصل التخطيط الاستراتيجي عن العمل اليومي للمؤسسة. وعندما يحتج ويغضب النقابيون من مدير المؤسسة، ويتهمونه بالتفرغ لمتابعة أسعار البورصة، فهم في الواقع، يطرحون مسألة صحيحة. فإذا لم يعد هناك «المدير الاجتماعي» أو «المستثمر المواطن»، كما كان عليه واقع الحال خلال الثمانينات، فالمعضلة ليست معضلة مزاج شخصي، ولا تطور أيديولوجي.

إن الجيل الجديد من قادة المؤسسات، هو بصورة عامة أكثر إحساساً بمستلزمات المصلحة العامة من الجيل السابق، ولكن أولوياته وظروف عمله، لا تمكنه من إعطاء الجهد والوقت

الكافيين لمعالجة قضايا الوفاق الاجتماعي، وليس رغبته بممارسة سلطته بصورة إستبدادية. ممن حيث الأهمية، إحتل المحللون الاقتصاديون، المكان الذي كان يعود للنقابيين. ولكن مع ذلك، هل بإمكاننا الجزم، بأن هاجس البورصة والحس الاجتماعي، متناقضان تناقضاً تاماً؟ إن في ذلك تعميماً مبالغاً به. علماً إنه في مناخ المنافسة الحادة، والعولمة، والحراك السريع، يحتاج التوافق الاجتماعي إلى مقدار أكبر من الخيال والاهتمام من قبل المديرين، وخاصة رؤساء المؤسسات، مما كان عليه الأمر في زمن الاشتراكية الديمقراطية المنتصرة. في ظل النظام الفرنسي، حيث الرئيس ـ المدير العام دائم الحضور وبالغ السطوة، يبدو الحل مستحيلاً.

إن الغالبية العظمى من رؤساء مجالس الإدارة ينفون هذا الواقع؛ إنهم يستميتون، حاملين بين أيديهم جداول الدوام، وبلغة المديرين الخشبية، في محاولة إثبات مدى «حضور الهم الاجتماعي في صلب إهتماماتهم». مبدئياً، وأخلاقياً، ربما؛ ولكن عملياً لا. من هنا ضرورة فصل وظائف الرئيس، المتمحورة حول الاستراتيجية والعلاقات مع المساهمين وإداء الإدارة، عن وظائف المدير العام، المتجهة إلى المهام العملانية. بما أن البورصة قد أصبحت «الأفق غير القابل للتجاوز» بالنسبة لأية مؤسسة، فإن تنظيم العلاقة معها بات ضرورة من ضرورات التراتبية الجديدة للأولويات. إنه شرط، من جملة شروط أخرى، كي لا يؤذي هاجس البورصة، الإدارة الجيدة.

هكذا يصح التساؤل إذا كانت دينامية السوق تؤثر سلباً على «فن إدارة المؤسسات»، من خارج قواعدها وأساليبها. ولكن هل يمكن إعتبار حضورها، تقدماً أو تمويهاً؟ من حيث المبدأ، إنها تترافق بتغيرات أساسية: غياب «أسلوب الفوهرر» لصالح توازن

أفضل للسلطات؛ نهاية الغموض المحيط بوضعية المفوضين الاجتماعيين؛ حماية المساهمين الصغار؛ حركة أسهل وأكثر حرية للعبة السوق، خاصة بالنسبة لمشتريات المؤسسات العامة؛ شفافية أكبر على نطاق عمليات التبادل؛ بصورة عامة، تراجع الامتيازات والريوع المواكبة للرأسمالية.

يوجد «مقياس ريختر» كما يبدو، في ميدان الديمقراطية الرأسمالية. على طرفه الأول، هناك النموذج الأميركي والانكليزي، الأكثر ولعاً بـ «قواعد الإدارة المؤسساتية»، الحريص على تطبيق المبادىء الديمقراطية على المستوى الاقتصادي، بمقدار حرصه على تطبيقها في المجال السياسي. وعلى طرفه المعاكس، تقف النماذج الأوليغارشية، حسب النمط الألماني، أو ما هو أسوأ، أي النمط الياباني، التي لا تفسح في مجال أواليات السلطة، أي دور للمساهمين، وحيث تعمل كل الحلقات في الظلام. أما فرنسا، ولنكرر ذلك، فقد باشرت منذ خمس عشرة سنة تقريباً، إنتقالها من الرأسمالية الأوليغارشية، إلى الرأسمالية الديمقراطية: لقد إجتازت نصف الطريق على الأرجح، تحت ضغط المستثمرين الدوليين، الموجودين في باريس أكثر من فرانكفورت. إنه يستبق، من وجهة النظر هذه، تطوراً لن تبقى خارجه أية دولة في العالم، تحت طائلة حرمانها من الاستثمارات الأجنبية. ولكن كل منها ستطبع «قواعد الإدارة المؤسساتية» بطابعها الخاص، النابع من تقاليدها. وهكذا، نجد المانيا متقدمة على مستوى تقاسم السلطة، رغم التأخر المشار إليه أعلاه، بفضل نظام الرقابة وموجبات المشاركة الإدارية. في المقابل تعاني فرنسا كل معاناة العالم في إخراج نفسها من النموذج الأوتوقراطي، الموروث عن فيشي، المتميز بسيطرة الرئيس ـ المدير العام على كل نشاطات مجلس الإدارة.

عند مباشرة الاعتماد على مجالس الإدارة ومجالس الرقابة، منذ ربع قرن تقريباً، كان ذلك إستجابة لضرورات معالجة الخلافات بين الأفراد، أكثر مما كان ترجمة عملية لمبدأ فصل السلطات. والآن، نجد أن التمييز الممكن بين صلاحيات الرئيس وصلاحيات المدير العام، قد ينحصر في مجال معالجة بعض المسائل المحددة، وليس أن يتحول، كما يفترض الحس السليم، إلى قاعدة أساسية قابلة للتعميم. وحده تدخل حاسم من قبل المساهمين الانكلوساكسون، بإمكانه مواجهة مناورات مجالس الإدارة الحاليين الهادفة للاحتفاظ بالتقليد القائم، وذلك لدى إنعقاد الجمعيات العمومية لبحث الموضوع. بالتأكيد، قد يستغرق التطور حقبة من الزمن، رغم أن «أسلوب الفوهرر» محكوم بالزوال؛ إن فصل السلطات يسير باتجاه حركة التاريخ، ولكن إذا لم نرد أن يفرض القانون نفسه فرضاً، وإذا لم تدفع السوق، الأسلوب الأميركي دفعاً إلى المسرح، فإننا بحاجة لانتظار جيل آخر من المديرين، لنخفف ذلك. إن ورثة الرؤساء الحاليين، سيعيشون في عالم كهذا. ذات المبادىء ستحكم تطور مجالس الإدارة. بالتأكيد، منذ «تقريري فيينو» ([41])، وتحت ضغط المحللين والصحافيين الأجانب، تعرب غالبية الشركات الفرنسية عن «عميق إيمانها» بقواعد الإدارة المؤسساتية الحديثة، ولكنها في الحقيقة أبعد ما تكون، عن هذا الغرام المعلن. لا ينقصنا الكلام حول المسألة: إستقلالية المديرين، لجان إستشارية، الواجب الائتماني، المسؤولية القانونية للاداريين، التفويض الحر من قبل مجموع المساهمين... ولكن التطبيق شيء آخر. إن «متعددي المهن» يحافظون بالتأكيد على السرية، وأولئك الذين، بحيل مختلفة، يشتركون بأكثر من خمسة

[41] تقريران أعدهما مارك فيينو حول «قواعد الإدارة».

عشر مجلس إدارة، يخفضون العدد تدريجياً. في حالات عدة، لم يقبل الموظفون الإداريون كلام الرؤساء وكأنه تعاليم الانجيل. كما أن إستماع لجان التحقيق إلى تقارير مفوضي المالية، يضمن دقة متزايدة للأرقام. إضافة إلى أن زيادة اللجان المالية، إلى جانب اللجان الاستراتيجية، يؤمن ضغطاً منتظماً على الإدارة. وقد بات احتمال الاستدعاء أمام القضاء، مسألة تدخل باعتبار المسؤولين الإداريين.

ولكن، بالنسبة لعارفي مجالس الإدارة الأميركية، والمجالس الفرنسية، تبدو الفروقات كبيرة جداً. بالأمس، كان الموظفون يعتبرون أنفسهم الأتباع المخلصين للرؤساء؛ أما اليوم، فإنهم ينظرون إلى أنفسهم كحلفاء، مما يسمح لهم من وقت لآخر بملاحظة أو بمداخلة عابرة. ولكنهم في المقابل، ما زالوا بعيدين جداً، عن لعب دورهم كسلطة ـ مضادة في مواجهة رؤساء مجالس الإدارة. علماً بأن، روحية الادارة المؤسساتية الحديثة تفرض على شاكلة الديمقراطية السياسية، ديمقراطية إدارية؛ إن الديمقراطية الرأسمالية لا تقوم إلَّا على أساس السلطات والسلطات ـ المضادة. ولكن هنا أيضاً، سيقوم الزمن بعمله، وخاصة تحت ضغط المستثمرين الدوليين، الراغبين في أن تدار أموالهم على ذات الأسس، سواء كانت موظفة في نيويورك أو باريس، لندن أو برلين، لوس إنجلوس أو مدريد.

هاجس آخر يحكم الديمقراطية الرأسمالية حسب القواعد الانكلو ـ ساكسونية: شفافية العائدات. إنها مرة أخرى نسخة طبق الأصل عن الديمقراطية السياسية: باعتبار المديرين مندوبين عن المساهمين، يتوجب عليهم تقديم الحساب أمامهم، حول المؤسسة وحول إدائهم الشخصي كذلك. إنه تصور معاكس تماماً لتقاليد الرأسمالية الأوليغارشية: إذ يعتبر، النموذج المذكور، السلطة حقاً

إلهياً لنخبة ما، فلماذا تكون مضطرة لأن تمارسها بشفافية حيال المساهمين، هؤلاء الشركاء المرميين على حافة النظام؟ حتى في المانيا واليابان، لم يعلن هذا التصور بوضوح كامل: وسيكون من قبيل الاستفزاز المطالبة بإعادة العمل بنظام حق التصويت لدافعي الضرائب! سيجري التلطي خلف نفس الحجج السرمدية: المخاطرة، في بلد معتاد على الصراعات الاجتماعية، بتأجيجها؛ الأخطار المتعلقة بالأمن الفردي؛ لا عدالة فرض الشفافية على فئة محددة من الناس دون سواها... مهما بدت هذه المحاججات قابلة للطعن، إلا أنها ساهمت بتأخير الاستحقاق سنوات إلى الأمام، مما سيساعد على تعزيز المشاعر السلبية الجماعية تجاه قلة من أصحاب الامتيازات السريين.

وأخيراً إنهارت الأقفال. تحت ضغط القوانين الرادعة؟ خوفاً من ردود الفعل المعادية لرجال الأعمال؟ بفعل القدر وإحتمالات الرضوخ للمستثمرين الدوليين؟ أو خضوعاً لرغبات الرأي العام الذي يرى في الشفافية قيمة كبرى؟ كل هذه العوامل مجتمعة قد ساهمت، في دفع الإدارات لاستباق المطالبة بالقانون الجديد الملائم. وأن يكون رئيس «حركة المؤسسات الفرنسية» (MEDEF) أول من يعطي القدوة، له قيمة رمزية هامة! في المقابل أظهرت ردود الفعل التي رافقت مبادرته، على عكس السفسطة حول عدم جهوزية فرنسا لمعالجة المسائل المالية، عن نضج حقيقي للبلاد، فلم ترتدي طابعاً عدائياً، ولا ردود فعل طبقية، ولا تهكماً إعلامياً. كل شيء بدا بسيطاً وطبيعياً. ولكن كم كان مسار عالم الاقتصاد الأميركي ملتوياً قبل الوصول إلى العقلانية والمنطق! وبعيداً عن الحجج المتعددة، لقد إقتنع رجال الأعمال بأن لديهم واجبات، ليس فقط حيال زملائهم، بل كذلك، حيال مساهميهم ـ الناخبين.

فمع شفافية العائدات، يتغير مفهوم السلطة، وينزاح حق

إنتخاب دافعي الضرائب، أمام مبدأ الاقتراع العام. بالتأكيد، وكما هي الحال دائماً، عندما يسقط فجأة إمتياز ما، هناك ميل لأن يذهب رقاص الساعة أبعد مما ينبغي: عشية 4 آب، كانت بذرة 1972... وهكذا تبدو رغبة البعض بفرض الشفافية حول العائدات، ليس فقط بالنسبة للمندوبين، بل أيضاً، بالنسبة للمسؤولين العشرة الأول في المؤسسة. ولكن، لا يمكن تطبيق مبدأ ما، من خلال قواعد متحركة: في إطار منطق التمثيل، ليس على المندوبين تقديم الحساب الا أمام منتدبيهم، وبالتالي في حالة المندوبين الاجتماعيين، أمام مساهميهم. أما فيما يتعلق بعائدات المسؤولين الآخرين، فالمسألة تتعلق بالإدارة الداخلية للمؤسسة، حيث لا يعتبر رئيسها مسؤولاً سوى أمام مجلس إدارتها فقط. الذهاب أبعد من ذلك، يعني أن نفرض على النظام الرأسمالي ليس نسخ قواعد الديمقراطية التمثيلية نسخاً كاملاً فحسب، بل أوهام الديمقراطية المباشرة.

لأنها قاومت التغيير طويلاً، كما فعلت قبلها أرستقراطية النظام القديم، تخاطر طبقة رجال الأعمال، بمواجهة تجاوزات حملة إنتقام إعلامية كبيرة. ففي المجال الاقتصادي، كما سبق وحصل في المجال السياسي، تواجه الديمقراطية التمثيلية تحدياً من قبل ممارسة ديمقراطية مباشرة، يتولاها الرأي العام، مدعوماً من وسائل الإعلام التي تحدد قواعدها ومزاجها ومواعيدها.

إن ظهور ديمقراطية الرأي العام هذه، في إطار العالم الرأسمالي، ستسمح لأخصام السوق بإيجاد طرح مناسب لهم، في مواجهة قواعد الإدارة المؤسساتية. ولكن إذا كان باستطاعتهم إنتقاد ديكتاتورية منطق الربح، وهوس البورصة، فإنهم يجدون صعوبة أكبر في نقد قواعد الإدارة المؤسساتية الحديثة، الا بإسم سياسة الأسوأ، ورفض توازن السلطات، أي رفض الشفافية. في

الواقع تبقى تحت تصرف أعداء الرأسمالية عروض الدمج وعمليات الاستيلاء: إن الطابع المضر لمعارك البورصة وعنف المشهد التنافسي يعطيهم بعض المبررات.

إن دينامية المؤسسات تدفع تدريجياً إلى إزاحة كل العوائق التي تستهدف ضمان إستقرار رأس المال. وهذا ما يفسر المساهمات العابرة. وكذلك الحذر المتزايد للسوق، وتردده في قبول أصحاب الحقوق الاقطاعية، وكل ما من شأنه تأييد السلطات الوراثية، غير المستندة إلى ملكية رأس المال: لذا نجد المستثمرين يعبرون عن إستهجانهم عبر خفض الأسعار، فهم «يصوتون بأقدامهم»، أي أنهم يبيعون. من هنا ظهور إزدواجية حق التصويت، الهادفة إلى تمييز المساهمين الموجودين تجاه المساهمين الجدد. وكذلك الإجراءات التي تستهدف الحد من حقوق التصويت بالنسبة للجمعيات العامة، للحؤول دون سيطرة الطارئين؛ كل ذلك كان سهلاً بالأمس ولكنه يصبح أكثر صعوبة بسبب تحطيم الاقفال الذي يقوم به المستثمرون الدوليون. ولن يغير النتيجة كثيراً السماح لمجالس الإدارة زيادة رأس مال المؤسسات بدون حدود لتخفيف مردوديتها، بهدف إبقاء الإدارات في مواقعها.

بالتأكيد، إن هذه الدفاعات، وهذه المرابض، تواصل حمايتها للبرج الرأسمالي الفرنسي، ولكن كلنا يعلم بأنها ستختفي عاجلاً أم آجلاً، كما سبق وإنهارت الأسلحة القانونية التي حاولت إنقاذ الصفة الوطنية للمؤسسات القائمة. إنها قضية وقت. فليس هناك حيلة تكفل لجم السوق إلى الأبد. إن المعتمدين على هذه المناورات، يعون تماماً بأنهم يحاولون كسب الوقت. أحياناً من أجل غايات نبيلة: إستكمال إستعدادات مؤسساتهم قبل تعريضها لرياح السوق. وأحياناً أخرى بسبب الميل للجمود: «إعمل كل ما يلزم حتى لا يتحرك شيء».

إن النقاش المحتدم حول طبيعة عروض الدمج، المقبولة إذا كانت ودية، والمرفوضة إذا كانت غير ودية، تفضح الطابع الطريف للجدل. ألم نسمع بعضهم يشرح بفصاحة وفطنة، ضرورة أن تجري العمليات الودية عبر تبادل السندات، على أن تتم العمليات الأخرى غير الودية، عبر التمويل النقدي؟ ألم يكرروا أنفسهم، بعد إنكشاف نقص حجتهم المذكورة، القول بضرورة تشكيل لجنة كـ «لجنة تيودول» ([42])، تكون مهمتها الحكم على شرعية أية عملية دمج في حال أعلن مجلس إدارة الشركة المستهدفة بأنها عملية غير ودية؟ فهل يدركون أنهم باقتراحهم هذا، يحلمون بتعميم الحق الوراثي وتشريعه، خدمة لمجالس الإدارة القائمة؟ عندما تعطي هذه الأخيرة الحق بتحديد شرعية عملية دمج ما، أو عملية من عمليات الضم. وهكذا تعيد الرأسمالية، خوفاً من الديمقراطية، إكتشاف الاستبداد المتنور: فعلى الممسكين بزمام السلطة إعلان الخطأ والصح؛ أما الشعب، وفي حالتنا هذه المساهمون، فعليهم الرضوخ.

عندما نسمع عن مديرين نصبوا أنفسهم نخبة ذات حق إلهي، متناسين أولئك الذين جعلوا منهم ملوكاً، نتحول إلى دعاة عروض الدمج!

وتحت تأثير الغضب الذي نشعر به لدى الاستماع إليهم، نكاد ننسى أن الأضرار الحقيقية للعروض العدوانية، وفي حالتنا، الأحكام الصادرة، تتأتى عن كتل المضاربة أكثر مما تتأتى عن المستثمرين الدوليين. فهي تراكم في الواقع، مراكز أساسية خلال سير العرض، ثم تقلب مجرى العملية لدى طرح خيارها الحاسم. وليس هناك أكثر غرابة مما يمثله الاختيار خلال مزاد علني عندها يشبه المضاربون مؤسسات إستطلاع الرأي، حيث يصوتون للرابح

[42] وردت في النص: Commision Théodule

الذي صنعته مخططاتهم! ويحصل هنا، ما يحصل غالباً في لعبة السوق، ميل إلى تجسد «النبوءة المتحققة ذاتياً، بفعل إعلانها». حيث ينتهي الاختيار، بين مشاريع المتنافسين، المهاجم والمدافع، رغم معركة الاختيار التي يشنانها بوجه مستثمري العالم بأسره، إلى فقدان أهميته.

الواقع أن الديمقراطية الاقتصادية الرأسمالية تستطيع أن تكون أكثر كمالاً من الديمقراطية السياسية. من يجرؤ على الإفتراض بأن الاستفتاء العام لا يتعرض للتلاعب والانحراف، وأن وسائل الإعلام محايدة تماماً، أو أن تسجيل النتائج مطابق تماماً لإرادة الناس؟ ولكن بين إنحرافات المضاربين وجمود الإداريين المطلق، تبدو الأولى أقل ضرراً. حتى لو كان الطابع المسرحي لعروض الدمج مزعجاً، وكذلك وقاحتها الإعلانية، وتحويلها رجال الأعمال إلى «مادة إعلامية»، وإعطائها صورة عن الإجراء بأنهم مجرد أدوات لا دور لهم في تقرير مسار حياتهم، فإنها تبقى آلية حيوية لضبط توازنات النظام الرأسمالي. بدونها، تتحول قواعد الإدارة المؤسساتية الحديثة إلى مجرد خدعة، أو مساومة على الطريقة القديمة لأمير لامبدوزا: «ينبغي تغيير كل شيء، لكي يبقى كل شيء على حاله». لكي تعمل الديمقراطية الاقتصادية الرأسمالية بفعالية، عليها أن تتعرض من وقت لآخر للحظات تأزم شديد، تكشف مساحات النظام المضيئة منها والمظلمة. إن طرح المشاريع للتصفية بالمزاد العلني تقوم بوظيفة كهذه.

على صعيد آخر، بمواجهة الرأي العام، يطرح أنصار الديمقراطية فكرة هامة: إن أسهم المكافآت الريعية تنسجم مع منطق حق الاقتراح لدافعي الضرائب، بينما تتوافق خطط التوفير مع وجهة الاقتراع العام... لقد إنساقت الطبقة السياسية الفرنسية، بشأن المكافآت الريعية، إلى جدل عقيم يتناول كيفية ربطها بالنظام

الضرائبي، في الوقت الذي ينبغي فيه الإجابة على سؤالين أكثر أهمية بكثير: أولهما العدالة المطلوبة حيال فرقاء المؤسسة الآخرين، وخاصة المساهمين؛ ثانيهما الأثر السلبي أو الايجابي لهذا النوع من المكافآت على حسن سير العمل في المؤسسة. إن «مصنع الغاز» الضرائبي الذي التحقت به الحكومة الفرنسية باتقان يشتغل إستناداً إلى ثلاثة معدلات للفائدة: 26% و40% و50% تبعاً، لحجم فائض القيمة، ولمدة إمتلاك الأسهم، بدءاً من تاريخ تسجيلها ـ ولكنه يعاني من تناقض جليّ في إستهدافاته: أولاً، رفض النظر إلى أسهم المكافآت الريعية كمداخيل مميزة، موجهة لخفض المعدل الوسطي لعائدات المستفيدين؛ وثانياً، الرغبة بإعطاء علاوات لطرفين إقتصاديين محددين، هما مؤسسا الشركات و«صغار» المستفيدين من فائض القيمة؟ وثالثاً، محاولة القيام بإعادة توزيع إشتراكية ـ ديمقراطية تقليدية، تطال «كبار» «وصغار» هذه الشريحة المميزة التي تضم مالكي أسهم المكافآت الريعية المذكورة. فلم تطرح السياسات المعتمدة، في أي وقت من الأوقات، السؤال البديهي التالي: أليس من المشروع والعادل، زيادة الضريبة على المساهمين الافتراضيين المتمثلين بمالكي أسهم المكافآت الريعية، أكثر من تلك المفروضة على المساهمين الفعليين، صغاراً وكباراً، وهي بحدود 26%؟ إن تناول المسألة من هذه الزاوية، يعني النظر إلى وضعية أسهم المكافآت الريعية تبعاً لمعايير الديمقراطية الرأسمالية؛ أما التمسك بالفروقات الراهنة بين معدلات الاقتطاع على المكافآت ومعدل الاقتطاع الضرائبي على المداخيل، فيعني البقاء رسلاً لمقاربة تنطلق من فلسفة إعادة التوزيع، لا أقل ولا أكثر. فمن وجهة النظر هذه، إن القداس قد تلي... ضمن سياق منهج التفكير الرأسمالي، فإن الموقف من مسألة المكافآت الريعية، لا يعتبر محسوباً وبديهياً.

فهي تثير، حتى في إقتصادات «أراضي الميعاد» بالنسبة للمستفيدين منها أي الولايات المتحدة والمملكة ـ المتحدة ـ نقاشاً مشروعاً. لمن الحق في هذه المكافآت؟ ما هي قيمتها؟ ما هي شروط حيازتها؟ في البداية، كانت مخصصة «للقادة»، ولكن الجهاز لم يتوقف عن الاتساع، حتى بلغ في بعض المؤسسات الكبيرة، آلاف الأجراء؛ وكلما توسع إطار المستفيدين نزولاً في سلم التراتبية الإدارية، كلما أصبحت المسافة أكبر بين القرارات التي يأخذها المستفيدون وبين نمط إهتمامهم بها. تستطيع الكادرات العليا إقناع نفسها، صحاً كان ذلك أم خطأ، بأن عملهم يؤثر على أسعار الأسهم؛ ولكن أدنى من ذلك بعشرين منزلة في سلم التنظيم، لا يشعر المستفيدون سوى بأنهم يتلقون ورقة يانصيب. فالأوالية السارية المفعول لا تكافىء على هذا المستوى أي جهد شخصي له دور في تعظيم قيمة المؤسسة. ربما ساهم في تمتين التماسك الإجتماعي داخلها، لا غير. وما أن تتعدل الفلسفة حتى تنعدم الحدود أمام توسع عدد المستفيدين المحتملين: من هنا، نشأت فكرة توزيع أسهم الاستفادة على كل الأجراء.

ولكن حركة كهذه، تستهدف تعزيز «الارتباط بالمؤسسة»، تصطدم بمصالح المساهمين، ورغبتهم في عدم تبديد قيمة أسهمهم. وبما أنه في النظام الرأسمالي، لا يستطيع أي إداري الاستمرار طويلاً في السير بعكس منطق السوق، فإن شمول جميع الأجراء بالمكافآت، ينتهي بأن يمتلك الجميع عدداً من الأسهم، كصدقة أبوية، لا أكثر ولا أقل. فكما تدفع ديمقراطية الرأي العام باتجاه توسيع مدى الشعبوية السياسية، كذلك تخلق الديمقراطية الاقتصادية الرأسمالية، نموذجها الخاص من الشعبوية، الذي يمكن إعتبار توزيع أسهم المكافآت على مجمل الأجراء، أحد مظاهره الصارخة.

بمقدار ما يحصر المساهمون حدود الاستفادة، بقدر ما تضيق دائرة المستفيدين بصورة آلية. تبقى، كما في حالة حق الاقتراح لدافعي الضرائب، مسألة تحديد العتبة الدنيا لحق المشاركة بالانتخاب... في الواقع، عبر تحديد سعر سهم المكافأة الريعية، تمر معايير العدالة. إن المبدأ التقليدي، كان يهدف إلى جعل حاملي أسهم المكافآت يغتنون على قدر وربما أكثر من المساهمين «العاديين»، عبر خفض أسعار الأسهم قياساً إلى قيمتها الفعلية في البورصة. ولكن الصعود القوي للسوق جعله يترنح. هنا لا بد من التساؤل، إذا واصلت السوق صعودها، هل من الشرعي، أن يستمر المستفيدون من المكافآت، مقاسمة المساهمين الفعليين الأرباح، مع أنهم لا يشاركونهم في المخاطر، ولو كانت قليلة الاحتمال في حالة إنهيار البورصة؟ هل من العدل أن يكافأ الإداريون على ظاهرات لم يساهموا في إيجادها: إرتفاع أسعار السوق، إعادة تقييم شاملة لقطاع نشاطهم، تطور غير متوقع في الأسعار النسبية؟ هل من الطبيعي أن لا تنوجد أية أوالية تأخذ بعين الاعتبار الفعالية الاجمالية للمؤسسة؟

إن هذه التساؤلات تطرح بإلحاح في الولايات المتحدة وفي بريطانيا، مع إستمرار صعود أسعار الأسهم، وزيادة عدد أسهم المكافآت، وبالتالي الطابع المبالغ به لبعض الأرباح. لذا بتنا نشهد ولادة أواليات أكثر دقة في هذا المجال: إحداها تنص على الغاء حقوق أسهم المكافآت بمجرد إرتفاع سعره بما يتجاوز المؤشر الإجمالي أو القطاعي. أخرى تثبت سعر السهم ليس عبر التخفيض، بل عبر زيادة على قيمته، لا ترتبط أوتوماتيكياً بالأرباح. ثالثة، تفرض أن لا يعمل نظام المكافآت، الا عندما تبلغ المؤسسة، بمعزل عن القيمة التي تمنحها إياها السوق، مستوى محدداً، بالاستناد إلى رأسمالها الخاص. وهناك مئات من

الأواليات المختلفة الممكنة، ولكنها كلها تستند إلى مبدأ واحد: طالما لا تعتمد القيمة المضافة على فعالية المؤسسة بصورة حصرية، وطالما لا بد من الاستفادة من فرص الربح التي تتيحها السوق، لا بد إذن من ربط حق الانتفاع بمعيار على الأقل من معايير الفعالية لدى المؤسسة. وليس هناك ما هو أكثر طبيعية من ذلك، حيث أن تمكين المستفيدين من المكافآت من الربح في لعبة «اللوتو» أوتوماتيكياً، يعتبر إتاحة فرصة للربح بدون مبرر.

إن مناقشة هذه المواضيع تجرى خاصة في البلدان الأنكلوساكسونية: فبمواجهة إمتياز مبالغ به، تتحرك مجتمعاتهم المدنية لإعادة الأمور إلى نصابها. فإذا لم تجبرنا ضغوط المساهمين الدوليين على إعتماد هذه المقاربات، فإن مزاجنا الوطني سيدفعنا لتحويل مالكي أسهم المكافآت، إلى إصحاب إمتيازات جدد. إن الرغبة في الربح السريع ستعمل لصالح إمتلاك سهل للأسهم، ولمدد قصيرة، ولتقليص الفترات التي تنقص خلالها الأرباح. في المقابل، يستدعي السعي إلى الكسب الأقصى والثابت، العمل على ربط المنتفعين بمستقبل المؤسسة، وعلى الكرم في توزيع الامتيازات بقدر ما تكون شروط حيازتها جدية، وهذا أفضل من سجن الإداريين ضمن قيود حديدية، حتى ولو بدت مدرة للريع.

تساؤل آخر أكثر أهمية يطرح نفسه، على من يبحث موضوع أسهم المكافآت، على ضوء مصالح المساهمين الآخرين، وليس إنطلاقاً من هاجس إعادة التوزيع: هل أن أثرها على الإدارة مفيد بالضرورة؟ رداً على هذا التساؤل الغاضب، هناك الفرضية التالية: إن هذه الأسهم توحد مصالح المساهمين بالقوة، مالكيها، وحسد المساهمين الحقيقيين، موجديها. في إطار هذا التوصيف «الدقيق والكامل»، كما ينبغي أن تكون عليه دائماً، مفاهيم إقتصاد

السوق، لا يصح أن تكون أسهم المكافآت، ريعاً مخفض الضريبة، ومكسباً سهل البلوغ بحيث يصبح الوصول إليه شبه آلي؛ على العكس من ذلك تماماً، إنها تصير أكثر فعالية بقدر ما تكون طرائق منحها، مرتبطة كلياً بأسعار البورصة، ومتشددة الموجبات. إنه منهج بديهي: إن مصلحة المؤسسة تتطابق مع مصالح مساهميها، وهذه الأخيرة تتطابق مع مصالح إدارييها؛ وكل شيء يسير على أحسن ما يرام في أحسن العوالم...

من المستحيل «بيع» هذا الخطاب الساذج راهناً، في الولايات المتحدة أو بريطانيا ـ العظمى، بينما نجد الفرنسيين والاسبان ولاحقاً الألمان، المنضوين الجدد، شديدي الحماس لهذه الفلسفة. الكل يتساءل فيما وراء الأطلسي، حول أثر إمتلاك أسهم المكافآت على نمط إدارة المؤسسة. ألا يصبح الإداريون مأخوذين بهاجس وحيد، هو موعد إستحقاق الحصول على الأسهم؟ هل يعودون قادرين على إتخاذ القرارات الجريئة التي قد تؤذي آنياً أسعار البورصة، مما ينعكس على فرص ربحهم من أسهم المكافآت؟ أليس محتملاً أن يفقدوا القدرة على النظر الموضوعي والمباشر إلى الواقع، وتصير معالجاتها أسيرة وتيرة مهل أسهمهم؟ ألن ينزلقوا بصورة واعية أو غير واعية إلى هوس الربحية السريعة على المدى القصير، حتى عندما تكون إستحقاقات أسهمهم بعيدة نسبياً، خوفاً من حصول هوة غير قابلة للردم على مستوى أسعار البورصة؟ ألا تتشوه رغبة تحقيق الربح، وهي مفيدة من حيث المبدأ، بفعل نظام الحصول على أسهم المكافآت؟ في الوقت الذي كان من الممكن فيه، لو أن طريقة الحصول على هذه الأسهم، تجعل من الاداريين، مساهمين حقيقيين، أن يقف هؤلاء بملء إرادتهم إلى جانب موكليهم.

إن هوس البورصة، كما نعرف، ليس ضمانة بحد ذاته لعمل

المؤسسة بأفضل إداء ممكن. لذا عندما يدفع إلى حد مبالغ فيه، عبر سحر أسهم المكافآت، فإن خطر الانحراف يصبح حقيقياً. ولكن هذا النقاش يدور دون طرح الحلول. كيف يمكن التصور، في ظل إقتصاد محكوم إلى هذا الحد بمقتضيات السوق، بأن يشارك الاداريون بالأرباح بصورة آلية؟ كيف يمكن الاقتناع بأن المساهمين سيشاركون في تناول القربان، في قداس لا يؤمن به الذين يرأسوه، وفي حالتنا هذه، الإداريون؟ كيف يمكن تعيير مزايا النظام، للحد من إحتمالات القرارات والتدابير التي تسيء إلى فرص النمو الطويل الأمد، عبر المبالغة في التقتير الآني، كخفض الإنفاق على البحث التقني، أو على تطوير قنوات التسويق؟ ليس هناك من طريق سوى الرهان الباسكالي على الذكاء الذاتي للنظام الرأسمالي. إن أسهم المكافآت الإدارية لا تجسد ديكتاتورية السوق، ولكنها لا تساهم جوهرياً في نشر الديمقراطية الرأسمالية، إنها تشكل بكل بساطة ديكوراً لها.

أما تطور مساهمة الأجراء، فهي تمثل إستراتيجية أكثر طموحاً، على الأقل في فرنسا. إنها في الواقع خاصية وطنية. لقد جاءت بفعل، الإرادة الديغولية للجمع «بين الرأسمال والعمل»، والأطر المختلفة لتنظيم الإدخار الشعبي التي تزايدت في ربع القرن الأخير، وأواليات تحفيز شراء الاجراء للأسهم خلال عمليات التخصيص، وإبتداع أشكال هجينة مريحة، تسمح للاجراء في فرنسا، اليوم تليكوم، وغداً مختلف مؤسسات القطاع العام، بأن يصيروا في الوقت عينه، موظفين، أي مضمونين مدى الحياة، ومالكي أسهم فعليين، أي مشاركين في القيمة المضافة المتحققة. وهذا ما يدفعهم لتقليص حجم كتلة الأجور لصالح الرأسمال: هذا غيض من فيض من الحوافز التي باتت تشكل سمات الرأسمالية الفرنسية الحديثة، إنها تستند إلى عدة خلفيات أساسية: إرادة دفع

مسار يتجاوز حتمية الصراع الطبقي؛ خفض معارضة الأجراء لعمليات التخصيص؛ محاولة إيجاد بديل عن صناديق التقاعد؛ رغبة عدد كبير من أرباب العمل بالاكتفاء بإدارة قسم من رأسمالهم، وتكليف بعض المتذمرين العجائز بإدارة الصناديق العامة. الرغبة في تثبيت رأسمالية وطنية، لم يعد بمقدور المؤسسات الرسمية إدارتها.

خلف كثير من التأكيدات الأيديولوجية اللطيفة، كتقاسم فائض القيمة، وتمتين العقد الاجتماعي، وتماسك المؤسسة، تكمن الرغبة السريعة لقسم من النخب الاقتصادية والسياسية، في إقامة حاجز أمام تأرجحات السوق. ليس هناك مأخذ على توجه كهذا: فبسبب الضغط المزعج للعولمة، تحاول المجتمعات المختلفة إيجاد دفاعات ملائمة. ولكن فلسفة إسهام الأجراء على الطريقة الفرنسية، لم تفرض نفسها بعد في أي مكان آخر. لا في الولايات المتحدة، حيث يقوم أجراء أية مؤسسة بالتوظيف في السوق على مزاجهم؛ ولا في بريطانيا، حيث لا تميز الذهنية الرأسمالية بين توظيف الأجير في مؤسسته أو في السوق؛ ولا في المانيا، حيث تقاليد المشاركة متجذرة، وقد دخلتها حمى البورصة حديثاً، فلا فرص جدية أمام إسهام الأجراء؛ ولا في أسبانيا وأيطاليا كذلك، حيث يتطور حس السوق، دون بروز ميل لدى الأجراء كي يصبحوا مساهمين في مؤسساتهم.

إنه إستثناء فرنسي، سيستمر بدون شك، وستتكيف العولمة معه. إنه يتضمن جوانب إيجابية وأخرى سلبية. إنه يحمل الايجابيات التالية، أولاً: ربط الأجراء بمصير مؤسستهم. ثانياً: خلق مصلحة مشتركة تجمع المساهمين، الاداريين، المستفيدين بمجملهم من ريع المكافآت، وكتلة الأجراء. ثالثاً: إمكانية ممثلي الأجراء لعب دور هام عند إجراء إعادة هيكلة للمؤسسة. أخيراً:

إعادة تعيير العلاقات بين الإدارة والأجراء، حيث تتوازن السلطة الملكية للأولى، بالحاجة لدعم الأخيرين، ولا ننسى بأنه لدى عرض مصرف الـ (BNP) على (السوسيتية جنرال): تولى الموظفون المساهمون مهمة تجميد العملية.
في المقابل هناك السلبيات التالية، أولاً: إحتمال أن يجد الأجراء أنفسهم تابعين بصورة مزدوجة لرب عملهم، عبر أجورهم وعبر أرباح محفظة أسهمهم؛ حتى لو إعتمدت إجراءات لتخفيض أسعار الأسهم عند الاكتتاب، بحيث تقلل مخاطر الخسارة. ثانياً: إحتمال إتخاذ إداريي صناديق الايداع المشتركة، بصفتهم ممثلين للمساهمين الأجراء، وبالاستناد إلى قوتهم المالية المكتسبة، مواقف تراعي الميول الطبيعية للكتلة التي يمثلون، أي مواقف محافظة وجامدة، تستوحي إستراتيجية الحد الأدنى من المجازفة. ثالثاً: سلبية إضافية، تتمثل بخطر الزواج الداخلي في إطار المؤسسة، حيث يتوحد رئيس المؤسسة مع إدارييه وأجرائه المساهمين. أخيراً السلبية الحاسمة: إذلال إضافي للنقابيين، الفاقدين لوزنهم، بمواجهة رب العمل المدعوم من الاداريين والأجراء المساهمين، بحيث يعجزون عن القيام بدورهم المكلفين به، كمفاوضين بإسم من يمثلون.
بالنسبة للرئيس، يشكل وجود أجراء مساهمين، وضعية مريحة: إنه يسمح له بممارسة سلطة مباشرة على عناصر رأسماله؛ إنه يفسح في المجال أمام العلاقات الاجتماعية التي يتطلع إليها؛ إنه يحرره من المواجهة المباشرة مع المنظمات النقابية؛ وهكذا لا تشكل كتلة الأجراء المساهمين، دفعاً للديمقراطية الاقتصادية الرأسمالية، بقدر ما تشكل كبحاً لها. إن شرعيتها تكمن في مكان آخر، إنها تفسح في المجال أمام نقل خطوط المواجهة، بين الرأسمال والعمل.

ما هو الحكم النهائي: ديكتاتورية الأسواق أم ديمقراطية رأسمالية؟ كقاض وحيد، في هذه المرحلة، أتابع طرحي. السوق ليست ديكتاتورية الطابع؛ إنها مهماز يحفز نشاط المؤسسة، وتلعب دوراً بالغ الايجابية، رغم الازعاجات التي تتسبب بها بعض الممارسات وسوء التصرف. أما بشأن الديمقراطية الرأسمالية، فهي ليست خدعة إخترعتها الطبقات السائدة؛ إنها موجودة، إلى جانب قواعدها، وإستعمالاتها، وأساليبها، حتى ولو كان من المستحيل بلوغ الإداء المثالي للديمقراطية السياسية. ولكن إذا كانت رأسمالية المساهمة تقترب منه، فإن على الصعيد الانكلوساكسوني، فإنها في فرنسا؛ ما زالت بالكاد في منتصف الطريق. بتعبير آخر، إن قواعد إدارة المؤسسات على الطريقة الفرنسية ما تزال نسخة شاحبة عما تنص عليه القوانين الحديثة، هذا مع إستمرار النظام الفرنسي في إتباع أسوأ أنواع الانحرافات ـ ومنها تجاه مسألة الاجراء المساهمين. إن الفاعليات المتنورة في قيادة الرأسمالية الفرنسية تسعى لكسب الوقت؛ إنها تطمح لتقوية النظام وتطوير بأسرع ما يكون، ليتحول إلى ديمقراطية رأسمالية حقيقية. أما الأكثر سذاجة، أو الأكثر محافظة من بينها، فتعتقد بأنها قد إخترعت نموذجاً خاصاً لنا، دون أن تعرف حقيقة أنه لا يعدو كونه إستثناءً فرنسياً آخر، لا أكثر ولا أقل.

الفصل السادس

الرأسمال والعمل:

أعداء الأمس، حلفاء الغد؟

هل تحقق رأسمالية المساهمة، أي النموذج الذي أوجدته العولمة والثورة التقنية، عبر حركتها الخاصة، التقدم الاجتماعي؟ أم أن الأمر لا يتعدى دورة نمو طويلة تكفي لتثبيت العقد الاجتماعي الذي اخترعته مجتمعاتنا بعد الحرب العالمية الثانية، لمواكبة الفوردية ورأسمالية الادارة المستقلة. إن النموذج المذكور قد إعتقد أنه أبدي: زيادة متواصلة في القدرة الشرائية متركزة حصراً على الأجور العالية؛ دولة رعاية ذات أواليات مساواتية؛ فروقات معتدلة بين المداخيل، تضبطها السياسات الضرائبية وسياسات إعادة التوزيع؛ مستوى بطالة تحت السيطرة؛ وأخيراً المآل النهائي لذلك كله، ظهور طبقة وسطى ذات رسالة واضحة تهدف إلى إستيعاب كل الفئات الاجتماعية، من النخب إلى العاطلين عن العمل. لقد أنجز الرأسمال والعمل ـ حسب الصياغة الماركسية ـ تسوية تناسب الظروف السائدة: قادة المؤسسة والنقابات يتولون سوية ضبط توازنات النظام.

في مواجهة الصعود المتواصل للبطالة، إختلت المعادلة: إنخفضت القدرة الشرائية؛ إهتزت دولة الرعاية تحت وطأة العدد الكبير للعاطلين عن العمل؛ جرت مقايضة لصالح أصحاب الدخل

على حساب الهامشيين والعاطلين عن العمل؛ ازدادت الفروق الاجتماعية مجدداً، في الوقت الذي راوح الاقتصاد مكانه؛ جرى على الصعيد الماكرو ـ إقتصادي، خيار مالتوسي غير واع؛ وأخيراً إختفى حلم الطبقة الوسطى العملاقة.

فوق مساحة هذا الواقع نشأت رأسمالية المساهمة تدريجياً. لقد تمزقت الأطر الناظمة للعلاقات الاجتماعية إرباً، وكذلك الرأسمالية الإدارية. وبدأت في الظهور ملامح نظام جديد. ولكن لا شيء يضمن نجاح المرحلة الانتقالية بين النظامين. إذا نجحت، يعود الرأسمال والعمل إلى توافقهما، راسمين نموذجاً جديداً يشكل فراشاً لفروقاتهما. وإذا فشلت، ستعود التوترات، وربما تقمصت الصراعات الطبقية القديمة، أشكالاً جديدة. إن عقداً إجتماعياً جديداً ما زال ممكناً، ولكنه غير مؤكد.

إن النموذج الاشتراكي ـ الديمقراطي، وريث الفوردية، قد مات. لقد قضى على الصعيد الماكرو إقتصادي، بفعل العلاجات التي اقترحها. على الصعيد الاجتماعي مات، نتيجة ظهور الشروخ الاجتماعية المستجدة. على الصعيد الثقافي، مات مع غياب الطوبى التي رافقته: حلم مجتمع متوازن بفضل الساعاتي العظيم المتمثل بالدولة. لقد برهن دينيس أوليفان ([43]) بصورة رائعة كيف أن فرنسا قد واجهت الأزمة بنهج مالتوسي، عبر خيار مسبق بالحفاظ على معدل منخفض من الفروقات الاجتماعية، على أن يكون ثمن ذلك بطالة واسعة. لم تخرج الدولة هذا النموذج، كما يخرج الساحر أرنباً من قبعته؛ لقد شارك بذلك مختلف فرقاء المجتمع: العاملون؛ المتوقفون عن العمل، سواء كانوا متقاعدين أو محالين على التقاعد قبل بلوغهم السن القانوني، وسواء كانوا مستفيدين أم

---

[43] دينيس أوليفان: «النموذج الاجتماعي الفرنسي، تسوية مالتوسية». صدر عن مؤسسة سان سيمون كانون الثاني 1998.

غير مستفيدين من الضمانات الاجتماعية؛ حتى المهمشين الذين خافوا من فقدان الاعانات الاجتماعية التي يحصلون عليها بانتظار حصولهم على عمل ما. لقد إختار المجتمع الفرنسي البطالة، حتى لو لم يعترف بذلك. فقد كان ذلك النتيجة الطبيعية للاستراتيجية المعتمدة منذ الأزمة النفطية، والتي كانت تستهدف، بموافقة معلنة أو ضمنية من قبل الفاعليات السياسية والاجتماعية، الحفاظ على نمط التضامن الاجتماعي الذي ساد بعد الحرب العالمية ـ الثانية، ولو على حساب صعود التهميش الاجتماعي. لقد وصلت هذه السياسة إلى أقصى حدودها الخاصة، ولولا معجزة دورة النمو الجديدة، لكانت قد إنهارت. فالمبالغة بحماية النشاطات القائمة كانت ستلجم النمو. غياب التوسع كان سيزيد البطالة إلى حد كبير. في فلسفتنا، لابد لمعالجة الجراح الاجتماعية، من الافراط في الاتفاق العام. وما يفاقم هذه السياسة، من جهة إرادة إخراج النشطاء من دائرة العمل قبل الأوان، عبر فرض التقاعد دون السن القانونية، ومن جهة أخرى محاولة تأخير دخول أجيال جديدة إلى سوق العمل عبر إطالة مدة الدراسة، وعبر تمديد فرص الاجازات المنزلية للنساء، مع مضاعفة المساعدات الاجتماعية لهن.

إن زيادة الانفاق الاجتماعي تؤدي بصورة طبيعية إلى إضعاف القدرة التنافسية، وبالتالي إعاقة النمو، وإلى إرتفاع عدد المهمشين الذين يتولى النظام رعايتهم. وليس هناك من شاهد على هذه الحلقة المفرغة أفضل، من إجراء مقارنة بين معدل خلق فرص العمل الجديدة خلال الثمانينات، بين فرنسا والولايات المتحدة: بينما كان الاقتصاد الأميركي يوجد سنوياً، 56.6 فرصة عمل جديدة لكل ألف شخص قادر على العمل، كانت فرنسا تلغي 36.5 عمل قائمة. لقد تشكلت فرص العمل الأميركية من 21.5 فرصة في قطاع الانتاج و35.1 في القطاع التسويقي، أما في

فرنسا فقد شكلت من الغاء 48.9 فرصة في قطاع التسويق، وإجاد 12.4 فرصة عمل في القطاع المنتج! للحد من تصاعد البطالة، عملت السلطات السياسية على تطوير مجالات العمل المتاحة خاصة للشباب، ولكنها في المقابل ساهمت في زيادة النفقات العامة، وفاقمت الحمل الذي يرزح تحته القطاع المنتج ولجمت النمو. ذات البرهان، يصح حرفاً حرفاً، بالنسبة لمسألة تأخير دخول الشباب والنساء إلى ميدان العمل، وتسريع الاحالة إلى التقاعد: لقد منحنا ذلك فرصة لالتقاط الأنفاس والراحة، ولكن الثمن أثقلنا بالديون، وأبطأ وتائر النمو، بينما كان الأميركيون يعملون على زيادة الانتاج الداخلي، كنا نبذل قصارى جهدنا لاختراع طرق توزيعه، دون أن نراهن على دينامية إقتصادنا.

من الممكن الخروج من هذه التسوية المالتوسية، إمّا عبر سياسة ليبيرالية دون ضوابط، تزيل كل التعويضات والضمانات، كما فعلت إنكلترا، وإمّا عبر إجماع على مساومة تشمل القدرة الشرائية المباشرة وغير المباشرة ـ أي الأجور والمساعدات الاجتماعية ـ التي يحصل عليها الاجراء، والعمل على خلق فرص عمل جديدة. ولكن لابد من الاقتناع بأن أي نظام يدفع لموظفيه وعماله أكثر من القطاع الخاص، ويحد من النشاط الاقتصادي العام ـ عبر وسائل مصطنعة ومكلفة ـ ويحاول تأمين حماية مالية لائقة للعاطلين عن العمل والمهمشين، ويحلم في الوقت عينه بتحقيق نمو قوي! لابد أن يصل إلى المأزق وإلى الفشل. إن الإحباط الجماعي للفرنسيين، خلال السنوات 1993 ـ 1997، وفتور الاستهلاك، والقلق الشديد من الوقوع في البطالة، سواء على الصعيد الشخصي أو بالنسبة للأجيال الصاعدة، أظهرت وعياً عاماً غامضاً بالمأزق الذي كنا قد وصلنا إليه، وكذلك إحساساً بعدم القدرة على تجاوزه. إنها ميزة التوازنات المالتوسية: إن

كشف دورها السلبي، يفترض كسر مصالح مكتسبة لا يؤدي إبقاؤها على كل حال، إلى تحقيق أي رضى شخصي. فليس هناك أسوأ من وضعية مكبلة، يفاقمها التشاؤم الجماعي.

بالطبع، في ظرف كهذا، لا يحتفظ الجسم الاجتماعي بتجانسه. على عكس الحلم السابق بطبقة وسطى عريضة، تطاولت الكتلة إلى حد التمزق: داخل المؤسسات، فيما بينها، وداخل المجتمع. لقد إشار إلى هذه الحقيقة مجموعة ([44]) غريبة، ضمت رجل أعمال كبير وإقتصاديين ذوي خلفيات ماركسية. لقد إختفى بنظرهم، النموذج الفوردي للأجور، كتعبير عن تسوية إشتراكية ـ ديمقراطية على صعيد تراتب الأجور: لم يستطع الصمود بسبب تشتت سوق العمل، والتنافس المتزايد بين الشغيلة، وتغاير الوظائف التي فرضتها الثورة التقنية.

يبقى قطاع واحد، تسود فيه علاقات إجتماعية على النمط الفوردي: المنشآت الصناعية التقليدية الكبيرة. حسب رأي المؤلفين المذكورين، إنها تشكل الصورة الأولى من المشهد الاجتماعي الجديد. ولكن حتى هنا فالديكور قد تغير: فلم تعد الاتفاقات المعقودة على النطاق الوطني، هي التي تحدد وضعية الأجراء، بل سياسة المؤسسة؛ إنها تضمن ثبات عمل الشغيلة الأكثر كفاءة، ولكن بشرط قبولهم بتعدد المهام وبمرونة تنظيم العمل. هذا هو الامتياز الذي منح لهم. ولم يعد يلاحظ إضرابات أو مواجهات تكسبها النقابات. حتى وإن احتفظت بدورها، في المناخ الجديد، فهو لا يعدو كونه مجرد مظاهر، لا تتعدى عملياً تأمين الصلات مع الادارات.

الصورة الثانية: الإختصاص. إنه ينطبق على أجراء القطاعات

---

[44] جان ـ لوي بيفا، روبرت بوير، جان ـ فيليب توفو: «العلاقات الأجرية في فرنسا». مؤسسة سان سيمون، حزيران 1999.

الحيوية، التي تتطلب كفاءة عالية؛ هؤلاء لا يخشون ثبات العمل، لأنهم مقتنعون بقدرتهم على الاستفادة من تغيير رب عملهم لصالح زيادة مداخليهم. بالنسبة لهم، الانضواء إلى نقابة ما، أو الحماية الجماعية، أو الاقتصار على مهنة محددة، تعاكس أمانيهم تماماً.

الصورة الثالثة: محكومة هي أيضاً بالحركية، ومرتبطة بصورة عامة بالمهن الخاصة بالتقنيات الرفيعة، إنما داخل مؤسسات مهيمنة على السوق. هذه المؤسسات قادرة على الاستغناء عن «الاختصاصيين»، لذا تعتمد مبدأ العلاوات الافرادية، وتوسع نطاق المكافآت، ويؤدي ذلك كله إلى إرباك النقابات.

إن معدِّي هذه الدراسة يشيرون إلى نماذج أخرى: بعضها يرتكز إلى مبدأ توزيع المخاطر؛ بعضها الآخر يتعلق بانتشار شراء الأسهم. بالطبع لا يشمل التحليل كل شيء. فانطلاقاً من أمثلة أخرى، يمكن بناء نموذج مغاير إلى هذا الحد أو ذاك، ولكنه سيصل إلى نفس النتيجة: إنهيار علاقة الأجر التقليدية؛ الآثار التي يتركها ذلك على التنظيم التقليدي للعمل، العولمة؛ بداية ظهور «أجور إسهامية» (1[44]) في بعض المهن، كصيغة هجينة بين رأسمالية المساهمة وبين عمالها؛ بروز نوع جديد من البروليتاريا الرثة، وتضم العمال غير الاختصاصيين الذين يشتغلون لدى المؤسسات الفرعية العاملة بالتعاقد مع المؤسسات الكبرى، أو من هم في وضع أسوأ، أي يعملون في مؤسسات أصغر متعاقدة مع هذه الأخيرة. نضيف إلى ذلك تغير الموقف تجاه العمل، مضاعفة أوقات العمل الاضافي، العمل المتعدد المهام، ضرورات المرونة التنظيمية، شروط العمل المختلفة الصعوبة من مؤسسة لأخرى وعدم ثباته بصورة عامة، قانون الخمس والثلاثين ساعة، وآلاف

[44] أجور إسهامية: أجور تدفع بصورة أسهم للعاملين في مؤسسة ما.

الحيل المستعملة للخروج على القيود القانونية. لم يبق شيء من النموذج التكاملي لما بعد الحرب العالمية الثانية ومن طوباويته ـ عامل ذو عمل مضمون مدى الحياة، تتزايد قدرته الشرائية بصورة ثابتة، تتحسن إنتاجيته باستمرار، ويرعاه نظام علاقات إجتماعية مستقر.

حيال عالم العمل الجديد هذا، تتعدد القراءات. كلها متفقة على إزدياد الفوارق الاجتماعية بشكل حاد. على قمة الهرم، نخبة ضئيلة، غارقة في العولمة، مولعة بالتقنيات الجديدة، منحازة إلى أواليات رأسمالية المساهمة، إما لأنها مستفيدة منها، وإما لأنها مقتنعة بقواعدها، حتى لو لم تحقق فائدة شخصية منها. في قاعدة الهرم، كتلة كبيرة من الأجراء، المتنوعي الأوضاع تبعاً للقطاعات والمؤسسات التي يعملون في إطارها، والقابلين، برضاهم أو رغماً عنهم، ضغوطات العولمة، ويشهدون صعود وهبوط وضعيتهم بالتناغم مع وتيرة الدورة الاقتصادية العامة؛ بالأمس خضعوا لمخاطر الركود والبطالة، واليوم يأملون بأفق النمو المستدام. وفي وسط الهرم، عالم الوظائف الرسمية والنشاطات الملحقة بالقطاع العام، حيث مازال يسود العمل لمدى الحياة، والضمانات المدعومة نقابياً، إضافة إلى القطاع الخاص ذي المهن النوعية والمواصفات الرفيعة، وفيه تتعدد مصادر الدخل والعلاوات. وفي القاع، كتلة ضخمة من العمال الناقصي الخبرة، والعاطلين عن العمل لمدد طويلة، والمهمشين.

بعض الباحثين عن صياغات شمولية، ينظرون نظرة أنطولوجية ([45]) متشائمة، ويعتقدون بولادة أواليات إستلاب جديدة. لقد حول بيار بورديو وتلاميذه ومريديه، هذه النظرة مصدراً للتجارة الثقافوية؛ إنهم يحاولون، إنطلاقاً من هذا التشخيص،

---

[45] أنطولوجية؛ في النص Ontologie : «البحث عن معنى وجود الكائن».

إعادة إختراع أحلام التحالف التاريخي بين المثقفين والبروليتاريا؛ يرون إلى أنفسهم بصورة لينين وتروتسكي، كمؤسسين لحزب بروليتاري جديد يخيل إليهم أن بذرته تكمن في تشكيلات اليسار المتطرف: من هنا مواكبتهم للمنظمات التروتسكية، و«الجنوب» ومختلف المعارضين النقابيين. أمّا قناعات دانيال كوهين، وهو ذو ذهن وقاد، فهي أكثر إثارة للاستغراب، إذ يرى «زمننا الحديث» ([46]) مثيراً للكره: وقت العمل يزداد طولاً؛ الرأسمال البشري يهزل؛ أشكال جديدة من الاستلاب تفرض نفسها ـ بصورة أشد قسوة من سابقاتها؛ التقنيات تساهم أقل فأقل بتحرير الإنسان، وتزداد أكثر فأكثر قمعاً له. إنه نغم غير منتظر من قبل مثقف مشاكس لروح النظام: إنه يعكس «عدم إرتياح العالم» حيال سقوط النموذج الاشتراكي ـ الديمقراطي القديم.

لنعترف بأن الخطاب المتفائل، أقل تكاملاً. إنه يراوح فيما بين التقديس التقليدي للتبادل ـ الحر، وسحر النبوءة التكنولوجية، والاستعارات الايجابية على نمط «الطريق الثالث»؛ وكلها تحاول المستحيل لنفي صعوبات المرحلة الانتقالية، أو تروج لامكانية زوالها تلقائياً، أو تكتفي بتأكيد أن زيادة الناتج القومي، يسمح باستيعاب الفروقات الاجتماعية المتزايدة. لماذا لا نعود إلى الحقائق البسيطة؟ إن الدينامية الرأسمالية تولد تفاوتاً إجتماعياً، ولكنها ترفع مستوى الحياة بصورة إجمالية. إن نجاحها هذا هو مصدر شرعيتها، فلو إنتفى هذا النجاح، وبقي التوتر الناجم عن الركض وراء الانتاجية وما يرافقه من تفاوتات طبقية، لكانت قد إنهارت كلياً. منذ عهد الرأسمالية البرجوازية، وحتى الحرب العالمية الأخيرة، إستغلت أواليات النظام الرأسمالي تبعاً لهذه

---

[46] دانيال كوهين: Nos temps modernes (Flammarion 2000) .

القواعد التقليدية. وعندما توجهت الرأسمالية الإدارية ناحية التخفيف من التفاوتات الاجتماعية، والاهتمام بوسائل إعادة التوزيع، كادت تنسى مبادئها الأساسية: من هنا برزت أوهام يوتوبيا الطبقة الوسطى العريضة. أما رأسمالية المساهمة، وهي درة الحداثة، فتعيدنا إلى قواعد الرأسمالية البرجوازية القديمة: آلة أكثر فأكثر فعالية، وأقل فأقل مساواتية. وبما أن هذه الآلة تشتغل بكامل زخمها، على خلفية مجتمع مزدهر، وبما أن القيم الليبيرالية والفردية تسود كلياً، فإننا ننسى بالنهاية حقيقة لا تدعو للسرور بالنسبة لفكرنا المعاصر: إن عدم المساواة هو عنصر أساسي للدينامية الرأسمالية، على نفس مستوى التقدم التقني، والتكامل العالمي...

طوال الفترة التي لم يكن لدينا فيها، سوى المالتوسية أفقاً، والركود الاقتصادي الشامل واقعاً مقيماً، والقلق والبطالة خبزاً يومياً، كان تفتت النموذج الفوردي، وإنهيار التسوية الاشتراكية الديمقراطية، تتخذ طابعاً كارثياً. مع وجود إحتمال دورة نمو طويلة، فإن الرؤية ستختلف. ليست الحالة بعد على هذا القدر من النضج، فالأمر يشبه إنطباع الصورة على شبكية العين، فذكريات العشرين سنة الماضية تستمر، ولكن تباشير النموذج الجديد ستزداد وضوحاً في المستقبل القريب.

إن العنصر الحاسم هو بالتأكيد غياب البطالة. غياب البطالة؟ إنني أسمع همهمات الغضب من قبل الذين يرون في هذا التأكيد قمة العجرفة التقنوقراطية واللامبالاة حيال تعاسة العالم. ولكني أصر على قولي: نحن منذ الآن، في فرنسا، بوضع التشغيل الكامل لكل القادرين أو الراغبين بالعمل. بمواجهة نقص الأيدي العاملة المحتمل، سنعيد فتح صمامات الهجرة، وسنمارس دون إعلان ذلك، سياسة الحصص المهنية.

وضعية عمالة كاملة؟ من كان يتصور منذ خمس سنوات، أن بعض المهن ستشهد نقصاً في اليد العاملة؟ ليس فقط في مجال التقنيات الجديدة التي تعجز المعاهد والجامعات عن تأمين حاجاته من الكفاءات ذات الأهلية العالية، بل كذلك قطاعات تقليدية كالبناء والأشغال العامة، حيث عليك منذ اليوم حجز العاملين قبل ستة أشهر من بدء العمل، أو الفنادق والمطاعم غير القادرة على تأمين حاجتها من الموظفين الفصليين، بينما كانت تتقدّم عشرة طلبات لكل مركز شاغر، منذ سنوات قليلة.

كل القادرين وكل الراغبين بالعمل؟ ولكن هناك 9 أو 10% ما زالوا عاطلين عن العمل: كيف يمكن إنكار ذلك؟ ولكن ضمن المناخ المبتسم حالياً، نستطيع أن نعترف بحقيقة، كان الخطاب «الصحيح سياسياً» يشخصها تشخيصاً دقيقاً حتى الآن. إن البطالة تنقسم إلى ثلاثة أقسام غير متساوية في الأهمية.

أولهم، أولئك الذين يسجلون أسماءهم في المكتب الوطني للاستخدام بين فترتي عمل، وهذه ظاهرة طبيعية في إقتصاد كإقتصادنا، يشهد خلق والغاء خمسة ملايين فرصة عمل سنوياً ـ وهو رقم كبير مقارنة بـ 16 مليون مركز عمل في قطاعنا المنتج ـ طالما ربع المواطنين الناشطين غير معنيين بهذا الرقم، كونهم يعملون في القطاع العام. إن المدة المتوسطة لهذا النوع من البطالة لا تتعدّى بضعة أشهر، وهي تتجه باتجاه مزيد من القصر. إنهم العاطلون عن العمل الأفضل حماية. يأتي بعدهم، ما عرف بتعبير، أثار وقتها ضجة، وهو «عاطلو الراحة». لا يتعلق الأمر طبعاً بأناس يعشقون المتع، ولكنهم أشخاص، يديرون حياتهم بصورة عقلانية، بأفضل ما تتيح لهم المساعدات الاجتماعية التي يتلقونها، منتظرين ما قد يدر عليهم، عمل غير مشروع. وهكذا نجد نساء يسجلن أسماءهن على لائحة

العاطلين عن العمل، ويستفدن من عدة مساعدات إجتماعية، بحيث لا يعدن بحاجة للتفتيش عن عمل. والفرق بين معدلات البطالة لدى الفرنسيين والانكليز يتضح من المقارنة التالية: 5% من الانكليزيات مسجلات في لوائح الاستخدام المحلية، أما في فرنسا فالنسبة تصل إلى 15%. التاتشيرية مقابل دولة الرعاية: والنتائج بادية للعيان، الانكليزيات يشتغلن بينما الفرنسيات تمتنعن السعي للعمل.

بصورة عامة، لا يجد العاطلون عن العمل حافزاً قوياً للبحث عنه، لأنه لا يحسن وضعهم كثيراً، قياساً لما يكونون عليه خلال حصولهم على المساعدات الاجتماعية. بالكاد يزيد الأجر عن هذه المساعدات، ولكنه يقلص في المقابل فرص الأعمال غير المشروعة أو الهامشية. كونه إنسان إقتصادوي، فإن العاطل عن العمل يضبط وضعيته: حتى عندما تقدم دولة الرعاية على تحريك حوافز العمل لدى هذه الفئة من العاطلين عن العمل، فإنهم لا يتخلون عن البدائل المتمثلة بالأعمال غير المشروعة. حسب تعبيرنا الشائع إنها فئة غير الراغبين بالعمل.

وأخيراً، الفئة الضخمة من غير القادرين على العمل؛ وهي تضم العاطلين عن العمل لمدد طويلة، وشباناً عاجزين عن الانخراط في عمل منتج، ومهمشين يعيشون حالة فوضى شاملة، تعزز إحتمالات عيش أولادهم في ظروف تهميش مشابهة. إنهم حالة دون ـ إجتماعية تواصل حياة إقتصادية مصطنعة. نظرياً، يشكلون جيش الاحتياط العمالي، ولكن في حال قابليته لإعادة التشغيل. إنها مهمة سيزيفية شبه مستحيلة. فكم من المشاريع «الفرعونية» جربت بهدف إعادة إدماجهم، ولكنها سرعان ما كانت تنزلق إلى الفشل.

بدل الاستمرار في محاولات ميؤوس منها على هذا الصعيد،

من الأجدى إعادة فتح صمامات إستقبال المهاجرين، بشرطين لا بد للطبقة السياسية من الالتزام بهما: أولاً عدم إعلان ذلك؛ ثانياً ممارسة سياسة إختيار سرية تعتمد على إستقبال عدد محدود لأعمال ضرورية. لن يكون ذلك تكراراً لهجرات الستينات، حيث استقبل رجال الأعمال أعداداً كبيرة غير مؤهلة مهنياً. لابد من إستقدام كفاءات ذات مواصفات محددة: معلوماتيين هنود مثلاً، وحطابين بولون. لقد بادرت الجمهورية الألمانية بقيادة شرودر، مستبقة الظاهرة، إلى إتخاذ قرار باستقبال عشرين ألف خبير معلوماتي آسيوي؛ وقد باشرت فرنسا عملياً منذ الآن، وبصورة سرية، تخفيف القيود على إستقبال محدود جداً لبعض العاملين المهرة الذين تحتاجهم المؤسسات.

بالتأكيد كان من الأنسب، نظرياً، تلبية زيادة الطلب على العمالة عبر إعادة تشغيل العاطلين عن العمل، سواء غير القادرين أو غير الراغبين، وذلك بعد تنفيذ برامج إعادة تأهيل رفيعة المستوى؛ إضافة لخلق حوافز تجعل العودة إلى العمل أفيد من البقاء في دائرة البطالة. ولكن هذه التوجهات لا تعطي نتائجها الا على المدى الطويل، ويبقى نجاحها غير مضمون؛ إنها على كل حال تتناقض مع فلسفة دولة الرعاية، ولا تعالج الحاجات الملحة حالياً. مع توقعات دورة نمو طويلة، مترافقة مع إرتفاع مستوى الشيخوخة للسكان، وانتقال أجيال «إنفجار ـ الولادات» التي تلت الحرب الكبرى الأخيرة، إلى التقاعد، فإن الحاجة إلى اليد العاملة، ستبرز أسرع مما نتوقع.

إن موعد قدوم عمال مهاجرين جدد قريب. سيحصل ذلك في مناخ إجتماعي أقل حساسية، من الفترة السابقة، تجاه الهجرة: كلنا يلاحظ أن الوضع أكثر إسترخاء، وتراجع اليمين المتطرف يشهد على ذلك، هذا إذا اعتبرنا الهجرة أحد مسبباته. بالنسبة

لأولئك الذين مازالوا يستخدمون العدة الماركسية، فالموضوع ليس مجرد مصادفة، بل أولويات المصالح الاقتصادية: لقد برزت نزعات العداء للمهاجرين مع تصاعد الركود والبطالة، وستتراجع وتختفي مع عودة النمو؛ بل ستميل الوجهة نحو إعادة فتح الحدود الضرورية لمواكبة التوسع... وهكذا سندخل إلى حقبة جديدة: لقد كان العمل للجميع نموذج مرحلة ما بعد الحرب العظمى الثانية؛ البطالة شعار الثمانينات؛ التهميش هاجس التسعينات؛ وغداً سيكون التعايش الغريب بين العمالة الكاملة «لكل القادرين والراغبين»، والتهميش لمن هم عاجزون عن الانخراط في المجتمع، والاستقبال المحدود، لليد العاملة الكفوءة.

ضمن معطيات كهذه، نحن لا نذهب نحو مجتمع هادىء، ومستقر، ودون تناقضات. لقد أدت البطالة الواسعة إلى تخفيف الصراعات الاجتماعية التقليدية، عدا القطاع العام، حيث ديمومة العمل مضمونة، وحيث يفرض وجود نقابات قوية، حواراً مستمراً بين القاعدة والقيادة. أما في حالات متفرقة أخرى، فكانت الصراعات تعبيراً عن دفاع مستميت عن البقاء، عند إغلاق مشروع ما، أو تنفيذ عملية إعادة هيكلة، أو إندماج. هل نخلص إلى أن عودة النشاط الاقتصادي والعمالة الواسعة، ستفضي بالضرورة إلى عودة الصراع التقليدي على إقتسام القيمة المضافة؟ إن المثل الأميركي لا يدعم خلاصة كهذه، لقد كان الجميع يتوقع عودة التضخم مع إنخفاض البطالة من 7% إلى 6% ثم إلى 5%، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل. ولكن المجتمع الأميركي يتماهى مع رأسمالية المساهمة أكثر بكثير من المجتمعات الأوروبية؛ إضافة إلى أن ازدياد ثروته منذ ثماني سنوات وحتى الآن، يعود إلى إرتفاع أسعار الأسهم في البورصة، أكثر مما يعود لارتفاع أرقام كتلة الأجور. إن غالبية الأجراء الأميركيين يحملون محفظة أسهم،

ويستندون إلى الأرباح الكامنة لهذه الأسهم، كي يستدينوا ويمولوا نهمهم للاستهلاك. بالنسبة لهؤلاء الأجراء، ترتدي زيادة الأجور أهمية هامشية. هناك بالطبع بعض الاستثناءات، حيث تشهد الولايات المتحدة بعض الاضرابات الطويلة، وشكلاً من أشكال الحوارات التقليدية أحياناً، وتوقع من وقت لآخر عقوداً جماعية بعد مفاوضات ماراتونية.

إن إسترخاء المناخ الاجتماعي الفرنسي لا يعني أننا سننتقل إلى ما يشبه النموذج الأميركي على هذا الصعيد. إنها ظلال البطالة التي خلقت طوال عشرين سنة، قلقاً جماعياً، ما زال يردع الأجراء عن التحرك، ولكن هناك بعض المؤشرات الأولية تعلن بداية المواجهات المقبلة حول الأجور، وخاصة في القطاعات التي تشهد عمالة كاملة. من جهة أخرى، لا يتوقع في المدى القريب انتقال ذهنية الأجير الأميركي إلى فرنسا. قليل جداً من العمال الفرنسيين يحملون محفظة أسهم، سوى موظفي المؤسسات التي انتقلت من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبشروط ملائمة بصورة تكفي لاعطاء نكهة فائض القيمة. إن صورة الإثراء العام من خلال زيادة أسعار البورصة، تبقى مصدر شبهة، حتى ولو فقدت قدراً من رائحتها اللاذعة، فإنها لم تنعكس بعد على السلوك الاقتصادي. كما أن فكرة تقاسم الثروات لم تفرض نفسهاعلى المستوى السياسي، بديلاً عن فكرة إعادة توزيع المداخيل. على المدى الطويل، سيتعمم نموذج السلوك الأميركي، جزئياً على الأقل، ولكن آنياً، لن ينجح في لجم تصاعد المطالبات بزيادة الأجور، بمقدار بروز أعناق اختناق في سوق العمل.

يمكننا الرهان: لا يتجه المجتمع نحو الهدوء. من السذاجة الاعتقاد بأن سقوط يوتوبيا بديلة عن الرأسمالية، بما تعنيه من

إنتصار حاسم للرأسمالية، ستدفعنا إلى توافق إجتماعي شامل. هناك في الأفق، صراع في القطاع الخاص على إقتسام القيمة المضافة. مواجهات نقابية في القطاع العام لتعزيز المكتسبات، صراعات مزمنة، ستستمر في خوضها «الطبقة العاملة الرثة»، في الضواحي خاصة. يضاف إليها، مواجهات من نوع جديد: يشهد على ولادتها تحركات، أنصار البيئة، وإتحادات السكان القاطنين قرب المنشآت الصناعية، منظمات المستهلكين، ولجان الدفاع عن الأخلاقيات البيولوجية والتقنية والطبية. أسياد الرأي العام ووسائل الاتصال والاعلام يضاعفون نداءاتهم ويباشرون ضغوطاً ذات أسلوب جديد، تتجاوز قواعد الإحتجاج التقليدية.

من أبرز فضائل التسوية الاشتراكية الديمقراطية أنها احتوت توترات المجتمع ضمن إطار منظم وتحت الضبط: لقد حلت محل الصراع الطبقي ولكن ضمن سياق على صورته ومثاله، فقد احتضنت كل الصراعات الجماعية في إحشائها. ولكن في مجتمع السوق، حيث تسود تعددية السلوك، وتنوع أشكال التضامن، فإن تشتت المنظمات الجماعية هو القاعدة، مما يجعل الصراع يدور في كل مكان وفي لا مكان.

إن الانتقال من نموذج رأسمالي إلى آخر، أي حلول رأسمالية المساهمة محل الرأسمالية الإدارية، سيترافق بالضرورة مع تغير في طبيعة الطبقات السائدة. في مرحلة ما بعد الحرب الكونية الأخيرة، أزاح التكنوقراط والإداريون، البرجوازية التقليدية عن سماء المجتمع، ويجدون أنفسهم الآن في موقف الدفاع. ما هي القوى الصاعدة في قلب رأسمالية المساهمة؟ إنها جماعة الممولين الجبارة: المستثمرون الفرديون، مديرو الصناديق الجماعية، المصرفيون، المحللون الاقتصاديون، قادة الأسواق، وكلهم يشاركون في إدارة، الادخار العالمي، والمساعدات المالية،

والفائض النقدي المتأتي عن أرباح البورصة. تضاف إليها، الفاعليات الاقتصادية التي أوجدتها الثورة التقنية؛ قادة المؤسسات التي إستطاعت خلال أقل من عشر سنوات التحول إلى عمالقة الاقتصاد العالمي، سيسكو، مايكروسوفت، إنتيل، فودافون، وإنحنت أمامها جنرال موتورز، إكسون، فورد وشبيهاتها؛ يقف على رأس هذه العمالقة الجديدة رؤساء، يجمعون صفتي الرأسمالي والإداري، ويمتلكون رساميل لم يبلغها «رجال الأعمال» التقليديون. إن أثرياء «إقتصاد الاتصالات الشاملة»، قد كسبوا خلال سنوات، وبعضهم خلال أشهر ثروات هائلة، وأصبحوا وهم في الثلاثين من عمرهم، من أغنى أغنياء العالم. وأخيراً، يضاف إلى القوى الصاعدة، جيش المستشارين، والحقوقيين، والقانونيين الذين يواكبون أسياد الاقتصاد الجديد. ولا نشاهد بينهم أية شخصيات عامة، أو تكنوقراط، أو مسؤولين عن المجمع «الصناعي ـ الدولتي»، أي رجال إدارة نموذج ما بعد الحرب العظمى الأخيرة.

إنها بالتأكيد نخبة مالية أكثر مما هي نخبة سياسية. ليس هناك ما هو أكثر طبيعية من ذلك: فهذه النخبة هي على نفس الموجة مع العالم الذي تديره... ولكن هل تشكل طبقة حاكمة؟ هل تحاول ممارسة نفوذ يتعدى ذاك الذي تتيحه لها ثروتها، ووضعها المعنوي الذي تبرزه وسائل الإعلام؟ هل تستخدم المسار التقليدي الذي يقود، عبر الهواجس والوساوس، أسياد السلطة الاقتصادية لاضافة أدوار سياسية؟ حالياً، لا تبدو التطلعات، ونظام القيم، والسلوك المتحرر، التي يحملها هؤلاء «الشباب» أو يتبعونها، متوافقة مع الصورة التقليدية للطبقة الحاكمة. أثرياء في العمر الذي كان فيه أسلافهم ينفذون خدمتهم العسكرية، متمولون قبل أن يبلغوا «سن الرشد» بعيدون عن الشكليات الرسمية، بقدر ما كان

رجال السلطة جامدين ومحبي مظاهر تقليدياً؛ أسياد العالم الجدد هؤلاء، الأبناء الأثرياء لرأسمالية عصر الانترنت، يبدون غير قابلين للتصنيف المسبق. إنهم يملكون سلطة هائلة من خلال الهالة التي تحيطهم بها، نجاحاتهم، ووسائل الاعلام. يمارسون نفوذاً إقتصادياً غير محدود، ولكنهم يبدون غير مدركين لأهميته: فالمحللون الإقتصاديون لا ينظرون إلى أنفسهم كمنظمين للإدخار العالمي، وأصحاب شركات التحليق السريع لا يبدون كورثة متأخرين لأسياد التعدين. إنهم لا يتطلعون، راهناً، إلى الهيمنة السياسية: من الصعب تصور بروز شاب كرحيق الآلهة من تربة كهذه. هل تستمر هذه الوضعية الغريبة، على مر الزمن؟ هل تشكل رأسمالية المساهمة، عهداً جديداً من النظام الرأسمالي، يتحدى القوانين التقليدية للفلسفة السياسية: أي نظام سياسي بدون طبقة سياسية تقوده، وهذا يعني نموذجاً يكتفي المستفيدون منه بمتعة الثروة؛ سيكون ذلك عالماً، إختفت منه فجأة، كل الخصال المعهودة للسلطة السياسية؟ إنها ستكون ثورة صامتة.

إن النموذج الاجتماعي الذي يتشكل، لا يمثل تحققاً ليوتوبيا ليبيرالية، مهما قال أنصار الثورة التقنية عنه. الشركة على شبكة الانترنت، زوال التراتبية الإدارية، إنتفاء الحاجة للانضباط، الموت النهائي للتايلورية، إمكانية النشاط المتعدد للفرد الواحد، تقليص وقت العمل، وحتى الاستغناء عن الشغل: وغيرها من السذاجات. إن رأسمالية المساهمة قد أعادت التوتر الانتاجي، إلى جانب تشغيلها آليات زيادة التفاوتات الاجتماعية، لا أكثر ولا أقل. إن زيادة الانتاجية، التي يسعى إليها الاقتصاد الجديد، ليست هدية من السماء: إنها تفترض زيادة الطاقة الجماعية. دون أن يعني ذلك، كما يدعي دانيال كوهين، بروز إستلاب جماعي جديد، تحت وطأة التوتر الانتاجي، الذي بات أولوية الأولويات

في النظام الجديد. خارج عالم العمل، أي في نطاق عالم الاستهلاك، وتنظيم الحياة العائلية، يمكن أن تنتصر القيم المتحررة. ضمن دائرة الانتاج، سواء كانت قديمة أو جديدة، فالقاعدة هي الفعالية، والتنافس هو المعيار، والضغط هو الحقيقة اليومية. على الطرف الأول، الشباب المأخوذون بعالم المال وإقتصاد الاتصالات، والخاضعون، بغض النظر عن متعة العمل بالجينز، لإرهاق، مهني غير معقول؛ يستطيع هؤلاء التقاعد عن العمل بعد الأربعين من عمرهم، ومغادرة فترة نشاطهم المفرط، من أجل التفرغ لممارسة لعبة الغولف، وهواياتهم المختلفة، متابعين إدارة الثروة التي جمعوها، على الطرف الآخر، يقف العمال غير المهرة، وهم معرضون كذلك لضغوط عمل متواصلة، إذا اعتبرنا معجزة المعلوماتية وبائع البيتزا، نموذجي الاقتصاد الجديد، فلا الأول ولا الثاني يعيش في عالم الأحلام الخالي من الجهد والتعب.

أما باقي الفئات الاجتماعية؛ موظفو القطاع الخاص، موظفو الدولة والمؤسسات التابعة لها، وغيرهم، فلم يدخلوا عالم السعادة والفرح: وقت عمل قصير، جهد أقل فأقل، مهام سهلة، الخ... باستثناء التقنيات الجديدة، التي تفتح فرصاً لمزيد من الراحة، فإن المجتمع الجديد يبقى قاسياً ومتطلباً. إن تفلته من التقاليد ومن الشكليات، لا ينبغي أن يخدعنا. إنه يقوض، بغض النظر عن إيجابيات أو سلبيات ذلك، مواقع الأشخاص الذين منحتهم الفوردية، والكينزية، ودولة الرعاية، حمايات إجتماعية موثوقة. من هنا تنشأ اليوم التساؤلات الكبرى، التي ما تزال دون إجابة. أي توزيع للثروات؟ أي إدارة للإنتاج المتحرك والمتميز بالمرونة؟ أي عقد إجتماعي جديد؟ مع أي محاورين جدد ووفق أية أساليب؟

لقد أصبح الفرد حالياً، أجيراً، مساهماً، مستهلكاً، ودافع ضرائب. وفي كل دور من هذه الأدوار، تشده مصالح واعتبارات متمايزة. هل يكفي أن يستجيب المجتمع لكل اعتبار على حدة، بمعزل عن الإعتبار الآخر، ليكون قد قام بواجبه؟ في الولايات المتحدة، بدون شك: الأرباح المتأتية من البورصة، تخفف من حدة المطالب المتعلقة بالأجور، دون وجود أدنى صلة بين المسألتين. أما قضية تقاسم القيمة المضافة فهي غير مطروحة: إنها لا تنتمي إلى التقاليد الوطنية.

في أوروبا، يبدو النقاش حتمياً: إن مسألة التقاسم تشغل المجتمع باستمرار: تقاسم الدخل الأولي؛ تقاسم عبء النفقات العام؛ تقاسم الاقتطاعات؛ وتقاسم الدخل بعد حسم الضرائب. من المدهش أن لا تبدأ الهيئات الاجتماعية بالتساؤل حول كيفية تقاسم القيمة المضافة، وكأنهم ما زالوا يعتبرون الكسب في البورصة شأناً خاصاً، بينما باتت إنعكاساته الماكرو ـ إقتصادية أساسية. بقدر ما تنشر رأسمالية المساهمة إمبراطوريتها، وبقدر ما تصبح إعادة تقييم الرأسمال مصدراً للإثراء، بقدر ما تصبح قضية القيمة المضافة، مطروحة بحدة.

إن هذه العملية التاريخية تمر عبر إزدياد إقبال الأجراء على شراء الأسهم في البورصة. ولكن تطور هذه العملية من مؤسسة إلى أخرى، ستكون نتائجها في النهاية إيجابية، حتى لو أدت إلى زيادة التفاوتات بين الأجراء المساهمين وغير المساهمين. وحتى الآن يبقى إقدام الشرائح الاجتماعية المتواضعة على المشاركة في هذه العملية، أضعف من أن يسمح لأفرادها بالمساهمة عبر مدخراتهم، في تنمية الازدهار العام. بينما في الولايات المتحدة، تشكل أنظمة التقاعد عبر التوظيفات، أداة فعالة للإفساح في المجال أمام قطاعات واسعة من السكان للاشتراك في مكاسب

البورصة؛ إن ضعف هذه الأنظمة في أوروبا وشبه أنعدامها في فرنسا تحرمنا من هذه الإمكانية. أن لا يكون أجراء فرانس تلكوم أو السوسيتيه جنرال بحاجة لمحفظة أسهم غير تلك الخاصة بمؤسستهم، وأن لا يكونوا بحاجة لضمان تقاعدهم من خلال إمتلاك الأسهم، فهذا أمر مفهوم! ولكنهم يشكلون استثناء على صعيد المجتمع الفرنسي. هل يمكننا التصور بأن يقتصر التحالف بين العمل ورأس المال، ولمدة طويلة، على بضع مؤسسات مخصخصة؟ سيكون ذلك تحويل الاستفادة من أرباح البورصة إمتيازاً إستنسابياً لمجموعة من المواطنين بصورة حصرية. وهكذا تستمر التسوية الاشتراكية ـ الديمقراطية في فرض نفسها على مستوى الأجور، جاعلة الفائض الجاهز للتوزيع ضئيلاً، وتستمر كذلك، في عدم الإهتمام كلياً، بكيفية توزيع أرباح البورصة؟ إنها حالة عبثية!

هل يكفي الرهان على تطور، في المدى القصير، باتجاه النموذج الأميركي؟ وذلك عبر تحويل قطاعات متزايدة من الطبقة الوسطى قسماً من مدخراتها إلى توظيفات بواسطة «سيكاف» أو غيرها من شركات التوظيف المالي؟ إنه مجرد وهم. ليس هناك سوى طريقين لتسريع العملية: تصميم إدخار الأجور، وإيجاد أنظمة تقاعد عبر الرسملة. إننا نعرف بالتباسات إدخار الأجور، والسبل التي تعقد من خلالها عملية الادارة الفعالة للمؤسسة: إنها عامل محفز للأجراء والموظفين، بكل تأكيد، ولكنها في الوقت عينه، تدفع الاجراء والإدارة باتجاه ردات فعل محافظة وقليلة المبادرة. يمكننا أيضاً إستكشاف خيارات أخرى : إيجاد صناديق تدير المدخرات الأجرية لعدة مؤسسات، يشجع سلوكاً أكثر إستقلالية على الصعيد الإسهامي. إيجاد أواليات إعادة شراء للأسهم المملوكة من قبل الأجراء، تحفظ حرية إنتقالهم المهني.

إقامة Sicau لا توظف سوى في الأسهم الفرنسية، وتدار بصورة مشتركة من أصحاب العمل والنقابات، من أجل جذب مدخرات أجور أكثر «التزاماً».

إن إنشاء أنظمة كهذه، لا يلغي القنوات التي توجه مدخرات العاملين نحو مؤسساتهم الخاصة، ولكنه يساهم في توسيع إطار اللعبة، ويستثير إهتمام الطبقة الوسطى بالقيمة المضافة المنتجة على مستوى النظام الاقتصادي ككل. إنه بالتأكيد دور صناديق التقاعد: إن تحليل الوضع من هذه الزاوية، يتجاوز الجدل العبثي الذي يدور بكل شدة هذه الأيام، بين من يرى في هذا التوجه تمتيناً لحركة البورصة في فرنسا، وبين من يخشى أن يقود إلى المزيد من الافقار، وبالتالي يدعو إلى التقاعد عبر إعادة التوزيع. إذا قدر للبورصة أن تتطور في المدى المتوسط، بأسرع من معدلات التضخم ومعدلات الفائدة، فإن أموال التقاعد تشكل أفضل وسيلة لإشراك أكثر السكان في القيمة المضافة الاجمالية للاقتصاد. إن إستخدام هذه الأموال في توسيع شراء الاسهم، لا يفتح ثغرة في أواليات إعادة التوزيع كما يعتقد محافظو اليسار، بل على العكس من ذلك، إنه يوسع مجالات التضامن لتشمل الثروة العامة. إن النقاش الفعلي ينبغي أن يتركز حول كيفية إدارة هذه الأموال. إن العقول الأكثر حماسة لهذا التوجه ترى فيه وسيلة لتوسيع نطاق المشاركة على الطريقة الفرنسية في الأشكال الأكثر تطوراً لاقتصاد السوق، داعية إلى وصاية متكافئة على هذا الكنز من المن والسلوى.

تقاسم القيمة المضافة والإدارة المشتركة: إنهما الوسيلتان الأساسيتان لإدامة توازن الضمان الصحي أو الخمس والثلاثين ساعة عمل! ولكن السير في هذا النهج يتطلب إعتراف اليسار والنقابات بشرعية رأسمالية المساهمة، لأنها نظام تقاسم

المكاسب. ولكن يا للهول! من الأفضل إعتماد مقاربة بالية، شائعة ومريحة، حتى لو أضاعت فرصة إدخال المفاهيم الاشتراكية الديمقراطية إلى الرأسمالية الجديدة. هناك مسارات يعتبر التعامل معها بصورة ساكنة استراتيجية ذكية: الدينامية الأوروبية، ضغوط العولمة، عدوى السلوكيات، فكلها ستقود حتماً إلى الاصلاح. ولكن فيما يخص مسألة تقاسم فائض القيمة، تعتبر الانتظارية عملاً إنتحارياً. على الأقل يمكننا التذكير، بأن الميل العام لآليات السوق تقود إلى تفاوت إجتماعي متزايد، في مواجهته يعمل الضغط الاشتراكي ـ الديمقراطي في ميدان المداخيل، إلى تشتيت الثروة الوطنية. إن على جميع المقتنعين بفضائل العقد الاجتماعي كإطار لضمان وحدة المجتمع، واجب الوقوف في مقدمة المدافعين عن الأطروحة المقدمة أعلاه، والتي تقترح سبلاً محددة لتقاسم القيمة المضافة. إذا كان البعض يعاني من إلتهاب مفاصل ثقافية تحول دون وقوفهم في الموقع المناسب. فيا للأسف.

الفقرة الثانية من هذا العقد الاجتماعي: عدم قبول، إلى جانب العمالة الكاملة لأفراد الطبقة الوسطى، بقاء مهمشين محكومين بالبقاء الأبدي خارج المجتمع المنتج. إننا نرفض ذلك مبدئياً وفكرياً باسم المبادىء الجمهورية؛ ولكننا عملياً نتكيف مع هذا الواقع منذ عشرين عاماً وحتى يومنا هذا. كل شيء يدفع للاعتقاد بأن تواطؤنا المعهود، يدفعنا للاستمرار في التباكي على هذا الواقع، الذي نتركه يتواصل، ونعمل على تأمين حاجاتنا من اليد العاملة عبر تقنين إستقبال المهاجرين الجدد، دون أن نقدم على جهد جماعي يعيد إدخال المهمشين في النسيج الاجتماعي. إن هذه العملية تحتاج إلى سياسة معروفة المرتكزات منذ زمن طويل.

أولاً، خفض كبير لكلفة العمل غير الموصوف. فإذا كانت الكلفة المتوسطة للعمل في فرنسا قادرة على المنافسة حيال

الآخرين، فإن كلفة العمل غير الموصوف تبقى مرتفعة جداً. هناك طريقتان لمعالجة المسألة. الأولى ليبيرالية المنطلق، وتفترض إلزام الاجراء بدفع ثمن عودتهم إلى العمل: إما من خلال خفض الحد الأدنى للأجور الذي يدعو إليه بعض «آيات الله التاتشريين» النادرين، أو من خلال تجاوز الاجراءات الاستثنائية كتلك المتعلقة بالحد الأدنى الخاص بالشباب. أما الطريقة الأخرى، فهي إشتراكية ـ ديمقراطية، وتعتبر الحد الأدنى حقاً غير قابل للمس به، وبالتالي لا بد من إعفاء الأجور المنخفضة من كل الأعباء الاجتماعية. وهذه هي الطريق التي أتبعتها كل الحكومات اليسارية واليمينية، منذ العام 1992. كل الحسابات الاقتصادية أثبتت فعالية هذه السياسة، ولكن تنفيذها على نطاق الاقتصاد ككل، يستدعي إستهلاك مبالغ مالية هائلة. وهكذا مثلاً، إذا إعتمد مبدأ إلغاء الاقتطاعات على الأجور القريبة من الحد الأدنى، وتصاعدت حسب المعدل الطبيعي إلى المستوى الأجري المعادل لمرة ونصف الحد الأدنى، فإن هذه السياسة ستكلف حوالى 150 مليار فرنك فرنسي، أي ما يساوي قيمة العجز السنوي للموازنة، أو ما يوازي قيمة التخفيضات الضريبية الضرورية للوصول إلى مستوى المعايير الأوروبية.

إنها سياسة لا يمكن تمويلها خلسة من خلال فائض النمو؛ إنها تتطلب ثقلاً مالياً كبيراً. لذا قد يكون من إيجابياتها تحريك الفاعليات السياسية والاجتماعية. فهل نحن مستعدون للتراجع عن التخفيضات الضرائبية من أجل تمويل نظام قادر على خلق ما بين 500000 ومليون وظيفة جديدة؟ أو نفضل خفض نفقات عامة أخرى؟ أو نقبل تخصيص عدة مؤسسات عامة، في مقدمها شركة كهرباء فرنسا، وتلكوم، مما يقلص الدين العام بأكثر من ألف مليار فرنك ويقلص قيمة الفوائد بما يعادل خمسين مليار فرنك؟

هذه هي البدائل الحقيقية التي تحدد طبيعة العقد الاجتماعي الذي سيكون المجتمع الفرنسي جاهزاً لتوقيعه مع نفسه. ولكن، حتى لو جرى خلق عدد كبير من فرص العمل غير الموصوف بفضل جهد جماعي إستثنائي، فيبقى التأكد من أن المستفيدين من هذه الفرص هم العاطلون عن العمل لمدد طويلة، أو المهمشون، أو بصيغة عامة وحسب مصطلحنا، «غير القادرين أو غير الراغبين» في العمل. من هنا ضرورة بعض التدابير التي تصدم عاداتنا. لابد من جهة أولى، من إعادة ترتيب وضع أنظمة الرعاية الاجتماعية بحيث تؤمن إستفادة فعلية لمن يقبل عملاً بالحد الأدنى للأجور، بدل إعانات البطالة أو الاعانات الأخرى التي تمنحها دولة الرعاية: قد تتمثل بمساعدات متناقصة تدريجياً حتى الحصول على عمل جديد. ولكن من المستحيل ضمن الذهنية السائدة حالياً، إعادة النظر في نظام الاعانات لخفض تكاليفه. سيعتبر ذلك مساً «بالمكتسبات» الخاصة بالشرائح الضعيفة من السكان: ويمكننا من الآن تصور الصراخ المتوقع... ولا بد من جهة أخرى من تشديد قواعد المكتب الوطني للاستخدام بحيث توقف المساعدات للذين يرفضون تكراراً فرص العمل المطروحة عليهم: يمكننا منذ الآن سماع أصوات الاعتراض على ذلك... وأخيراً تعديل في طبيعة المنح المخصصة للنساء والتي تلعب دوراً في دفعهم للاحجام عن تسجيل أسمائهن في المكتب الوطني للاستخدام: نشعر منذ الآن بحركات الإحتجاج...

إن أي عقد إجتماعي، يحدد لكل فئة من الناس حقوقاً وواجبات: إذا بذلت الجماعة جهداً كثيفاً لإلغاء الأساسي من الأعباء الملقاة على الأجور القريبة من الحد الأدنى، فعليها أن تتلقى في المقابل واجبات جديدة يقدمها المستفيدون. إن تحقيق ذلك يعتبر ثورة بالنسبة للتقاليد الفرنسية: إنها معتادة على منح

الحقوق، ولكنها لا تجرؤ على طرح المواضيع الخاصة بالواجبات الملقاة على عاتق الفئات الضعيفة؛ في الحقيقة، تعتبر دولة ـ الرعاية الخاصة بنا، تعبيراً جماعياً عن سوء التزامنا الفردي.

الفقرة الثالثة من العقد الاجتماعي: تتضمن توازناً جديداً بين الحراك والأمان، بين المرونة والحماية. إن رد الفعل الطبيعي على تصاعد البطالة في فرنسا خلال الصيف، تمثل بتدابير إدارية تحد من مرونة سوق العمل. بالطبع لم يعاد العمل بمبدأ الإجازات الرسمية للصرف من الخدمة، ولكن إشراف القضاة على الخطط الاجتماعية للمؤسسات، وهو إشراف قد يكون أحياناً غير متصف بالكفاءة، وأحياناً أخرى خاطئاً، قد يشكل ضغطاً أكبر من الإجازات. أما بالنسبة للقواعد الأخرى، فلم تتوقف شدتها عن التزايد، حاصرة سوق العمل أكثر فأكثر ـ هذا دون التطرق إلى الأنظمة القطاعية، المتعلق منها بتقليص ساعات العمل في المجال التجاري، أو بالرقابة على شروط العمل، أو دوام عمل الكادرات، وطبعاً صعوبات تطبيق نظام الخمس والثلاثين ساعة، الخ...

ضمن هذه المعطيات تتجه المؤسسات إلى بعض المخارج المتصفة بالمرونة: إنها تضاعف العقود المحدودة زمنياً، الإعتماد أكثر فأكثر على الوكالات المؤقتة، نقل الكثير من المهام إلى متعهدين خارجيين. لقد أثرت المبالغة في تنظيم سوق العمل على سيولة التشغيل بنسب يصعب تحديدها؛ لقد ساهمت بدون شك في زيادة البطالة الطويلة الأمد، وهي على الأخص متناقضة مع مستلزمات الاقتصاد المعاصر، الذي باتت الحركية والمرونة ميزته الأساسية. لقد كانت أواليات كهذه، بغض النظر عن ركاكتها وتخلفها، تستهدف غاية مشروعة: حماية الأجراء في مناخ مأزوم. ولكنها مضادة ـ للانتاج ضمن منظور عودة النمو الاقتصادي،

ولكن المعضلة لا تحل إذا حصرنا الحلول بأحد الخيارين النقيضين؛ إمّا إزالة كل التشريعات والقيود الخاصة بسوق العمل، وإمّا إبقائها على حالها، رغم إعاقتها الواضحة، لضرورات الفعالية ورفع القدرة التنافسية.

ينبغي إذن «إدارة الطاولة»: زيادة مرونة سوق العمل واختراع أشكال جديدة من الحمايات. من هنا جاءت الأفكار التي توصلت إليها لجنة التخطيط برئاسة جان بواسونا، والتي تمحورت حول مفهوم عقد النشاط. ضمن هذا المنظور لا يمنح الفرد ضمانة لعمل متواصل بل حقاً لممارسة نشاط مفيد. إن مكتسباته لا تتأتى من كونه أجيراً أو عاطلاً عن العمل، بل نتيجة عقد نشاط تكفله الجهة الراعية عبر إتفاقات مع مؤسسات، وجمعيات، وجامعات، ومنظمات إجتماعية، حسب الوضعيات المختلفة التي يجد نفسه فيها تباعاً: أجير، عاطل عن العمل لمدة قصيرة متدرب، متعهد لمهمة معينة لحساب مدينة أو مؤسسة. إنها نظرة مثيرة للاهتمام، لأنها مستندة إلى التوازن بين الحقوق والواجبات، بما يتناسب مع المعطيات الراهنة: فعلى النظام الاجتماعي تأمين حق الحماية لأفراده، وعلى هؤلاء واجب تلبية حاجاته المختلفة بمرونة.

إن المسألة لا تعود محصورة بإقامة نظام إداري، بل بتنفيذ مشروع اجتماعي هائل: لقد تشكل حق العمل في فرنسا حول وضعيتين، العمل أو البطالة، ولكن بقدر ما ازدادت المعطيات تعقداً، بقدر ما تعمق الشرخ. في عالم أمثل، لا بد للدولة والفعاليات الاجتماعية من إعادة الاتفاق على كل شيء من الألف إلى الياء، انطلاقاً من مفهومين متناقضين ظاهرياً، النشاط المتحرك والحماية. الانطلاق من نقطة الصفر هو مجرد وهم، ولكن يمكننا أن نتوقع تغييراً عميقاً وشاملاً على صعيد الحق الاجتماعي، ينهض على قاعدتين من قواعد المجتمع الحديث: العمل المتحرك

بفعل الثورة التقنية والعولمة، والحماية الاجتماعية للأفراد، خاصة عندما يكون المجتمع في حالة نمو إقتصادي وغنى متزايد.

من أجل إنجاز عقد إجتماعي جديد لا بد من حل المعضلة: فهل من الممكن جعل الرأسمال والعمل، أعداء الأمس، حلفاء الغد؟ إن عقداً كهذا لابد أن يرتكز على حدّ أدنى من تقاسم القيمة المضافة، والأفضل حد أقصى من تقاسم الدخل؛ وإلى قدر من التوافق بين الطبقة الوسطى والمهمشين، مما يستجيب للضرورات المتناقضة للعولمة، ولحاجة مجتمع يريد أن يبقى متماسكاً أكثر من أي وقت مضى. هذا العقد الاجتماعي الجديد، من يتولى صياغته؟ الجواب التقليدي، يتولاها أطراف المجتمع. ولكن هل لديهم القدرة على ذلك، في بلد وصل فيه معدل الانتساب إلى النقابات إلى أدنى مستوى بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أي أدنى من تركيا؟ وإذا إستثنينا القطاع العام، بات المعدل هامشياً. ولكن المسائل المعلقة تهم أولاً القطاع الخاص، وبالتالي تلقى على عاتق تنظيمات نقابية أصابها الهزال. فكيف بإمكانها تجاوز المحرمات، وتحطيم المتاريس والقلاع الأيديولوجية، وتجديد رؤيتها؟ إن إختلال التوازن بلغ حداً مأسوياً بين رجال الأعمال التي تهب الرياح في أشرعتهم، حيث أن رأسمالية المساهمة تتقدم وتنتشر قيمها داخل شرائح المجتمع، وبين منظمات نقابية لا تستطيع التخلي عن ثقافتها الاحتجاجية لصالح التحول إلى فريق يعمل ضمن مفهوم المصالح العامة.

هل تتولى الدولة فرض هذا العقد الاجتماعي الجديد، كما فعل سابقاً لويس الثامن عشر عندما أعلن «الشرعة»؟ هذا غير متوقع: فبغياب الفاعليات الاجتماعية، يتحول كل إصلاح إلى جدل ضمني بين السلطة السياسية والرأي العام. إن الحكام يسيرون حالياً في

الظلمة، وهم غير قادرين على تلمس قدرة الرأي العام على القبول. إذا قللوا منها، إستسلموا للجمود؛ إذا بالغوا ربما تعرضوا للتراجع والاستسلام تحت ضغط التظاهرات في الشارع، وهذا ما يكرهه رجال السياسة إلى أبعد حد...

كل شيء يدعو للتشاؤم، ولكن من غير العدل إتهام رأسمالية عصر الانترنت، إنها مجتمع يسير باتجاه المزيد من الاستقطاب الطبقي. هناك إمكانية لعقد إجتماعي جديد، متوافق مع رأسمالية المساهمة، بقدر ما توافقت الاشتراكية ـ الديمقراطية مع رأسمالية الإدارة المستقلة. إذا لم ير هذا العقد النور، فبسبب غياب القوى الاجتماعية القادرة على فرضه. ولكن المجتمع مسؤول عن نفسه. ولديه الوسائل للسيطرة على الثورة التقنية. فعليه إذن إظهار هذه القدرة على تجديد نفسه. من هذه الزاوية، فإن الاستثناء الفرنسي يصبح خطراً: فبينما نجد رأسمالية عصر الانترنت الفرنسية من بين الأفضل في العالم المعاصر، مع ذلك، هناك إحتمال كبير أن يبقى المجتمع الفرنسي عاجراً عن صياغة عقد إجتماعي جديد. وهكذا نكون قد استطعنا تجاوز تكلسنا الاقتصادي، دون القدرة على تجاوز جمودنا الفكري المسبب لعاهاتنا الاجتماعية.

الفصل السابع

إقتصاد سوق
أم مجتمع سوق؟

مخلصة تماماً لعاداتها، إخترعت النخب الفرنسية فذلكة مفهومية من أجل تصفية حسابها مع الرأسمالية الجديدة: نعم لاقتصاد السوق؛ لا لمجتمع السوق! إعلان ليونيل جوسبان هذا، يسمح لليسار الفرنسي بالانزلاق خلسة من الاشتراكية إلى الاشتراكية ـ الديمقراطية، خالقاً لنفسه خصماً أيديولوجياً جديداً: اليسار الليبيرالي، طليعة مجتمع السوق! ولكن هذا التمييز المرهف ليس حكراً على اليسار. فحتى اليمين الليبيرالي لا يجرؤ على إعلان تأييده لمجتمع السوق، بعد أن أصبح هذا التعبير مرادفاً لكل أنواع الكوابيس المرعبة بنظر الرأي العام: مدارس مدفوعة الأجر، طبابة خاصة منفلتة الأسعار، خدمات عامة «بسرعتين» تلفزيون تفترسه المصالح الاعلانية، إختفاء كل مجانية... لقد تشكل نوع من الاتفاق الثقافي الشامل، في هذا البلد الذي طالما أحب الاجماع: القبول بالسوق في دائرة الانتاج؛ ورفضه في مجال الصالح العام، حيث تبقى الدولة وإمتداداتها المعنيين الأوحدين. بإسم هذه الازدواجية الثقافية المريحة، يمكن إقامة العديد من الجسور: بين نموذجين يمكننا إختيار الأفضل؛ بين أيديولوجية الأمس وأيديولوجية الغد؛ بين فرائض الذاكرة التاريخية وبين قيود

الواقع؛ بين اليسار التقليدي السائر نحو عصرنة إقتصادية وبين اليمين الباحث عن مشروعية إجتماعية! ولكن للأسف، هذه الرؤية تصطدم بالواقع. حتى في الميادين التي ما زالت بعيدة عن الانتاج الخاص، فإن المنافسة، وهي التجسيد العملي للسوق، تفرض ذاتها. في الحقيقة، هذا هو التمييز الفعلي بين اقتصاد السوق ومجتمع السوق. الأول، يتحدد عبر المنافسة من أجل إنتاج وتسويق السلع والخدمات؛ والثاني، يتحدد عبر المنافسة لتنشيط وإدارة الحياة الاجتماعية، حتى من قبل المؤسسات البعيدة عن المجال الاقتصادي. بمجرد حضور هذا التصور للمسألة في الذهن، من السهل الاستنتاج بأن مجتمع السوق يتعزز يوماً بعد يوم. فالمنافسة تدخل فعلياً ميادين كانت محظورة عليها فيما سبق. وضمن هذه المعطيات فإن طبيعة الدولة تتغير: بالأمس كانت منتجاً للخدمات العامة، وغداً ستصبح مشرفاً وحكماً لا أكثر؛ تتحرك الخيارات باتجاه يستدعي مزيداً من التدخل الاجتماعي. بالتأكيد، في مجتمع سوق، ستبقى المصالح العامة حاضرة بمقدار حضورها في مجتمع الأمس، الذي كان محكوماً من قبل إقتصاد السوق ودولة الرعاية؛ ولكن في المجتمع الجديد لن تكون الدولة سوى لاعب، إلى جانب آخرين، في مجال تقديم هذه الخدمات العامة.

إن المنافسة تصبح، حتى لو لم يعجب ذلك الحالمين بالماضي، الأمر اليومي لمجتمعاتنا. كموجة قعر لا تقاوم، إجتاحت ميدان الصناعة مع إتفاقية روما، وميدان الخدمات مع إنشاء السوق الموحدة سنة 1993، وعالم التمويل بعد إصدار اليورو، ثم الخدمات العامة التقليدية تحت ضغط الاتفاقات الدولية الجديدة والتحولات التقنية، بما في ذلك النشاطات الحكومية والسلطوية: من كان باستطاعته منذ خمس سنوات تخيل

بيع ترددات الموجات اللاسلكية بالمزاد العلني، أو مدرجات الاقلاع والهبوط؟ من كان يفكر بإمكانية إقدام بريطانيا ـ العظمى على تحويل مؤسساتها العامة إلى وكالات مستقلة تعمل وفق قاعدة المنافسة والانتاجية، وحيث يدفع للموظفين حسب نشاطيتهم، وحيث يقيم إداء سفراء جلالتها كما يقيم إداء الإداريين والمراقبين في شركة أوتيليفر؟

في الواقع، إن التنافس ينتقل من مجال المؤسسات الانتاجية الخاصة إلى مجال المؤسسات الاجتماعية العامة، خاصة على نطاق الفضاءات النقدية الموحدة، كمنطقة الدولار مثلاً أو منطقة اليورو. إن هذه الظاهرة لا تلحظ في الولايات المتحدة، كما هي ملحوظة في أوروبا، لأنها جرت هناك منذ قرن تقريباً، وقد إستكمل التجانس. فالفروقات في مجال الأنظمة المالية والاجتماعية بين ولاية وأخرى، لم تعد سوى تفصيلية جداً. وكذلك في مجال الأنظمة التربوية والتعليمية. وأيضاً في مجال الخدمات العامة، وخاصة الاستشفاء، الذي يعمل بنفس الطريقة في الخمسين ولاية. وأخيراً التجانس في مجال أواليات دعم البحث العلمي، والبحث السياسي والاجتماعي... لقد صمدت كندا جزئياً بوجه الموجة، لأن الدولار الكندي لعب دور السد، من خلال حركة رفعه وخفضه، على وتيرة الافتراقات بين النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الكندي وجاره الأميركي.

في القارة الأوروبية، ما زالت العملية في خطواتها الأولى. فبناء لأية معايير باتت تتحدد التوظيفات، منذ الآن؟ ما هي كلفة اليد العاملة؟ ما هي الفروقات المستمرة بين دولة وأخرى، رغم تقلصها المتواصل؟ ما هو مستوى إنتاجية الشغيلة؟ هل سيصل العامل البرتغالي إلى فعالية العامل الألماني، نظراً إلى التطور المتواصل للأول؟ ما هي التوقعات الماكرو إقتصادية لكل من

الدول الأعضاء؟ لقد باتت العملة الأوروبية موحدة؛ وأصبحت السياسات المالية والنقدية متقاربة، منذ أن ضغطتها القواعد الدقيقة؛ تستطيع معدلات النمو الاختلاف من بلد لآخر بحدود واحد بالمئة، ولكنه هامش من الممكن تجاوزه بهذا المقدار القليل أو ذاك: لا أكثر ولا أقل.

إن المعركة تدور في مكان آخر: على مستوى فعالية كل منطقة في ميدان الإدارة الاقتصادية؛ فمنذ الآن، لم يعد التنافس بين فرنسا وأسبانيا والمانيا، ولكن بين منطقة ليون، ومنطقة كاتالونيا أو منطقة بافيير. إن نتيجته تتوقف على قدرة كل منطقة على جذب الكادرات القيادية، المؤسسات الإجتماعية، مراكز الأبحاث، أي خالقي القيمة المضافة. وتتوقف أيضاً، على النظام المالي، الضريبة على الدخل، الضريبة على القيمة المضافة، الحقوق السهمية ـ الأعباء الاجتماعية، وكذلك على نوعية المدارس، فعالية وسائل النقل، مستوى الخدمات الطبية، كلفة السكن، نوعية الحياة... إضافة إلى النسيج الثقافي والاقتصادي الذي تتموضع المؤسسات في إطاره: المحيط الجامعي، مستوى البحث ـ التطوير، كفاءة نظام التنسيق بين المؤسسات، توفر يد عاملة ذات مواصفات جيدة، توفر الكادرات النوعية، المستوى الثقافي العام. ولا ننسى أهمية «حيوية المناخ الاجتماعي»، ومناخ الحياة الثقافية، والفنية، والعلمية. أي بصورة أخرى روح الزمن...

اليوم، تعيش كل المدن الأوروبية الكبرى، في تنافس حاد. ميونيخ مع برشلونه، باريس مع مدريد، ميلانو مع برلين، تولوز مع إدينبورغ. ينبغي أن تعذب هذه الحقيقة مسؤولينا السياسيين: عليهم أن يتساءلوا حول الوسائل، التي تفسح في المجال أمام باريس لاستقطاب القيمة المضافة، قبل بروكسيل وبرلين، الا إذا قبلت مصير «المدينة الميتة»، وتبقى مساحة سياحية وإدارية. لقد

مر عقد من القرارات الضريبية والمالية السيئة المأخوذة إستناداً إلى إعتبارات «ضيعوية»، ومن تراجع خدماتنا العامة وعدم تكيفها، ومن التهميش الفكري والأيديولوجي، ومن فقدان الحظ.

لا يتعلق الأمر بالتأكيد، كما يفعل بعض المناضلين الليبيراليين، بأن مصيرنا مرتبط بمعدل ضريبة الدخل. إن القدرة التنافسية لعاصمة من العواصم ترتبط بكيمياء معقدة. إن لكل مناطق فرنسا الأساسية، باريس، ليون، تولوز، عناصر نجاح مؤكدة: إن دفق التوظيفات الخارجية يشهد على ذلك. ولكن كل التصنيفات المتعددة المعايير والخاصة بتقدير مستوى القدرة التنافسية، تشير إلى تراجع أفضلياتنا المقارنة. فنحن أقل تصميماً من الآخرين على الاحتفاظ بمرتبتنا على هذا الصعيد. ويعود ذلك جزئياً، إلى رفض نخبنا السياسية والاجتماعية قبول منطق مجتمع السوق. طالما أن نظامنا الجامعي، وخدماتنا العامة، ومؤسساتنا الثقافية، ومؤسساتنا الخاصة بالأبحاث، هي منذ الآن في تنافس مباشر مع شبيهاتها الأوروبية، والعالمية، فكيف يمكن أن نرى مبدأ المنافسة مطبقاً تجاه العالم الخارجي، وممنوعاً على المستوى الوطني؟ إذا كانت السوربون خاضعة للمقارنة، على صعيد سوق الشهادات، مع أوكسفورد، ودوفين، مع مدرسة بيزنيس سكول في لندن، والبوليتكنيك مع معهد التكنولوجيا في ماساشوستس، وجامعة لوميراي ـ تولوز مع تلك القائمة في غلاسكو، كيف يمكننا الحؤول دون المنافسة داخل نظامنا الجامعي ذاته؟ إنه مجرد عبث: إن رفض منطق مجتمع السوق، هو حكم على أنفسنا بالتهميش وسط عالم المنافسة الشامل.

في المقابل، إن قبول هذا المنطق يفرض علينا بعض الثورات الكوبرنيكية: إن التحول الكبير على المستوى المفهومي، الذي جرى في فرنسا خلال العشرين سنة الأخيرة، لا يكفي بعد من

أجل تأهيلنا لذلك. فعبر دفعات متواصلة من حيل التاريخ،وعبر انعطافات مفاجئة، قبلت فرنسا ضبط الأجور، خفض الأسعار التنافسي، الخصخصة، اليورو، التقشف في الموازنة، أي مجمل التعديلات الماكرو إقتصادية اللازمة، فعليها القبول بخصخصة الخدمات العامة، وإعادة هيكلة دولة الرعاية؛ إنها نهاية إمتيازات الدولة. إن الإصلاح يسير لدينا على نفس الطريق الذي بدأ مع معاهدة التبادل الحر التي أقرها نابوليون الثالث: إن الدولة تقبل أحياناً بصورة سرية، التزاماً دولياً معيناً، وما أن يهوي المبضع، لا يبقى من حل أمام المجتمع والفاعليات الاقتصادية سوى التكيف بالرضى أو عنوة. لقد جرى الأمر هكذا مع المعاهدة الفرنسية ـ البريطانية بظل الامبراطورية الثانية، وراهناً مع معاهدة روما، والسوق الموحدة واليورو.

إن مجادلات بروكسيل، تلعب اليوم ذات الدور بالنسبة للخدمات العامة القابلة للتسويق، ولكن القسر القانوني رافعة أقل فعالية من الانطلاق الميداني والطبيعي للتنافس. ويشهد على ذلك مماطلة الحكومة الفرنسية في تحرير أسواق الغاز والكهرباء، طالما ليس هناك ثورة تقنية، كما جرى بالنسبة للاتصالات اللاسلكية، تعلن وفاة النظام القديم. ما هي سياستنا في هذا المجال؟ «ثانية أخرى من فضلك، سيدي الجلاد!». فيما يتعدى السلبيات الخاصة بقطاعات الطاقة ـ عجز شركة كهرباء فرنسا وشركة غاز فرنسا عن التحول إلى لاعبين دوليين، الا في حال تخصيصهما، تخلف في مستوى القدرة التنافسية ولو كانت هامشية بالنسبة للمؤسسات الأخرى، وتحميل المستهلك الأعباء غير الضرورية ـ تبقى المسألة مسألة أيديولوجية. إنها مسألة عجزنا عن الانتقال من إقتصاد السوق إلى مجتمع السوق، أي قبول دخول المنافسة إلى مجالات كانت محصنة حيالها بفعل الأساطير الفرنسية: الخدمة

العامة، المؤسسة العامة، المساواة في وضعية الأفراد العاملين، مسؤولية الدولة، وكل ذلك باسم الصالح العام.
في مجال الخدمات العامة غير المطروحة للسوق، تبقى المحرمات أصعب على التجاوز. فمجرد إستعمال تعبير «سوق» في ميدان التعليم يعتبر جريمة؛ ومع كلمتي «منافسة» أو «تسابق»، لا تصبح القضية أفضل. أما مع تعبير «مزاحمة»، فالقضية تصير تجديفاً؛ «تحفيز» يعتبر إستفزازياً؛ «مفاضلة» ترتدي طابعاً ملتبساً... إن نفس الملتحفين بمبادئهم ـ المدرسة الجمهورية المساواتية والديمقراطية ـ يندفعون بشبق إلى جوائز التفوق في الثانويات والجامعات والتي تنشرها المجلات في نهاية كل عام. وهم أنفسهم، أول من يحاول إمتلاك المفاتيح السحرية، كتعلم اللغات الأجنبية، من أجل ضمان فرصهم للالتحاق بهذه المؤسسة المميزة أو تلك. تماماً كما كانت السوق الحرة التابعة للكولخوزات، تقوم بدور صمام الأمان للزراعة السوفياتية المخططة، فإن عالم التربية والتعليم يغض النظر عن المنافسة غير الشرعية، ولكنه يرفض المنافسة المعلنة والمفتوحة. لقد لعب العداء للاكليروس منذ مدة طويلة، مبرراً لرفض التعليم الخاص، بينما السبب الحقيقي هو رفض آلة التربية والتعليم، قبول المنافسة، حتى لو كانت مؤطرة ضمن مؤسسات «خاضعة للعقود». وما رأيك بنظام جامعي يفتخر بعدم إعتماده التصفية لدى الانتساب إلى الحلقة الأولى، ولكنه يقرها بصورة غير منظورة وقاسية في المراحل اللاحقة؟ كيف يمكن القبول برفض المنافسة فيما بين الجامعات، في الوقت الذي تعتمدها بنسبة عالية، المصانع الحقيقة للنخب، المتمثلة بالمعاهد العليا؟ بقدر ما يعلن رسمياً وبقوة رفض مجتمع السوق، بقدر ما يتغلغل مجتمع السوق هذا وسط عالم التربية والتعليم، ولو بصورة خفية.

ويصح القول ذاته فيما يخص الصحة، وأنظمة التقاعد، والخدمات العامة المدعومة. لا ينجو من موجة القعر هذه سوى النشاطات السلطوية، أي تلك المستندة إلى «الاحتكار الشرعي للعنف»، كالقضاء والشرطة والجيش... ولكن حتى هنا، في ميدان القانون المدني أو التجاري مثلاً، بدأت المؤسسة القضائية تواجه منافسين يمكن تسميتهم أجهزة عدالة «خاصة»، وأبرز ممثليهم لجان التحكيم؛ ذات التحدي يواجهه البوليس الوطني، حيث باتت تنشأ في مختلف المناطق أجهزة شرطة ملحقة بالبلديات، وميليشيات خاصة تحت عنوان «جمعيات الحراسة»، ومفتشين غير رسميين باسم «الاستعلامات الاقتصادية». تجاه هذه الحقائق، إختار المسؤولون الرسميون، مرة أخرى، سياسة النعامة: التجاهل؛ ثم الإدانة الأخلاقية، عندما تصبح بادية للعيان؛ وبالتالي تركها تنتشر دون ثقل مواز، ودون قواعد تنظيم وضبط. من هنا تنشأ المفارقة التي صارت تقليدية في حياتنا العامة: الرفض المعلن لمجتمع السوق، وصعوده المتواصل عملياً. إن هذا الواقع يستحق حواراً جماعياً حول الأسئلة الجوهرية الثلاثة التالية: هل العدالة بديل عن المساواة؟ كيف يمكن حماية المصلحة العامة خارج الدولة؟ هل تستطيع الدولة أن تصبح منظماً ومراقباً، أفضل مما تستطيع أن تكون منتجاً؟

عدالة أم مساواة؟ مونتيغو أو كابولي؟ متعاونون أم مقاومون، إذا إستعرنا الغارات الكلامية لبيار بورديو؟ من لا يتذكر المبادلات التي رافقت الانتخابات الرئاسية سنة 1995 والمعارك حول معاني الألفاظ خلال إضرابات كانون الثاني من العام ذاته؟ إلى جانب المساواة، وقفت أفواج وطنيي اليمين واليسار، وأجهزة اليسار القديمة، وورثة بونابرت، ومجموعات المثقفين المجندين تحت يافطة مقاومة «التوحش الاقتصادي»؛ المناضلون، المتظاهرون،

الأقوياء الحقيقيون المتخفون تحت غطاء المستضعفين، إتحدوا كلهم ضد «أحادية الرأي»، وكأن فكرهم الخاص ليس أحادياً بدوره. وإلى جانب العدالة، وقف ليبيراليو اليمين واليسار، النخب الاقتصادية، المثقفون الكوسموبوليتيون، ومن بين المنظمات الجماهيرية وقف اتحاد العمال الفرنسي. لقد كانت المعركة الأيديولوجية عنيفة إلى حد أنها توقفت، بفعل سقوط كل المقاتلين. لقد أضاف المساواتيون قليلاً من العدالة إلى خطابهم السياسي. أما أنصار العدالة فيعتقدون بأن اليورو، والعولمة، وتمدد مجتمع السوق، سيعطيهم الحق، والأفضل تحقيق إنجاز خفي، من تحقيق إنتصار منازع عليه. إنه وهم، لا أكثر.

في بداية المواجهة إتخذت موقفاً مازلت مثابراً عليه، وهو إقتناعي بأن مجتمعاً قائماً على المساواة هو مجرد تضليل: إنه مجتمع يمارس عدم المساواة بصورة واعية تحت غطاء الدعوات المثالية. أما مجتمع سوق مضبوط بقواعد العدالة، فهو أسوأ الأنظمة، بعد إستثناء كل الأنظمة الأخرى...

لماذا العدالة؟ «لقد عشنا خلال خمسين عاماً، بظل نموذج مساواتي بسيط: زيادة متواصلة لكل أنواع الحقوق القانونية والإجتماعية؛ تقليص الفوارق بين المداخيل؛ منح الجميع ذات المساعدات الاجتماعية» ([47]). لقد اشتغل هذا النموذج كيفما كان، مغذياً أسطورة الطبقة الوسطى الكبيرة. ولكن صعود الفردانية، هاجس البطالة، تزايد أعداد المهمشين، غياب الشفافية عن دولة الرعاية، كانت حصيلة تطبيق مبدأ المساواة. في المقابل: «إن تطبيق قواعد مجتمع السوق سيؤدي إلى زيادة التمايز الاجتماعي، الترافق مع الفعالية والحيوية؛ ولكن إلى أي حد، وتبعاً لأية

[47])(فرنسا العام 2000) تقرير رئيس الوزراء. منشورات أوديل جاكوب، التوثيق الفرنسي 1994.

ضوابط؟ أي نوع من الجهود ينبغي بذلها على صعيد إعادة التوزيع للتخفيف من حدة التمايزات؟ ما هي الحقوق الأساسية التي ينبغي ضمانها لكل مواطن وفي مختلف الحالات؟ على مجتمع التنافس التوقف عن التهميش، بفعل خطر التحول إلى مجتمع يعاني الانحطاط... هناك ضرورة لتسوية مبنية على العدالة، تحل محل التطلعات المساواتية التي عللت بالأوهام كل تاريخ ما بعد الحرب العظمى. هذا الطرح لا يهدف إلى تجاهل الفروقات الاجتماعية التي تخترق المجتمع الفرنسي، وإلى التكيف معها. على العكس من ذلك، إنه يهدف للتعامل معها بطريقة مختلفة، أكثر فعالية في إطار مجتمع حيوي ومنفتح» ([48]). لا ألغي شيئاً من فعل الإيمان هذا. ولكن النقاش الجماعي لم يتقدم، وهو يتجاهل حق الإختلاف، العزيز جداً على جون راوولز: إن التمايزات التي تدفع المستوى العام للنظام، ولا تسحق الأقل نجاحاً، ولا تسيء إلى الحقوق الأساسية، يمكن قبولها.

إن مجتمع السوق يتطلب أكثر من أي وقت مضى العودة إلى الفلسفة الأصلية للعدالة: الذهاب أبعد من مجرد التطبيق الحرفي لمبدأ تكافؤ الفرص. قبول قاعدة «التمييز الايجابي»، يدخل في تناقض مع الشمولية الجمهورية؛ عدم الإكتفاء بتأمين الوصول المتساوي إلى إعانات تافهة؛ بل وضع مجمل الآليات الإجتماعية في خدمة أولئك الذين ساهم النظام التربوي أو سوق العمل أو الظروف المختلفة، في تعريضهم للوقوع على حافة الطريق؛ وصولاً إلى هذا الهدف، لابد من إعادة النظر بمجانية عدد من الخدمات العامة، التي يعرف الجميع، دون أن يعترف بذلك، بأنها تخدم الفئات التي ليست بحاجة إليها.

بالتأكيد، حتى يومنا هذا، يتطابق مفهوم المجانية مع المفهوم

48 نفس المرجع السابق.

الفرنسي للمساواة. ولكن من يستطيع الاستمرار في القول بأن عدم وجود رسوم تسجيل للحلقة الثالثة في الجامعة، التي يتخرج منها أبناء الفئات الميسورة غالباً، يعتبر تقدماً اجتماعياً؟ من يعتقد فعلاً أن إعادة إقرار الإعانات العائلية المعفية من الضريبة، وغير المرتبطة بمعدل الدخل، هو تدبير عادل؟ من يرتاح لوضعية المتقاعدين، المعتبرة منذ الآن، أفضل من وضعية العاملين الفعليين، دون إن يشاركوا أنفسهم في تمويل التأمين الصحي، وهم المستفيدون الأساسيون منه؟ من يجد الأمر طبيعياً، عندما ينفق بالطريقة عينها، لمعالجة أحد أبناء المهمشين، أو لمعالجة التهاب للقصبات الهوائية أصاب أحد أبناء مسؤول كبير، وهو يتزلج في منطقة كورشفيل؟ إن التمييز الايجابي لصالح البعض، يفترض بالضرورة، الحد من المجانية التي يستفيد منها البعض الآخر.

الموضوع يتعلق بتحديد المقادير. إن تكاليف الاستشفاء تتعدى إمكانات المستهلكين العاديين: لذا ينبغي أن تندرج ضمن سياسة المساواة. أما المعالجات العادية في المدينة فيمكن أن تتحملها الفئات الميسورة عبر مؤسسات التأمين الخاصة، مما يسمح للمؤسسات العامة بتوسيع نطاق المستفيدين من ضماناتها الصحية. حالياً النظام يشتغل بصورة مقلوبة: المعاقون المحتاجون لرعاية حقيقية غير مشمولين بالرعاية الصحية الاجتماعية، أمّا المعالجات البسيطة، والزيارات الطبية العادية، فهي مؤمنة للجميع على السواء، بما في ذلك المرضى الأثرياء. على المدى الطويل، هذه المفارقات تصبح بالغة الضرر. فإذا لم تتم عملية إصلاح لدولة الرعاية على قاعدة مبدأ العدالة، فإن مستقبلها محتوم: أخذاً بعين الاعتبار ضغوط المنافسة الدولية، فإن الاقتطاعات الضريبية ستتجه نحو الانخفاض وبالتالي سينعكس ذلك تقلصاً في موازنة

الاستشفاء، كغيرها من الموازنات. في المقابل سيتطور نظام الاستشفاء الخاص، الموجه لخدمة أصحاب المداخيل المرتفعة، والذي سيجذب أفضل أطباء فرنسا والخارج. عندها سيحمل مجتمع السوق مسؤولية الوضعية المستجدة وغير المقبولة: نظام إستشفاء يعمل بسرعتين، المستشفيات الحكومية لخدمة الفقراء، والمستشفيات الخاصة لخدمة الأثرياء. ولكنها ستكون تهمة غير عادلة: فلو أعتمد مبدأ العدالة في مجال الضمانات الصحية، لكانت هذه الأخيرة قد اقتصرت على المستحقين والمحتاجين، وبالتالي استمرت على مستوى معقول من الفعالية.

إن الآلة المساواتية تعمل منذ أمد بعيد، وبفاعلية متناقصة. في إطار إقتصاد سوق، يعتبر ذلك خللاً. في نطاق مجتمع سوق، إن ذلك كارثة. التحول من مبدأ المساواة إلى مبدأ الاستحقاق، يحول دون هذا الانحراف. ولكن نقل أعمدة هيكل دولة ـ الرعاية، يتطلب عملية توجيه طويلة وصبورة: لا أحد اليوم يجرؤ على مباشرتها. من الأسهل الاعتماد على المداخيل الضريبية المتصاعدة حالياً، لتمويل نظام الخدمات الطبية القديم لمنعه من السقوط والتفتت.

في إقتصاد السوق، يعلن الصالح العام، حكراً للدولة وملحقاتها. وهذا يكرس الازدواجية القائمة، بين السوق المسؤولة عن إدارة الانتاج، والسلطة العامة الحارس الحصري للمصلحة العامة. لا شيء من هذا القبيل في مجتمع السوق. من هنا بروز لغتين متعارضتين. من جهة، الليبيراليون الطريفون الذين يفترضون بأن مجتمع السوق يتجه بصورة طبيعية نحو التوازن المثالي، حيث يسود منطق الصالح العام بدون منازع. من الجهة الأخرى، يقف محتقرو السوق المتحمسون، أسرى المبدأ القديم «لاخلاص، خارج الدولة»، وهم مقتنعون بأن مجتمع السوق سينشر «التعاسة

في العالم» (حسب التعبير البرديوزي) (\[49]). إنها بديل عبثي. إن مجتمع السوق لا يعلي المصلحة العامة بصورة أوتوماتيكية. من أجل ذلك لابد من قواعد، مخططات، ومؤسسات. وستبقى الدولة بدون شكل، أهم هذه المؤسسات. ولن يكون لتعبير الخدمة العامة من معنى بدون مشاركتها. ولكن لن تبقى لوحدها: إذا أصرت على احتكار تحديد الخدمات العامة وإدارتها، فإنها ستعمل بعكس أهدافها.

ولكن في الواقع، إن المجتمع الفرنسي يتيم في مجال مؤسسات الخدمة العامة: فبمقدار ما إتكلت على الدولة في هذا الميدان، إنتهت بالعجز عن صنعها. بينما نجد مثل هذه المؤسسات الخاصة، العاملة في سبيل الخدمة العامة، في الولايات المتحدة والمانيا، متعهدة قسماً كبيراً من النشاط الاجتماعي، والسياسة الثقافية، والحوار الفكري، في الوقت الذي نراها في فرنسا، قزمة. عما نعترف، فيما يخص فلسفتنا للنشاط الاجتماعي! هل يمكننا تصور المسار الذي ينبغي على أي مقاتل إجتيازه في فرنسا، حتى يسمح له بإنشاء مؤسسة ذات أهداف إجتماعية؟ إن ذلك يحتاج ترخيصاً يصدر بمرسوم عن مجلس الوزراء، إنها معاملة إدارية ذات تعقيد إستثنائي؛ وتفرض في النهاية، وجوداً مباشراً لممثلي الدولة؛ وحتماً، ليس هناك أي تحفيز مالي؛ وكأن المؤسسات ذات المنفعة العامة، هي بنظر الدولة أجزاء مقتطعة من أطرافها، ولكنها تعمل تحت إشرافها، من أجل تنفيذ مهمة محددة، هي الخدمة العامة! إن القواعد القانونية لا تكون محايدة أبداً: إنها أفضل شاشة ممكنة لقراءة الأفكار ـ المسبقة. إن التقليد الفرنسي لا يحب مؤسسات الخدمة العامة المستقلة، لذلك تعمل الدولة على تقزيمها إلى الحد الأقصى.

---

[49] نسبة لبورديو.

متى سنرى ظهور مؤسسة كمؤسسة روكفلر، أو برتلسمان، أو شقيقتهما مؤسسة بوش؟ متى تسمح أواليات نقل الثروات في النظام الرأسمالي، بل تشجع، توريث شركة إلى مؤسسة خدمة عامة؟ متى ينص قانون إنتقال الميراث، على تفضيل منحه لمؤسسة خدمة عامة، على ابن عم بعيد، أو بعثة تخدم المصلحة العامة، على وريث مشكوك فيه؟ متى تفهم الدولة أن تفتح المبادرات التي تقدم عليها المؤسسات الاجتماعية المستقلة، يخفف عنها أعباءها، وينوع أشكال المساهمات، ويحميها؟

إن المؤسسات الأميركية، والانكليزية، والألمانية، من هذا النوع، تتشكل على قاعدة شركات غنية تكونت من تحويل ثروات خاصة، وتنظر إلى ذاتها كشريكة في المسؤوليات الاجتماعية العامة. فالمبادرون إلى تأسيس مثل هذه المؤسسات هناك، يعتبرون أنفسهم معنيين بتحمل نفقات خدمة عامة في مجتمع سوق، يهتم بمصالح أفراده، بينما في فرنسا، يعتبر الجميع أنه بحل من هذه المسؤولية، ويلقيها على كتف الدولة، طالما أنه قد دفع لها الضرائب المتوجبة. من غير المجدي نسبة هذه الفروقات في السلوك، إلى الاختلافات الثقافية بين البروتستانتية والكثلكة، لأنه حتى في الدول القريبة جدا من الكنيسة الكاثوليكية، كفرنسا وإيطاليا وأسبانيا، توجد مؤسسات ذات توجه للخدمة العامة! ولكن ضعف الدولة هو الذي شجع على ولادتها أكثر من وجود أو عدم وجود أخلاقية بروتستانتية أو رأسمالية.

إن الفارق ذاته يفصل ما بين هارفرد والسوربون، أو بين المعاهد الكبرى في أوكسفورد ووحدات التعليم والأبحاث الفرنسية، أو بين مؤسسة فورد إيفري! إن الجامعات الكبيرة تلعب دور دعامات ضخمة في مجتمع السوق، كالمؤسسات ذات المنفعة العامة تماما. مزدهرة، مرتبطة بقوة بالحياة الاقتصادية بفضل

الدعم المالي الذي تلقاه من الشركات، موجهة من قبل إدارات لا يرقى الشك إليها، لذا تبث إشعاعها إلى مدى أبعد من حدود دورها على صعيد البحث العلمي وعلى صعيد التعليم: هي كذلك تنظر إلى نفسها كمعنية بالصالح العام، وبالخدمة العامة، وتستخدم قدرتها في هذا الإتجاه. وفي ذات السياق يمكن النظر إلى إزدهار ـ المنظمات غير الحكومية ـ وكلها منظمات ملتزمة تعفي نفسها من الحيادية والترفع، اللذين تلزم الجامعات والمؤسسات المعنية بالشأن العام أنفسها بهما، وهي تعتبر أنها معنية بالدفاع عن المجتمع ومصممة على موازنة القدرة ـ الهائلة للسوق.

بالنسبة للفرنسيين، إن مجتمع السوق يشبه، طالما أنه أذل الدولة، صحراء مؤسساتية، تعصف فيها، رياح الربح والمؤسسات دون رادع. إنها نظرة سخيفة وخاطئة. إن تطور المفاهيم، وصعود مشاعر الحذر تجاه القوة ـ الجبارة للمال، تدفع باتجاه ظهور فاعليات إجتماعية مستقلة عن الدولة، تتغذى من إقتصاد السوق، ولكنها ليست أسيرة له. إضافة لذلك، هناك في البلدان الأخرى قوى إجتماعية تقليدية ولكنها قوية وفاعلة: الكنائس ذات الموارد الغزيرة والموجهة نحو العمل الاجتماعي؛ الأحزاب السياسية التي تضم مئات آلاف الأعضاء تحصنها ضد التحول، كما في فرنسا، إلى مجموعة منتديات نخبوية؛ نقابات تضم في صفوفها ملايين الأعضاء ولا تشبه نقاباتنا التي تحولت إلى مجرد إداريين لأنظمة الرعاية الاجتماعية؛ جمعيات مختلفة ومزدهرة تشارك في الحوار الاجتماعي. في الواقع، بقدر ما تبدو السوق شاملة الحضور، بقدر ما يخترع المجتمع مؤسسات لعقلنتها وضبطها. يبقى هناك إستثناء فرنسي. هل هو عابر أم نهائي؟ بالنسبة للأحزاب والنقابات والتجمعات تبدو المسألة غير عكوسة. في المقابل، يبدو في متناول اليد إطلاق حركات مستقلة، مؤسسات خدمة عامة،

جامعات حرة، مجموعات بحث فكري، إذا ساهمت الوسائل القانونية والإدارية، في تشجيع هذا المنحى وليس ردعه: نحتاج تشريعات تستوحي تجربة الأنكلوساكسون، وبعض الدعم المالي، لتشهد فرنسا ولادة شبكة من المؤسسات التي ازدهرت في البلدان الأخرى.

ضمن هذا التصور، هل تزاح الدولة عن الخارطة؟ هل ستقزم إلى حد لا تعود تلعب معه أي دور في مجتمع السوق؟ إذا أرادت المحافظة على بنيتها الراهنة، وإذا أرادت الاستمرار في إنتاج السلع والخدمات، معتقدة نفسها محصنة داخل حرمها، وغير عابئة بقوى السوق، فإنها معرضة لفقدان موقعها. أما إذا قبلت ضمن الحدود الممكنة مبادلة وظيفتها كمنتج، بدور أكثر أهمية وهو دور المنظم، فإنها ستبقى في موقع حاسم.

إن هذا المسار يذهب بإتجاه معاكس لمبادىء «الخدمة العامة على الطريقة الفرنسية، كما كادت أن تكتب في الدستور سنة 1995. من فضائل فقدان الذاكرة الجماعية، أنها تسمح لنا بنسيان أسوأ إنحرافاتنا. فمن يتذكر الآن، الخطابات شبه الحربية التي كانت تطالب باعطاء مباركة قانونية لنمط عمل البريد، وكهرباء فرنسا، والشركة الوطنية لسكك الحديد (SNCF) ، ومثيلاتها، بحيث تستطيع مقاومة قرارات بروكسيل؟ مرة أخرى أقنعت «الأمة العظيمة» نفسها بصورة مضحكة، أنها قدمت للعالم نماذج لا مثيل لها؛ وهكذا استعاد الاستثناء الفرنسي ألقه، كما لو أن ثلاثية الخدمة العامة ـ إحتكار، تأميم، شرعية ـ هي المعادل الاقتصادي لـ «حرية، مساواة، أخوة». لقد أصبحت الخدمة الشاملة التي صاغتها لجنة بروكسيل طليعة التاتشرية والافقار؛ أما الخدمة العامة فبقيت الصورة الحية للثورة الفرنسية. لقد أدى تكرار هذه اللازمة إلى تأخير تطور فرنسا، وإعاقة تحول الدولة المنتجة إلى الدولة المنظمة.

حتى الآن، لا تسمع الحقائق الأكثر بداهة. ما هو الأفضل بالنسبة للمستهلك: أن ينتج القطاع العام الكهرباء، وأن يوزع بطريقة إستنسابية زيادة إنتاجيته، بين التمويل الذاتي، وتضخيم كتلة الأجور، وخفض التعرفة على الجمهور، أو أن ينتجها قطاع خاص، خاضع لوصاية دقيقة تلزمه خفض أسعاره عندما تحقق شركته كثيرا من الأرباح؟ من يستطيع التأكيد براحة ضمير، أن البريد مؤمن بصورة أقل فعالية في هولندا مما هو مؤمن في فرنسا، علما إنه في البلاد الواطئة ملزما لشركة خاصة، معرضة للمنافسة داخل سوقها وتسعى لتفريع نشاطاتها؟ من يجرؤ على تقديم البرهان بأن التوظيفات الكبرى، كالبرنامج النووي وخط القطارات السريع، تفرض إحتكار الدولة لتنفيذها؟

هذا النقاش، ممنوع سياسياً في فرنسا. عملياً لقد حسم. لقد ربح مبدأ التنظيم. على صعيد المرئي والمسموع مع (المجلس الأعلى للمرئي والمسموع). وعلى صعيد الاتصالات اللاسلكية مع (هيئة تنظيم الاتصالات اللاسلكية). التي نجحت في إرساء شرعيتها في مناخ حيث يؤدي أصغر قرار من قبلها لتحريك عشرات مليارات الفرنكات الموظفة في أسهم البورصة. بالنسبة للغاز والكهرباء، مع تشكيل هيئة شبيهة بهيئة تنظيم الاتصالات، ولكن بصلاحيات أقل، طالما لم تخدش بعد القدرة الهائلة للعملات الخرافي المتمثل بمؤسسة كهرباء فرنسا. إن المسار الذي بدأ غير قابل للارتكاس، وسيطال كل القطاعات بما في ذلك الكهرباء، رغم عناد مؤسسة كهرباء فرنسا في البقاء «مجلساً أعلى» للقطاع العام الفرنسي.

في الواقع إنها موجة قعر هائلة تجوب العالم. أيديولوجياً: مع سقوط الشيوعية، لم يعد هناك نموذج نظري يدعم تملك الدولة للصناعات. تكنولوجياً: كان القطاع العام يفرض نفسه في الميادين

التي تتطلب توظيفات كبيرة، ذات مردودية طويلة الأمد، لا يرغب بها القطاع الخاص. ولكن مع التحولات في طبيعة التكنولوجيا الحديثة، وتوزع أدوات الانتاج وتنوع رغبات المستهلكين، فتح الباب للرساميل الخاصة إلى الميادين المذكورة. إدارياً، لم يعد الإشراف المركزي من المحطة النووية إلى المستهلك، القاعدة المقبولة، بل أصبح توزيع المسؤوليات، فيما بين المسؤول عن البنية التحتية، والمسؤول عن شبكة التوزيع والموزع النهائي، هو الأسلوب الأكثر ملائمة لإدارة الخدمات العامة.

مالياً: إن إفلاس الحكومات والدول يدفع باتجاه التخصيص في إطار تفرض ضمنه العولمة تخفيض مستويات عجز الموازنات والاقتطاعات الضريبية. من هنا الحماس العام الذي رافق طرح الرخص المتعلقة بالهاتف في المزاد العلني: بعد التخلي عن مرافقهم الانتاجية، تكتشف الحكومات سعادة بيع سلع نادرة، كالترددات اللاسلكية. وأخيراً أخلاقياً: في عالم تجتاحه المبادىء الجديدة «للشفافية» و«المساءلة»، فإن تكامل الادارة الحرة ـ الرقابة الرسمية، يشكل ضمانة بوجه «المساكنة» غير المشروعة بين الدولة ومشروعاتها الكبيرة.

في مجتمع السوق، تمثل رقابة السلطة ضماناً للمصلحة العامة. إنها تستجيب لمختلف التطلعات. ضمن المنظور الأكثر تواضعاً، يمكن الاكتفاء بالأهداف التقليدية التي يسميها بيروقراطيو بروكسيل «الخدمة الشاملة» ويواصل الفرنسيون تسميتها «الخدمة الاجتماعية»: بصورة أخرى، إنها الحق المتساوي للمواطنين بالحصول على حد أدنى من الاعانات، الخاصة بالتلفون، والكهرباء المنزلية، أياً كانت مناطق سكنهم وحجم إستهلاكهم. أبعد من ذلك، تشكل الرقابة والضبط، نظاماً لقواعد المنافسة، من أجل إلزام الفاعليات المنتجة، بعدم تجاوز مستوى محدداً من

الأسعار، وذلك لحماية المستهلك. ضمن نفس الروحية، يفرض هذا النظام الرقابي نفسه على مستوى نوعية الخدمات، تحت طائلة التغريم، وحتى سحب الرخص. أكثر من ذلك، إن منهجية تعميم الرقابة، تتطلب إحترام قواعد أخلاقية في مجال إختيار المستفيدين من رخص وإجازات الاستثمار: فليس من المطلوب الانتقال من «دولة الجمهور» إلى «الدولة الخاصة»، أي إلى حكومات تسلم المؤسسات العامة إلى مستثمرين أصدقاء، كما حصل في فرنسا وأسبانيا، وحتى في المانيا وبريطانيا، أو عبر تسمية أشخاص مقربين من رجال السلطة على رأس هذه المؤسسات قبل بيعها إلى القطاع الخاص!
ويمكن أن يتعدى طموحنا، إقرار القواعد التي تتعدى مجرى الإشتغال الجيد للخدمات العامة، لجهة المنافسة، نوعية الخدمة، والسعر، إلى غايات وأهداف غير إقتصادية. مثلاً، فرض رسوم على الانتاج السينمائي في فرنسا، أو على مداخيل الاعلانات في التلفزيون البريطاني، من أجل تمويل برنامج ثقافي على القنال 4؛ وربما، إعتماد حصص محددة من البث المرئي والمسموع الأوروبي، لحماية الأغنية الفرنسية. أو إقتطاع بعض المبالغ، حتى لو كانت متواضعة، من مدخول الاعلانات في التلفزيون الفرنسي، بهدف المساعدة على تحديث الصحافة المكتوبة. أو تخصيص بعض الرسوم المحصلة من اليانصيب الوطني البريطاني، لحماية التراث القومي. لنذكر أن قانون لانغ، حول السعر الموحد للكتاب، قد ساهم دون شك، رغم تعارضه مع قواعد عمل السوق، في حماية تعددية التأليف والنشر.
ليس صدفة، أن تصاغ التدابير الضابطة الأكثر طموحاً، أي تلك التي تخاطر في تعديل المجرى العادي للمنافسة، في ميدان الثقافة تحديداً، وذلك بإسم الحس السليم والعقلانية، حيث أن

السوق تدفع باتجاه تجانس المنتجات الثقافية، وهذا يتعارض مع الصالح العام.

لا يوجد حد مبدئياً، لتدخل الدولة الناظم، في ميدان عمل السوق، باسم القيم والأهداف الخاصة بها، طالما لا يؤدي هذا التدخل، من خلال الضرائب والرسوم أو التدابير الأخرى، إلى وضع الفاعليات الاقتصادية «على الأرض». من هنا ينشأ الجدل التاريخي، بين هذه الفعاليات التي تضع في حسابها أولويات المردودية والقدرة على الصمود في حلبة التنافس الدولي، وهي محقة في ذلك، وبين الدولة الناظمة، التي تعمل تحت تأثير مجموعات الضغط، على الحد من طموحات الفعاليات المذكورة.

على المدى الطويل، يمكن أن يطال هذا التوجه، الذي بدىء باختباره في مجال المرئي والمسموع والثقافة، ميدان التعليم، حيث تتولى الدولة تحديد القواعد التي على المؤسسات التعليمية ثانوية كانت أم جامعية احترامها، في سياق تنافسها فيما بينها. بين المنافسة الصريحة والعلنية، المضبوطة بجملة قواعد، وبين الإحتكار المساواتي الذي يستخدم كصمام أمان، التجاوزات والامتيازات والمحسوبيات، فإن النظام الأفضل ليس بالضرورة ذاك الذي يعزز «التفكير التعليمي الآحادي». كذلك في ميدان الصحة العامة، إن تنافساً منظماً، بين صناديق الضمان الصحي، وصناديق التعاضد، والتأمين الخاص، لا يقود بالضرورة إلى «خدمات طبية بسرعات مختلفة»، في حال اعتماد ضوابط دقيقة لعمل المشتغلين في هذا الميدان، بحيث يمنعوا من فصل «القمح عن الزؤان» أي المخاطر المقبولة عن المخاطر غير المقبولة. وعلى الدولة تحديد القواعد الصارمة في هذا الخصوص. ثم على الفاعليات الراغبة للنشاط في هذا الحقل، أن تقرر قبولها أو عدم قبولها بالعمل وفق القواعد المقرة. فإذا خشيت إثقال مردودها بالالتزامات، فما عليها سوى الاستنكاف.

هناك فكرة شائعة، بأن ما سيحل محل الدولة المنتجة والمتوسعة، دولة ناظمة ضعيفة، وهذا يغذي كل الهواجس بشأن دولة السوق. من حيث المبدأ: من الممكن أن تستوي الرقابة الناظمة على أي من المستويات المرغوب بها. وعلى الصراع السياسي أن يحسم فيما بين الراغبين بأواليات ضبط شديدة، تلجم ميول الانتخاب الدارويني للمنافسة، وبين أولئك الذين يفضلون بإسم الفعالية، حداً أدنى من تدخل الدولة. إذا كان مجتمع السوق هو أفقنا، فهو لا يرتدي نموذجاً واحداً.

إضافة لذلك، فإن التطور المفضي إلى المجتمع المذكور، لا يتم ضمن معطيات ثابتة. فكيف يمكننا تصور إقتصار الثورة التقنية الراهنة على تغيير المدى الانتاجي، دون إختراق مجال الخدمات العامة؟ كيف يمكن الاعتقاد بأن الدفعة الإضافية التي أعطتها الانترنت لأواليات السوق ستتوقف عند أبواب القطاع العام؟ كيف يمكن التفكير بأن إمتصاص إقتصاد السوق من قبل مجتمع السوق، الذي إبتدأ لن يتسارع أكثر فأكثر؟ كيف يمكن النظر إلى النقاش التقليدي حول الحقوق الطبيعية للأفراد ـ التعليم، الصحة، الخدمات العامة الأساسية ـ بنفس المنظار؟ من الوهم تخيل إمكانية إستمرار النمو الإقتصادي خلال حقبة جديدة، دون إنعكاس ذلك على حقل الخدمات الاجتماعية العامة.

هناك ضرورات جديدة ستبرز. في مقدمتها، المساواة في الوصول وإتقان تقنيات المعلوماتية الحديثة. فكل ثورة تقنية جديدة تزيد التفاوتات بين المستفيدين منها والآخرين: وهذه الحقيقة البديهية تفرض نفسها أكثر عندما يطال الإنقلاب السريع عالم المعرفة. لقد كان هذا صحيحاً بالنسبة للكهرباء منذ خمسين سنة، وهو يتخذ الآن مضموناً أكثر أهمية مع الانترنت. ما هو اليوم أكثر ضرورة، إيصال شبكة البريد إلى منطقة ريفية، أو إيصال

الانترنت إلى أطفال أحياء منعزلة؟ أي هدف إجتماعي له الأولوية، رصد مساعدات عائلية للمداخيل المتوسطة والعالية، أو دراسة إجراءات إجتماعية موجهة نحو الشرائح الأكثر هشاشة، كي لا تبقى بعيدة عن التحولات الجارية؟ أية سياسة هي أكثر عدالة: الابقاء على الحق المتساوي للجميع في الحصول على هاتف ثابت، في الوقت الذي سيتعدى فيه عدد الهواتف المحمولة عدد الخطوط الثابتة، أو إتخاذ تدابير محددة لتجنب بقاء أقسام واسعة من السكان بعيدة عن شبكة الانترنت؟ إنها بدائل خاطئة، يجيب أنصار الخدمات الاجتماعية التقليدية. نظرياً قد يكون الحق إلى جانبهم، ولكن الممارسة ـ وهم يعرفون ذلك ـ تخطئهم: فرفض إعادة النظر بالحقوق المكتسبة، يؤدي دائماً إلى حصول توزيع غير عادل للحقوق الجديدة.

بمواجهة هذه التحديات، يأتي الجواب شبه التقليدي: سياسة تجهيز للنظام التعليمي؛ مساعدات للسكان ذوي الدخل المحدود من أجل الحصول على حواسيب فردية؛ إجراءات دعم التأهيل في مجال المعلوماتية؛ إنها توجهات أكثر عصرية وأكثر قرباً من منطق «الضبط والتنظيم»، لا تكتمل إلا عبر إيجاد معايير تحول دون الاستئثار بالشبكة، وتضمن فتح البوابات من خلال تشريعات تحمي المصالح العامة، كما هو الحال بالنسبة للتلفزيون على الصعيد الأوروبي.

إن ثورة الإنترنت تتسرب كالزئبق، في كل مسام الاقتصاد العالمي المعاصر؛ ويبدو كأنها تدفع باتجاه إشتغال نقي ومكتمل للسوق؛ إن الفوضى الشاملة تبدو إطاراً لكل ذلك؛ ولكنها ليست سوى مرحلة إنتقالية. فلا بد من إستقرار وإنتظام العملية بمجملها في وقت ما: على المستوى الوطني أولاً، عبر إقرار المبادىء القانونية الملائمة، ثم خاصة على المستوى الأوروبي، حتى لا

يحصل إنفصام بين الاقتصاد القديم حيث السوق والقواعد القانونية مترافقين، وبين الاقتصاد الجديد الذي بات اليوتوبيا الأكثر ليبيرالية، لاقتصاد السوق.

إن الفوران الحالي، النمو السرطاني للشبكة العالمية للاتصالات، سيل المبادرات، فوضى الاقتصاد الالكتروني الجديد، يسمح لمنظري اليبيرالية ـ المتشددة، أن يعلنوا، بصيغة الحتمية التاريخية كما يفعل أنبياء الماركسية، الانتصار النهائي للسوق. ليس هناك ما هو أكثر خطأ من ذلك: فكل قفزة تقنية تترافق بالضرورة مع عملية تدمير خلاق، وإنطلاقة شديدة للسوق؛ لقد حصل هذا مع السكك الحديدية، ثم مع الكهرباء؛ وسيحصل الشيء ذاته مع الانترنت. ولكن مع فارق، أنه ليست الدولة المنتجة، المستولية على شركات السكك الحديدية، وشركات إنتاج وتسويق الكهرباء، هي من سيتولى تملك التقنيات الجديدة، بل الدولة المنظمة والمشرفة. حتى الانصار الأشد حماسة للقطاع العام لا ينجحون في إختراع مهام له على مستوى الاقتصاد الجديد المستند إلى الاتصالية الشاملة: فمن يجرؤ على الافتراض بأن شركة «وانادو» ستبقى فرعاً من فروع مجموعة وطنية؟ من هذه الزاوية نستطيع القول بأن الانترنت تسرع ولادة مجتمع السوق، عبر إندفاعة شديدة للتنافس، ولكن هذه الاندفاعة ستخمد تدريجياً. ليس عبر دخول فاعليات القطاع العام، بل عبر قواعد وقوانين تحمي المصالح العامة، على المستوى الأوروبي، وحتى على المستوى العالمي.

فمع إنطلاقة التقنيات الجديدة، مترافقة بصورة شبه حتمية مع انتصار مجتمع السوق، أصبح السبق الأميركي، أكثر من طبيعي. فنموذجهم المرتكز إلى دينامية نمو قائمة على الفوران الرأسمالي، والمخاطرة الفردية، والتشجيع المتعدد الأشكال للمبادرات

القاعدية، وقبول مبدأ تواتر الفشل المحتمل والنجاح المدوي، والمرونة الكبيرة في العلاقات فيما بين المؤسسات، وبين المؤسسات والمواطنين، وبين المواطنين أنفسهم، كان هو الملائم لاحتياجات المرحلة. ليس التوقع المسبق للثورة التقنية، هو ما سمح للولايات المتحدة باستعادة زخمها، بقدر ما كان التوافق التام بين نموذجها الثقافي، وبين النمط المطلوب لانتشار المعلوماتية، والاتصالية الشاملة.

لقد تكيفت ثقافتها مع الفوردية والتايلورية: بفضل مرونتهم وديناميتهم الطبيعية، نجح الأميركيون في تطوير وتجديد أنظمتهم الانتاجية والاجتماعية باستمرار. ولكن في المقابل كانت المجتمعات الأكثر تراتبية والأكثر جموداً، كالمجتمع الألماني أو الفرنسي أو الياباني، أكثر تطابقاً مع أسلوب التنظيم التايلوري للعمل، والنظرة الفوردية للانتاج، وبطريقة غير مباشرة، مع السياسات الاقتصادية الاجمالية بشأن إعادة التوزيع: فبالواقع كانت هذه السياسات تتطلب، سواء على مستوى الدولة، أو على مستوى القطاع الانتاجي، أو على مستوى المؤسسة، نظاماً مركزياً للإدارة، شبه عسكري، يعتمد البنى العمودية.

لقد كان النموذج الأميركي «مرناً» بما يكفي ليستوعب ضرورات كهذه. ولكن طبيعته العميقة كانت ترتاح أكثر للصلات الأفقية، للتعديلات المتسارعة، لتفضيل الفرد على المؤسسة، والمؤسسة الصغيرة على المؤسسة الكبيرة، وحركة البورصة على البنى الاقتصادية شبه العسكرية، والشبكة على الهرم. لذا يبدو إقتصاد الاتصالات وكأنه إخترع خصيصاً ليلائم المجتمع الأميركي. فعلى الأوروبيين واليابانيين أن يبذلوا، ومنذ الآن، جهداً للتكيف مع مقتضيات الاقتصاد الجديد، شبيهاً بذاك الذي بذله الأميركيون للتكيف مع ضغوط الأساليب الفوردية والتايلورية.

حتى قبل إنتشار الانترنت ووسائل الاتصال الشاملة، كان مجتمع السوق قد بدأ بقضم وإستيعاب إقتصاد السوق: لقد ساهم في ذلك، العولمة، صعود الفردية، فشل الحلول الاشتراكية ـ الديمقراطية حيال تصاعد البطالة. وسط فيض التقنيات الجديدة، وإتساع المنافسة الدولية، لم يعد باستطاعة دولنا الهرمة، حتى مجرد إختيار، كما في السابق، الابطاء والتسكع. فإما أن يتعاملوا مع أنفسهم كمجتمعات سوق حقيقية وأصيلة، وبالتالي يسيطروا على أواليات عملها؛ أو أن يهربوا من هذه الحقيقة، ويتعرضوا لمفاعيلها الأشد قسوة، وبعد عن العدالة. إن نكون «موضوعاً» للتاريخ أو «فاعلين» له، هذا هو السؤال؟ إنه مطروح دائماً، ولكن هذه المرة، سيكون الثمن الاقتصادي، السياسي، المؤسساتي، والسيكولوجي، أكبر، في حال بقينا «موضوعاً» للتاريخ.

الفصل الثامن

نموذج واحد،

أم نماذج عدة؟

عند هذا الحد، لابد لعرضنا السينمائي من أن يتوقف لبرهة: ما هي الحقائق المؤكدة؟ ما هي الشكوك؟ ما هي الالتباسات؟ حقيقة ثابتة: هناك ثورة رأسمالية جارية حالياً، وهي ثمرة توافق غير منظور، بين إنتصار إقتصاد السوق على النطاق العالمي، وتسارع العولمة، مالياً، تقنياً، وتجارياً، إضافة لفورة على صعيد تقنيات المعلوماتية والاتصالات، توازي تأثيراتها تلك التي ظهرت مع إكتشاف السكك الحديدية والكهرباء.

حقيقة ثابتة: هناك «نمط رأسمالي جديد» يأخذ مكانه في التاريخ؛ فرأسمالية المساهمة تحل تدريجياً محل الرأسمالية الادارية، بقيادة فاعلان جديدان: المساهمون والمستهلكون. وبما أنهم غالباً أنفسهم، فهم يسلكون ذات المسلك في الحالتين، طالبين من الرأسمال الحد الأقصى من المردودية، وأفضل تناسب ممكن بين جودة السلعة وسعرها.

حقيقة ثابتة: بما يتعدى المعلوماتية البحتة، فإن ثورة المعلوماتية الراهنة المندمجة بثورة الاتصالات، تفتح الباب أمام دورة نمو طويلة، لأنها في ذات الوقت، تطور فعالية العرض، وتوسع نطاق الطلب. فلا الاهتزازات المالية التي لا يمكن تجنبها كلياً، ولا

الركود المتقطع الذي يمكن توقعه إقتصادياً، سيحولان دون هذا التطور الطويل المدى.

حقيقة ثابتة أيضاً: إن رأسمالية المساهمة الجديدة، تلقي بالدولة، وبالنقابات، وبالتوازنات الاجتماعية التي انتجت بطول أناة منذ العام 1945، على الأرض. ولكنها مع ذلك تبدو عاجزة عن فرض ديكتاتوريتها. فهناك قوى موازنة تأكد حضورها يوماً بعد يوم، وتتمثل بالتحالف فيما بين، القضاء، وسائل الاعلام، والرأي العام، التي تمارس ضغطاً أقل تعييناً من ذاك الذي كانت تفرضه الدولة على الفاعليات الاقتصادية، ولكنه أفعل أثراً.

حقيقة ثابتة أخيرة: إن قواعد السوق، وبالتحديد أواليات المنافسة، ومقارنة الميزات التفاضلية، تخترق مساحات أوسع فأوسع من الحيز الاجتماعي. ويتحول المجتمع بالتالي، بالرضى أو بالإكراه، إلى مجتمع سوق.

هكذا يتشكل المشهد الذي يفرض نفسه. فهل يترك مجالاً لثغرة أو غموض ما؟ من المؤكد أن الفجوات والشكوك ليست قليلة بما يحد من المنحى القدري، الذي يبدو لأول وهلة، أن هذه الثورة تندفع في مجراه.

فهنا تتبدى إزدواجية الرأسمالية، فهي في ذات الوقت، متسلطة وديمقراطية، مهووسة بالمردودية ولكنها شفافة، محكومة بوزن المساهمين ولكنها متحررة من الافراط في السلطة ومحصنة بوجه لعبة الضغوط التقليدية.

في إطار هذا الواقع الجديد تعود العلاقات بين الرأسمالية والعمل، التي لم تجد بعد توازنها، إلى الواجهة. فبفعل تعمق التفاوتات الاجتماعية، وضغوط الحاجة لمردودية أعلى فأعلى، تتجه الطبقات الاجتماعية، بعد أن تقاربت نسبياً طوال الخمسين سنة الماضية، إلى التباعد من جديد. لذا تظهر إنشقاقات

وتفسخات وتوترات إجتماعية جديدة، ولكن في المقابل تبرز إحتمالات تسوية جديدة ترتكز إلى تقاسم أكثر عقلانية للثورة العامة، يحد من تفاقم الصراعات الاجتماعية، كما تستند إلى حوار متجدد داخل المجتمع حول جملة قيم أخلاقية وثقافية تعيد صياغة وحدته، وتحد من تناقضاته.

وفوق ذلك كله، تبرز نخبة جديدة، يرتبط ظهورها بالتحولات التقنية وإنتصار الرأسمال المالي، وليس معروفاً بعد دورها المستقبلي: هل ستتحول إلى طبقة سائدة جديدة، أم تكتفي بالتفرغ لجمع الأرباح والتمتع بها، بعيداً عن طموحات السلطة السياسية؟

في التحليل الأخير، هناك مسار يقود إلى مجتمع سوق: منتظم إلى حد ما، متماسك إلى حد ما، وعادل إلى حد ما.

كل شيء يدفع للاعتقاد بقيام نموذج واحد، ولكن تنوع الظروف وتنوع الضغوط الملموسة، ترجح السير باتجاه نماذج مختلفة إلى حد ما. ليس الرهان مسألة هامشية. فمن منظور الحرية الجماعية، يصح التساؤل: هل أن مستقبلنا محدد سلفاً، أم أننا ما زلنا أحراراً في صياغته؟ ومن منظور الفعل: هل يقتصر دورنا على مجرد استباق مفاعيل ومستلزمات رأسمالية المساهمة، أم بإمكاننا إتقان لعبة الجودو، بحيث نستفيد من نقاط ضعف الخصم، لتحقق الاختراقات الضرورية؟ ومن منظور أيديولوجي: إذا كان هناك فعلاً، نموذج ساحق، فهل باتت نهاية التاريخ التي طالما وعدنا بها، واقعاً محتملاً هذه المرة؟ ومن منظور سياسي: هل بقي أمام رجال الدولة مجال للاختيار، بين تبريرات إستسلامهم أمام القوى التي تسحقهم، وبين اختراع فرص غير متوقعة للمناورة في نطاق الحيز المتبقي لهم؟ أي هل نحن أمام نموذج، واحد أم نماذج متعددة؟

حتى الآن ما زال التنوع سائداً: بفعل مستويات التطور

المختلفة؛ وبفعل التراثات الثقافية المتعددة. إن ذلك لا يفصل الغرب عن الشرق، والدول الغنية عن الدول الفقيرة فقط؛ بل يترك بصماته في قلب البلدان الغربية ذاتها. إن التمايزات تبلغ حداً تصبح معه مضرباً للمثل. إن الولايات المتحدة، الفعالة وغير المساواتية، الدينامية وغير التوحيدية، تخلق في الوقت عينه، أبناء الوول ستريت الفائقي الغنى، والعمال المعدمين، هؤلاء الذين ينجون من البطالة، ولكنهم يتقاضون أجوراً أدنى من تلك التي يحصل عليها الفرنسيون الذين يتلقون معونات من إتحاد العمل في الصناعة والتجارة (edic[50]). لقد إختارت أوروبا توازناً مختلفاً بين المنافسة والحماية، بين السوق والتضامن الاجتماعي، مع اقتطاعات ضريبية أعلى. لقد اختارت دولة رعاية أكثر طموحاً، ولكن هل تستطيع الاستمرار في تحمل عبء ملايين العاطلين عن العمل، إذا واصلت إهمالها لضرورات الفاعلية وضغوط المنافسة الدولية؟ حتى في قلب أوروبا، تبدو التوازنات الاقتصادية ـ الاجتماعية كثيرة التنوع. فهناك خصوصيَّات بمقدار ما هنالك من بلدان... مثلاً البلاد ـ الواطئة، تجمع الغنى، إلى معدل منخفض للبطالة، إلى حماية إجتماعية واسعة، وذلك منذ العام 1983، حيث عقدت الحكومة، والنقابات، ورجال الأعمال، مقايضة شملت زيادة فرص العمل وخفضاً عاماً على الأجور؛ لقد مثلت هذه الصفقة معادلة جذابة اختفى منها بكل بساطة آلاف المعاقين المزيفين من إحصاءات البطالة... في البرتغال، حيث يندفع السكان بقوة إلى الشغل، وحيث معدلات الأجور ملائمة، تسود العمالة الكاملة. في إسبانيا لا يفسر، ترافق الدينامية والحيوية الاقتصادية مع معدل مرتفع للبطالة يبلغ 15%، سوى باتساع العمل غير الشرعي. أما

---

[50] Unedic : إتحاد العمل في الصناعة والتجارة.

إيطاليا، فتجمع الشمال الأكثر غنى، والأكثر إزدهاراً، من أفضل المناطق الألمانية، إلى جنوب متخلف عاجز عن تأمين العمل لسكانه لولا الاعتماد الواسع على النشاطات غير المشروعة. وكذلك تعيش المانيا تناقضاً، بين أقاليمها الغربية التي تبقى رغم حجم الاقتطاعات الموجهة لتمويل إعادة هيكلة الشرق، نموذجاً للازدهار والفعالية، والضمانات الاجتماعية، وبين أقاليمها الشرقية التي ما زالت تعاني، قصوراً في القدرة التنافسية، وبالتالي من بطالة مستمرة.

وماذا بشأن فرنسا؟ قبل الازدهار الاقتصادي الراهن، كانت قد نجحت في تحقيق «مواصفات غريبة»؛ فروقات إجتماعية ذات سمة أميركية، وإقتطاعات ضريبية، ذات سمة أميركية كذلك؛ وتضامن إجتماعي على الطريقة السويدية، ممول بدوره على الطريقة السويدية. ولكن التمايزات الاجتماعية على الطريقة الأميركية، مع نظام ضرائبي يستوحي النظام السويدي، تولد حالة غير محتملة. ومع ذلك، هذه هي حالتنا منذ عشرين عاماً وحتى الآن.

أما بريطانيا، المستقرة في المحيط الأطلسي بعيداً عن القارة الأوروبية، فقد اخترعت توازناً يقع على منتصف الطريق بين النموذج الأميركي والنموذج الأوروبي. هذا التوازن يتضمن معدل بطالة منخفض، مترافق بانسحاب مبكر لليد العاملة من سوق العمل، مقارنة بالدول الأخرى. إنطلاقاً من هذا العرض الشامل للحالة على النطاق الأوروبي، تظهر فكرة النموذج الواحد عبثية. إن الحقيقة هي دائماً أكثر تعقيداً. بالطبع، من الممكن الاستناد إلى اعتبارات أخرى، لاعطاء إنطباع بأننا نتجه نحو نموذج واحد. وهكذا بشأن الولايات المتحدة مثلاً، يمكن الرد على مقولة التمايزات الاجتماعية وغياب الضمانات العامة، بالقول: إن النمو المتواصل خلال السنوات العشر الأخيرة، قد عدل وضعية

الأقليات؛ لقد ساهم في ولادة برجوازية سوداء وأخرى أسبانية، التحقتا منذ الآن بالطبقة الوسطى؛ أما النقص في إعادة التوزيع فقد قلصت آثاره بفضل المساعدات الاجتماعية الممنوحة من قبل المؤسسات. وهذا ما يحصل منذ الآن في أوروبا، حيث تلعب الاقتطاعات الاجتماعية ذات الدور. وإذا كانت هناك بعقة سوداء باقية على اللوحة الأميركية، متمثلة بملايين من المواطنين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر، فهم ليسوا أكثر من أولئك الذين تعجز دول الرعاية، في البلدان الإشتراكية ـ الديمقراطية الأوروبية، عن إستيعابهم.

كذلك، لا بد من النظر بصورة نسبية إلى الجدل المزمن حول الاقتطاعات الاجتماعية في المجتمعات الأوروبية: فعندما تضاف، في المانيا مثلاً، قيمة تعويضات نهاية الخدمة التي تقدمها المؤسسات على قاعدة عقود العمل المبرمة، إلى التعويضات الاجتماعية التقليدية، يتقلص الفارق مع الوضع الفرنسي بمقدار محسوس. يمكن قول الشيء ذاته بالنسبة للنفقات الصحية في الولايات المتحدة: إن جمع التعويضات الاجتماعية مع المساعدات التي تقدمها المؤسسات مباشرة، تصبح الأرقام قريبة لتلك السائدة في القارة الأوروبية. حتى في مجال البطالة، يمكن إظهار الالتباسات: فالمعجزة الهولندية تبدو أقل لمعاناً إذا أخذنا بعين الاعتبار، العاجزين عن العمل المزيفين، وكذلك في باقي الدول الاسكندنافية.

الافتراض بأن الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، أو إسبانيا تسير الآن على النمط ذاته، هو افتراض مغلوط، ولكن لا ينبغي المبالغة بالتمايزات، بدافع ثقافي يهدف إقناع الأخصام بعدم وجود «الفكر الآحادي»، وبتنوع النماذج. يمكن قراءة معايير ماستريخت بنفس الأسلوب، وقد باتت ضوابط «معاهدة ثبات النمو»: إن الحد الأقصى للعجز المسموح به هو 3% من الناتج الوطني

الخام، ولكن يمكن إحترام هذه النسبة مع 35% واردات و38% نفقات، أو 50% واردات و53% نفقات. ولكن بالتأكيد، كل من الحالتين تتوافق مع عقد إجتماعي مختلف عن الأخرى، وتوازنات مختلفة فيما بين الفعالية والتضامن. ضمن رؤية سكونية الوضع، يسمح هذا البرهان لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي باتباع طريقها الخاص، ولكن ضمن منظور دينامي يختلف التشخيص. إذ يوجد في نطاق الفضاء النقدي الواحد، ميل لتقارب معدلات الاقتطاع، على المدى الطويل، وذلك تحت طائلة إستثارة توترات قوية على مستوى فرص المزاحمة. والكل يعرف، أن هذا هو السبب الكامن وراء الضغوط التي يتعرض لها النظام الفرنسي: فليس أمامه، من أجل خفض الاقتطاعات الضريبية، سوى حل واحد يتمثل بخفض النفقات العامة. وهكذا نرى أن الواقعة ذاتها، تدعم فكرة تعدد النماذج إذا نظرنا إليها من زاوية معينة، وتدعم فكرة النموذج الواحد إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى.

هذه الازدواجية في المضامين، كانت وراء محاولات أيديولوجية عديدة لتحديد، طريق ثالث، حسب تعبير أنطوني جيدنز. كل هذه المحاولات تنطلق من فرضية عدم القدرة على تحليل العالم المعاصر، إستناداً إلى المقاربات التقليدية يسارية كانت أم يمينية. فمعايير هذه المقاربات لا تصمد أمام غربال الحقيقة. وبما أن تصنيفات الأمس الثقافية، لم تعد صالحة لفهم العالم المعاصر، فإنه لم يبق سوى ممر واحد للتحليل. إنه تقديس العصرنة وتحويلها إلى هدف أوحد. إن ذلك يسمح بإسم قوة الوقائع، فرض قاعدة وحيدة لكل السياسات الممكنة: وكل من يخرج عن هذه القاعدة يمكن اعتباره متخلفاً. إن طوني بلير، من بين القادة الحاليين، هو من دفع هذه المقاربة إلى حدها الأقصى. ملاقياً بذلك، دون أن يدري، فاليري جيسكار ديستان، الذي سبقه

إلى إطروحته بثلاثين سنة، حيث أن الاثنين ينطلقان من ذات الفرضية: وجود طبقة وسطى ضخمة تحمل رسالة قيادة المجتمع بأكمله. إنطلاقاً من هذه الفرضية، تصبح مهمة السياسية تجميع القوى المبتعدة مؤقتاً، حول هذه الكتلة الوسطى. ولكن إذا تبين أن نقطة الانطلاق، أي وجود طبقة وسطى بهذه المواصفات، غير متوفرة، فإن فكرة «الطريق الثالث» تولد ميتة.

رغم مظهرها الحداثوي، فإن نظرية «الطريق الثالث»، هي نسخة طبق الأصل عن المجادلات الايديولوجية التي طبعت القرن العشرين: إنها تفتش عن نقطة تقاطع بين الاشتراكية ـ الديمقراطية والليبيرالية، وكأن الواحدة منهما أو الأخرى، تعبر عن بديل أيديولوجي دائم. من هنا النقاش المتكرر: إقتطاع أقل أو أكثر؛ إعادة توزيع أقل أو أكثر؛ مساواة أقل أو أكثر؛ تخصيص أقل أو أكثر؛ دولة أقل أو أكثر؛ رعاية إجتماعية أقل أو أكثر؛ خدمات عامة أقل أو أكثر... ولكن ليس حول هذه القضايا، تتمحور الانقسامات الجديدة. فنحن ندخل عصراً تتعزز فيه الحريات الفردية، ويترسخ فيه الاقتصاد الحر، ولكن لن تغيب منه دولة الرعاية. فربما استندت إلى مكتسباته وثبات نموه الاقتصادي، من أجل مواصلة وتطوير دورها.

لا يوجد ما يكبح التأكيد المتزايد للحقوق المدنية. فمنذ اليوم يبدو المجتمع جاهزاً لمنح الأفراد كامل الحق في التصرف الفردي الحر. لم يعد هناك قدرة لاستمرار أي محرم من المحرمات المقدسة أو الموروثة. يشهد على ذلك الاعتراف بحقوق مثليي الجنس: لقد إهتاجت الطبقة السياسية في فرنسا بشأن عقد التضامن المدن(PACS[51])؛ أمّا المجتمع المدني فقد تقبلها دون

---

[51] PACS : عقد يتم بين راشدين من جنسين مختلفين، أو من نفس الجنس، للعيش بصورة مشتركة.

تردد، وباتت الصفحة الاجتماعية في الفيغارو، الملجأ الأبرز للبرجوازية التقليدية، تتلقى إعلانات لإجراء عقود تضامن مدني، كما تتلقى الدعوات لحفلات الزفاف في كنيسة القديس توما الاكويني. وباتت تطرح إمكانية تبني مثليي الجنس للأطفال: هناك سدود ما تزال قائمة بوجه ذلك، ولكننا نستطيع الرهان بأنها ستنهار. وهكذا تتأكد حقوق الأفراد، باتباع أي نمط من أنماط العيش، وباتت القاعدة الأساسية التي لا يجوز تجاوزها؛ «ممنوع أن يمنع»: إن الهاجس القديم لسنوات 68، بات حقيقة قائمة.

ليبيرالية حيال الفرد، وكما نعرف، أيضاً، حيال الاقتصاد. فلا جدوى من تكرار اللازمة حول الاندفاع المستمر دون توقف باتجاه الخصخصة، وإنتصار السوق، والانتظام الذاتي للعالم بواسطة الانترنت: إن الاطار قد رسم. ولكن هذا العالم الليبيرالي لن يسحق دولة الرعاية. حتى لو كانت الضغوط عنيفة، فإن هذه الدولة غير قابلة للتدمير؛ فلن تنهار كما ستنهار الحدود الجمركية أو المنظمات التعاونية العتيقة. إن دورة النمو الطويلة القادمة ستخفف الضغوط المالية المتوقعة. حتى لو خضعت لاصلاحات، ولإعادة هيكلة غير مؤكدة، حتى لو انتزع القطاع الخاص منها، عدة وظائف من وظائفها، فإن دولة الرعاية ستنجح في البقاء. لذا يبدو النقاش عقيماً. إنها أكثر مرونة مما يبدو للوهلة الأولى، فدولة الرعاية لا تتوقف عن جعل مبادىء العدالة والمساواة ممهورة بختمها: إن إصلاح قانون تعويضات البطالة، حتى لو توقف مؤقتاً، يبرز لأول مرة التوازن المطلوب بين حقوق العاطل عن العمل، وبين واجباته. تستطيع دولة الرعاية ضمان مستقبلها لعدة عقود قادمة، من خلال إدخال حد أدنى من العدالة ومن خلال حسن إدارة التدفقات المالية المتأتية عن دورة النمو المستمرة. فليس عند حدود مثلث الحقوق الفردية، الحريات

الاقتصادية، وإعادة التوزيع، ترتسم حالياً خطوط المواجهة الأيديولوجية، وهذا على عكس تأكيدات أنصار «الطريق الثالث». فعلى هذا المستوى، يصبح الخيار بين النموذج الواحد والنماذج المتعددة، مجرد منافسة بلاغية: حيث من الممكن الانحياز لهذا الخيار أو لذاك، بذات الاقتناع أو بذات العدائية.

ستبرز البدائل تدريجياً، وتغذي السجال لحسن الحظ، ولكنها ستتناول عناصر خلاف جديدة. وستتبلور الاتجاهات حول النماذج الثقافية والاقتصادية والسياسية المتعددة، تبعاً للخيارات المختلفة، وستمحو شعائر المواجهات السابقة بين الليبيرالية والاشتراكية ـ الديمقراطية، كما تمحو أمواج البحر آثار الأقدام على شاطىء رملي. إن إيماني بالعدد الذهبي، يدفعني لذكر سبعة رهانات.

الرهان الأول: إنه الأهم بالنسبة للنظام الليبيرالي العالمي: إنه يتعلق بشدة ما يسميه الفرنسيون، ضبط التوازنات، والانكلو ـ ساكسون، فن الادارة. لم نتجاوز بعد «ظاهرة سياتل»: إن أولئك الذين عارضوا القوة الجبارة لمنظمة التجارة العالمية، كان عليهم على العكس من ذلك، المطالبة بتعزيز سلطاتها. كذلك أخصام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كان عليهم أن يكونوا من أوائل المدافعين عنهما. فهم معادون للسوق، موسوسون بالامبريالية الأميركية، قلقون من حرية المبادلات، مرعوبون من تحركات الرساميل، يحلمون بالخيار بين النظام الراهن ونظام آخر متخلف ورجعي. أنهم لا يفهمون بأنه ليس هناك سوى صيغتين لبديل أوحد: إما سوق منظمة بهذا القدر أو ذاك؛ وإما سوق فوضوية أي قانون الغابة. ولكن أخذاً بعين الاعتبار «الانقلاب الاعلامي»، فقد نجح أعداء العولمة، بفرض إرهاب فكري على وسائل الاعلام، بحيث حولوا كل ليبيرالي إلى وحش نهم للربح ـ إنه لب «عملية الاحتيال الثقافية» التي يقوم بها بعض «يسار

اليسار» في فرنسا ـ حيث بات من المستحيل إقامة حوار عقلاني حول هذه المسألة. الا تدرك المنظمات غير الحكومية، بأن أهدافها تقتضي ليس، ضبطاً أقل، بل على العكس من ذلك، المزيد من الضبط والتنظيم؟ عليها أن تكون في مقدمة المطالبين بتعزيز المؤسسات العالمية القائمة ـ منظمة التجارة العالمية (OMC) ، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ـ وأن تصبح هذه المؤسسات أكثر إستقلالية حيال مساهميها الأساسيين، وأن تطالب كذلك بإقامة مؤسسات شبيهة تعنى بالبيئة، والصحة، والأغذية، وأن تأمل بأن يترافق التطور التدريجي للقضاء الجزائي الدولي، بتطور مواز على صعيد القضاء المدني.

إن رأسمالية المساهمة الجديدة لا تشغل بصورة جيدة، كما رأينا، بغياب سلطات مضادة، ولكن الدول تخلت عن دورها هذا للثالوث: رأي عام ـ قضاء ـ وسائل إعلام. لقد تثبت هذا الثالوث على المستوى الوطني، وهو في طريقه للتثبت على المستوى العالمي. إن المناضلين «المعادين للعولمة» يستطيعون الاعلان عن هذه الحقيقة، حيث أنهم جزء من هذا التحالف، حتى لو لم يدركوا ذلك بصورة واعية. ولكنهم يفضلون المطالبة بتدخل الدول، إنطلاقاً من ردود فعل ثقافية، علماً بأن هذا التدخل قليل الاحتمال... فهؤلاء المناضلون المتحررون من الأعراض الوطنية، المستندين إلى أطر منظمة ومستقلة، الحائزين على سلطات ردع، والقادرين على التكامل عبر تشكيلات دولية، يبدون قادرين على لعب دور القاضي الوطني، في مواجهة فاعليات العولمة. لا يمكن إعتبار الإنخراط في طريق كهذا، خياراً هامشياً.

إن خط الانقسام يتبلور أكثر فأكثر بين المتعلقين بمفاهيم الماضي الخاصة بأواليات الضبط على النطاق الوطني، والذين

يتحولون عملياً إلى أنصار عدم ـ الضبط، مضافاً إليهم مجموعة الايديولوجيين الليبيراليين، وكل من لهم مصلحة في حد أدنى من القواعد الناظمة، وكلهم يعارض أي شكل من أشكال السلطة المافوق قومية، وبين أنصار الرأسمالية المعولمة المضبوطة بسلطات ـ مضادة ذات امتداد عالمي. إن الصورة باتت مرتسمة على المستوى الأيديولوجي، أولاً في المجال الديبلوماسي والاستراتيجي: حق التدخل، سياسات العقوبات، إتفاقات روما حول محكمة الجزاء الدولية، كلها تشكل المراحل الأولى على طريق إقامة حد أدنى من العقلانية الدولية. إن الذين يرتاحون لنشوء هذه «الأممية»، هم أنفسهم يكونون غالباً أخصامها على الصعيد الاقتصادي والمالي.

ولكن الصراع الحقيقي سيتمحور حول: تقوية المؤسسات القائمة، إقامة مؤسسات ضابطة على الصعيد العالمي، شبيهة بتلك القائمة على الصعيد الوطني، تعنى بشؤون المنافسة، السلوك المالي، البيئة، الصحة، الأخلاقيات الطبية. يعتبر المتشائمون ذلك، يوتوبيا. يضيف أنصار السيادة الوطنية، إنها مجرد تضليل. يعلق السياسيون قصيرو النظر، إنها خداع ـ نظر. ليس هناك ما هو أكثر خطأ من هذه الأحكام. حول توجهات كهذه، يمكن تعبئة الرأي العام الأميركي، أو على الأقل قسماً منه. بالنسبة للمعتادين على الثقافة الانكلو ـ ساكسونية، تبدو الاشكالية أليفة: ينبغي للسوق والقانون، أن يتقدما سوية؛ إن مجموعات الضغط المناضلة من أجل المصلحة العامة تدفع باتجاه إقرار التشريعات المناسبة لتأمين الحماية. وتؤدي هذه بدورها لانشاء الهيئات القضائية المخولة بالاشراف على تطبيقها. إن قاعدة «دعه يعمل»، لا تمثل سوى وجه واحد من الليبيرالية الانكلو ـ أميركية؛ يوجد أوجه أخرى، تعكس رغبات قوية في الضبط: وبيل غايتس يعرف بعضاً منها!

لا شك، أن الانتقال من الرأسمالية الوطنية إلى الرأسمالية المعولمة سيترافق بولادة قوى ـ مضادة على النطاق العالمي. بمعنى ما ستكون تيارات سياسية شبيهة بتلك الموجودة حالياً في الولايات المتحدة، ولكن على نطاق أشمل. فهناك من يطرح في أميركا موضوع الادارة العالمية ضمن المفاهيم الحديثة، إلى جانب «الجمهوريين» المهتمين بمصالح «الرأسمال الكبير» والساعين إلى أدنى حد ممكن من أواليات الضبط والمراقبة، وإلى جانب «الديمقراطيين» المستعدين من وقت لآخر لاقرار قوانين تحد من الجموح الطبيعي للسوق.

بالتأكيد، إن رصد خطوط الانقسام هذه داخل الرأي العام العالمي يبدو اليوم شبه مستحيل، ولكن إذا أصغينا جيداً للطروحات والأفكار المتداولة بصورة خافتة، خلال النقاشات، والمؤتمرات، واللقاءات، التي تشكل بوتقات صياغة الايديولوجيات المستقبلية، للمحنا مؤشرات أولية لما سيجري على مسرح الثقافة والأيديولوجيا. هؤلاء «الجمهوريون» وهؤلاء «الديمقراطيون»، الذين سيبرزون في مختلف البلدان الغنية، لن يتخذوا لأنفسهم هذين الاسمين العتيقين؛ ولن ينتسبوا إلى منظمات سياسية على المستوى العالمي؛ لن يعلنوا قربهم سوى بحذر، ولكنهم سيظهرون إشارات تواطؤ؛ سيلقون خطابات متقاربة؛ سيستعملون نفس الاستعارات؛ سينشئون فضاءات سياسية إفتراضية مرنة بعيدة عن الانتظامات السياسية التقليدية بعد الانترنت عن آلات نسخ المنشورات والبيانات في العهود السابقة.

الرهان الثاني: يتعلق بدوره، بموضوع الرقابة والضبط، ولكنه يتناول الوضع الأوروبي: أية أوروبا سترافق المرحلة الرأسمالية الجديدة؟ سيكون من قبيل الانحراف الماركسي التقليدي توقع إفراز الرأسمالية الجديدة ميكانيكياً نظاماً مؤسساتياً أوروبياً جديداً.

فليست الرأسمالية الادارية هي من أقام أوروبا الستة، بل إرادة سياسية. اليوم، وزعت أوراق اللعب بطريقة مختلفة، فمع تطور التشريع الأوروبي باتجاه فيديرالي يستوحي التقليد الانكلوساكسوني، مع إيجاد أواليات ضبط قوية على مستوى هيئة بروكسيل، وخاصة في مجالات المنافسة الاقتصادية والبيئة، والصحة العامة، الخ... إضافة لقوة الجذب التي يمثلها اليورو، فقد بات المدى الأوروبي مزوداً، على نسق العالم الأميركي، بأدوات تمكنه من إستيعاب ضغوط العولمة. ولا تقتصر المعادلة الأوروبية على هذا البعد فقط: فتقارب وتقاطع المشاريع العسكرية، وتشابه ردود الفعل حيال المبادرات الأميركية، تشير إلى دينامية ذات طابع سياسي. في المقابل، تساهم الصعوبات الادارية المتعلقة بتوسيع الاتحاد، وإعادة ترتيب العلاقات بين هيئة بروكسيل، والبرلمان ومجلس الوزراء، وبروز معارضة شعبوية معادية لبروكسيل، في تراجع، لا يمكن أن يكون الرد عليه إلا سياسياً. وهكذا يطرح السجال نفسه على المستوى الأوروبي بصيغ تختلف نوعاً ما، عما يطرح على الصعيد الأشمل.

في أوروبا، لا يقتصر الوضع على رأي عام هو في طريق التشكل، تتضح إهتماماته وأهدافه تدريجياً، ووسائل إعلام تتحول إلى سلطات مضادة ملتزمة، وهيئات قضائية تزداد فعالية. إن علاجات كهذه، تبدو الوحيدة المناسبة في مجال معولم يفتقر إلى أية دينامية سياسية فاعلة. أما على المسرح الأوروبي، فالسياسة لها وقعها. لذا فأوروبا قادرة على الإقلاع أسرع، وأبعد، وأقوى. إستناداً إلى وجهة النظر، هل هناك تأكيد لقوة الفعل السياسي بوجه قوة الأسواق، أفضل من قرار خلق اليورو؟ إن هذا القرار ليس قراراً مضاداً للأسواق، بالتأكيد: إنه عملية بناء متقنة، متوافقة مع معايير ماستريخت، ومع مصالح هذه الأسواق، بصورة تسمح

لمشروع العملة الموحدة البروميثيوسي ببلوغ غايته القصوى. وفي النهاية، شكل هذا الانتصار السياسي، فجيعة للمراقبين الأميركيين وفلسفتهم للتاريخ التي كانت تقودهم إلى رؤية تشاؤمية حول المسألة: فكم صاغت الصحافة الأميركية، بين 1994 و1998، من عناوين، وقد بلغت الآلاف، لتبرز صعوبات الوحدة النقدية في أوروبا، وكأنها كانت بحاجة لتطمئن نفسها إلى محدودية الإرادة السياسية الأوروبية، قبل أن تضطرها الوقائع، للتراجع والاستسلام؟

اليوم، يعود الرهان مجدداً ليتخذ طابعاً سياسياً. إن الصدى الذي لقيه خطاب جوشكا فيشر يشهد على ذلك، ليس بسبب أفكاره المطروحة، وكلها معروفة حول البناء الفيديرالي، بل بسبب رغبته بإعادة الألق السياسي للفكرة الأوروبية. والغريب فعلاً أن كل حكماء «الارادوية السياسية»، وقفوا تحت قوس قزح في الجهة المعادية لأوروبا الموحدة، بينما تثبت التجربة، أن بناء أوروبا، هو الميدان الوحيد الذي يتأكد فيه أن السياسة ما زالت تصنع «التاريخ». فكما أن المناضلين الأكثر عداءً للعولمة، كان من المفترض منطقياً، أن يكونوا المدافعين المتحمسين عن منظمة التجارة وصندوق النقد الدولي، كان من المفترض أيضاً، أن يكون أنصار «السياسة كل شيء» مقاتلين في سبيل أوروبا الأكثر إندماجاً: حيث أن هذا هو الإثبات العملي على فعالية السياسية، إضافة إلى كونه يعزز هذه الفعالية. إن المجتمع الحديث يتسلى بالإكثار من هذه الأمثلة في الاستخدام المعاكس للوسائل.

سيبقى الرهان الأوروبي في فرنسا، كما كان دائماً، معياراً حاسماً للمواقف. فكيف تتوزع القوى على هذا الصعيد؟ من جهة، يقف الليبيراليون الرافضون بشدة لأدنى رقابة ناظمة، وسيبقون معادين لأي تقدم نحو الفدرالية، كما كانوا تجاه اليورو،

بإسم رفض مبدأ «الانشائية»: بالنسبة لهم، تعتبر كل عملية بناء مرتكزة إلى إرادة جماعية، وليس إلى عوامل السوق، عملية فاشلة بالضرورة. ويقف إلى جانبهم الصف الطويل من المعادين للفكرة الأوروبية، إنطلاقاً من عدائهم للرأسمالية، معتبرين أن توحيد أوروبا خطأها الذي لا يغتفر. يضاف إليهم المتحمسون للسيادة الوطنية، الرافضون أن يروا في أوروبا، كما كان يقول الجنرال ديغول، «رافعة أرخميدس» بيد فرنسا. وأخيراً اليساريون الباحثون عن المؤامرات الشيطانية، والتعاونيات الخائفة من خسارة الرعاية التي تتلقاها. في المقابل، تقف النخب المؤيدة للبناء الأوروبي على أساس فدرالي، وعلى أساس اقتصاد السوق، مستندة إلى قناعتها بأن ذلك يضمن أفضل إدارة شفافة وفعالة للمجتمعات الأوروبية المختلفة.

إن هذا الانقسام ليس على وشك الزوال. بل ستضاف إليه إنقسامات أخرى. بين إنصار الهويات المحلية أو المناطقية الذين يرون في الاتحاد الأوروبي ألد أخصامهم، وبين أولئك المتعلقين مثلهم بجذورهم وتقاليدهم، كالكاتالان مثلاً، ولكنهم يرون في أوروبا أفضل وسيلة لحمايتهم من وطأة المتسلط المباشر عليهم، المتمثل بالدولة ـ الأمة. بين المتزمتين القابلين بأوروبا الموحدة عسكرياً وديبلوماسياً، دون المرور بالوحدة الاقتصادية والنقدية، وبين المدافعين عن تكامل الأسواق الوطنية، كأفضل ضامن للاستقلالية الوطنية في ميادين (الديبلوماسية والدفاع). وكذلك، بين الداعين للتبادل الحر للسلع والخدمات باستثناء الأشخاص، مما يسمح بالحاق تركيا بالمغامرة، وبين الداعين إلى وحدة السوق بالنسبة للسلع والخدمات كما بالنسبة للأشخاص. يتميز السجال السياسي والفكري، حسب رأي ألفريد هيرشمان، بدورات متوالية، بعضها مطبوع بالفردية، وبعضها الآخر بالجماعية. لقد

عادت أوروبا، بعد فترة هدوء وإسترخاء تلت إقرار اليورو، والتي تشبه إنحطاط ما بعد الولادة، إلى إنقساماتها: حيث باتت هذه الانقسامات شديدة الوضوح على الصعيد الفكري والايديولوجي والثقافي.

الرهان الثالث: ما هي البنية المؤسساتية التي ستقوم داخل الدولة ـ الأمة الكهلة، في المدى الأوروبي الموحد، على خلفية العولمة المتسارعة؟ التشخيص واضح: بقدر ما يبتعد الأفق الحاضن، بقدر ما تتعزز العصبيات الضيقة. المستقبل هو، للمقاطعات الألمانية، للادارات الذاتية الاسبانية، للشمال الايطالي، لايكوسيا التي هي في طريق الهيكلة المؤسساتية، وحتى لاعادة تشكل بعض المناطق الملتبسة على الحدود التاريخية، كأقليم (شارل كينت)، أو (ليل) في أمستردام... إن فرنسا تشعر بالتعاسة حتماً، حيال إستشراف كهذا. قبل مجيء طوني بلير، كانت الدول الأوروبية وبريطانيا من بينها، تستند إلى تقليد شديد المركزية. ولكن توسيع هامش الاستقلالية لايكوسيا، وبلاد الغال، وقيامة لندن الكبرى، تشير إلى أن الثورة المؤسساتية تقرب المملكة المتحدة من باقي الدول الأوروبية الكبيرة واللامركزية.

في إطار هذه المعطيات، يبدو بناء الدولة المؤسساتي الفرنسي، إستثناء معيقاً. فليس هناك دولة أوروبية أخرى تعيش وسط ركام كهذا من المؤسسات الرسمية: إنها دولة ـ أمة شديدة المركزية؛ إن أكبر مقاطعة فرنسية، عدا (إيل ـ دو ـ فرانس)، لا تصل إلى حجم أصغر مقاطعة ألمانية؛ ومجمل هذه المقاطعات مصممة، إذا إستثنينا الخدمات الاجتماعية والمدارس، لتشغيل جهاز سياسي، لا أكثر؛ كلها وحدات ريفية ومدينية تستهدف تأمين حد أدنى من تماسك النسيج البلدي؛ ثمانية وثلاثون ألف بلدية، تشكل أساساً للديمقراطية في بلد يضم فيه أكبر تشكيل سياسي أو نقابي عدداً

محدداً من الأعضاء. إن كثافة هذه الشبكة تستدعي كلفة كبيرة بدون شك؛ كما تعزز الهوس الإداري، وتعيق تطور الأطر الكبيرة التي تفسح في المجال أمام بروز الهويات وإنتظام الوفاق الاجتماعي الذي يتركز منذ الآن، حول الأنظمة الاقتصادية ـ الاجتماعية وحول المؤسسات الانتاجية.

من هذا المنظور، هل أن فرنسا هي الداخلة في منافسة مع البافيار، اللومباردي أو الايكوس، أو الكاتالونيا ـ أم بالأحرى، منطقة الرون ـ الألب، أو الأكيتين، أو البورغونيو، هي الداخلة في هذه المنافسة؟ يجيب الحالمون بالماضي: إنها فرنسا؛ ويجيب الطوباويون: إنها المتحدات الكبرى كالميدي ـ بيرينيه، أو لانغ ـ دوك ـ روسيون أو الجنوب ـ الغربي، أوبريتانيا، أو اللوار، أو البواتو ـ شارانت؛ أما الواقعيون فيجيبون: إنها المقاطعات الراهنة. إن هذا الخلاف ليس هامشياً: إنه يعكس فروقات المنهج، ثقل التقاليد، أهمية الذاكرة الجماعية، هذا دون التطرق إلى الرهان على قدرة الطبقة الحاكمة على مواجهة مناطقها الخاصة. لا تستطيع قوة السوق، فرض الثورة، بالرضى أو بالقسر، على الصعيد، كما تستطيعه على الصعيد الاقتصادي. إن فرنسا غنية إلى حد يسمح لها، إذا إرادت، الاحتيال على الحقيقة في ميدان هيكلية الدولة المؤسساتية: عندها ستزداد الكلفة الاجمالية «لمؤسسة فرنسا»؛ ولن تظهر الآثار السلبية على صعيد التوظيفات، وعلى صعيد جذب القيمة المضافة، إلَّا على المدى الطويل؛ سيمضي عقد من الزمن قبل ان تكتشف الدولة المركزية انها أصبحت قوقعة فارغة. أما بالنسبة للرافعة الأخرى، أي الرأي العام ـ طالما أن المجتمعات المعاصرة، ولنكرر ذلك، محكومة بالسوق وبالرأي العام ـ يبدو غير فعال في هذا المجال، كالسوق تماماً. إن أحداً لم يتحرك في سبيل إصلاح إداري أو مؤسساتي:

اليوم كما بالأمس. إن ذلك يحتاج وعياً سياسياً وإحساساً بالشأن العام لا نمتلكه كما يبدو.

نعيش نحن الفرنسيون راهناً وضعاً غريباً: هناك من جهة، نقص في الفاعليات ذات الاهتمام بالشأن العام، تكفل بناء مجتمع سوق؛ ومن جهة أخرى، وفرة في الهيئات والمؤسسات السياسية يشكل تداخلها وعطالتها إعاقة حقيقية للفعالية والقدرة التنافسية على مسرح المعركة الذي بات يشمل القارة الأوروبية بأكملها. ويبدو علاج الإعاقة الأخيرة صعباً، بمقدار صعوبة علاج الأولى. وحده وعي الرأي العام لهذه الضرورة، قد يشكل يوماً ما ضغطاً كافياً على الطبقة السياسية. من هنا أهمية النقاش الجماهيري، والحاجة الملحة لاعداد «الكتب البيضاء»، والتوق للالتزام النضالي، والفائدة الكبيرة للصراع الايديولوجي، والاصطفاف السياسي، والتوترات، والمجابهات، من أجل إعادة إحياء الحراك السياسي في قلب المجتمع الفرنسي، بما يوازي المواجهات التي جرت بين الجيرونديين واليعاقبة.

من سخرية التاريخ، أن تنتهي السلالة اليعقوبية بموت الشيوعية، وأن تعود النزعة الجيروندية ليس كحافز أيديولوجي بل كنتيجة لانتصار السوق وبناء الوحدة الأوروبية! ولكن هذه الجيروندية الجديدة لم تجد بعد الناطقين باسمها، حيث أن السياسيين ليسوا على الموعد خوفاً من خسارة أرصدتهم التجارية. لا يبقى في الميدان سوى قادة المؤسسات المنتجة، ومجموعات الضغط الاقتصادية، للقيام بهذه المهمة؛ وربما جاءت إعادة البناء المؤسساتي، بعد إعادة البناء الاجتماعي؟

الرهان الرابع: أي نموذج للدمج، مع توقع موجة جديدة من المهاجرين القادمين؟ منذ عشرين عاماً طرحت القضية بصورة أيديولوجية قاطعة: هل نحن ذاهبون نحو تركيب إثني شبيه بالنموذج الأميركي؟ أم أن «البوتقة» الجمهورية تصمد فترة كافية

بانتظار إستيعاب ودمج مهاجري الجيل الأول، وخاصة الجيل الثاني؟

لقد نشأت وضعية هجينة: لم يستسلم النموذج الجمهوري؛ لم يتحول إلى مجرد لباس أيديولوجي يتغطى به واقع متنوع الاثنيات؛ لم يعاد النظر بحق الانتساب إلى الأرض وتولت المدرسة بطريقة أو بأخرى مهمة الدمج. ولكن بموازاة ذلك كسب التنوع مساحات أكبر. على صعيد الواقع الاجتماعي الراهن، هناك مزيد من التنوع الاثني. على صعيد الجدال السياسي هناك بروز أكبر للمطالب ذات الطابع الاثني. على صعيد نمط الحياة، وعلى مستوى السلوكيات وردود الفعل والاعلام، بات للنهجين «قيمة إيجابية»، بعد أن كان ذا مضمون شيطاني مرذول، كما عبر عن ذلك فيليب سولرز في عبارته الشهيرة «فرنسا العفنة». في الشارع، على التلفزيون، على اليافطات الاعلانية: أصبح حق الاختلاف معترفاً به، في كل مكان. مع عودة النمو الاقتصادي، وتوقعات توفر فرص العمل للجميع، وضعف الحركة العنصرية، يمكننا الرهان على نجاح «الدمج على الطريقة الفرنسية»، حتى ولو ترافقت مع بعض النزعات الفئوية.

ولكن إذا سارت الأمور باتجاه آخر، وهو ليس بعيد الاحتمال، أي باتجاه نموذج عمالة كاملة ـ هجرة ـ تهميش، يصبح الرهان غير مؤكد. إن هجرة منظمة، عبر التخطيط أو بالأمر الواقع، على أساس الحصص ـ معلوماتيون هنود، مهندسون فييناميون، حطابون بولون ـ تعزز التجمعات الفئوية. إذا إضيف إلى ذلك إستمرار جزر التهميش وسط مجتمع كامل العمالة، فإن النتيجة الحتمية تحول هذه الجزر إلى غيتوات إثنية شديدة الارتباط بخصوصياتها، مفصولة عن محيط مزدهر متخلص من هم البطالة. حالياً ليسوا سوى كم من المهمشين، إلى جانب كثر من الفرنسيين المتحدرين

من أصول مهاجرة. غداً، يصبح الاحتمال كبيراً في أن يزداد عدد المهاجرين في قلب مربع المهمشين الأخير؛ مما يزيد من إحساسهم بالحرمان، وتتمته الطبيعة، المزيد من الانطواء الفئوي. وهكذا، هناك خطر في أن يجنح نموذج الاندماج الهجين الراهن، الشمولي بجوهره، المركب إثنياً بصورة جزئية، نحو الاهتزاز، بفعل تطور الأقليات القائمة والمهمشة، وتوسع أعداد المهاجرين الجدد الأشد تمسكاً بهوياتهم القومية من سابقيهم.

كل ذلك سيعيد الحيوية للجدل حول موضوع الاندماج، خاصة وأن الميل الطبيعي لمجتمع السوق، تعزيز التمايزات الاتنية؛ حيث أن تطور هذا المجتمع، يترافق مع تزايد ضعف الدولة، وهي العنصر الأساسي الضامن لوحدة التنوع. وحيث أنه يدفع باتجاه إحترام كل الخصوصيات بما في ذلك الخصوصيات الاتنية. إضافة لذلك، تساهم العولمة في تواصل السمات الثقافية بما يعيد إنتاج التهجين على الطريقة الأميركية. فأبناء العولمة يشعرون أنفسهم مواطنين عالميين إلى جانب إنتمائهم لهويتهم الأصلية. ومع ذلك فالنتيجة غير محسومة، بفعل قوة الثقافة الاندماجية في فرنسا، والقادرة على الصمود إذا بقيت معبرة عن الارادة الجماعية لمواجهة لهذه الموجة العالمية.

ولكن الانقسام سيحصل بين أنصار الدمج الكلي وبين المدافعين عن إحترام التنوع على أسس مختلفة عن تلك التي سادت خلال الثمانينات والتسعينات. فقد شهدت تلك الفترة الصعود الواضح لليمين المتطرف، وللنزعات العنصرية، المقرونة بالقلق والاحساس بعدم الأمان، وهاجس المهاجرين، وكل ذلك بصيغ إتنية صافية. لقد تجاوزنا الآن هذه المناخات، نحو حوار أكثر عقلانية وأقل انفعالية، يتناول نموذجين إجتماعيين، كليهما ديمقراطي، ولكنهما يعالجان مسألة الأقليات الاثنية بصورة

مختلفة. هذا كله على خلفية الرهان الأوروبي.

إذا واصلت أوروبا صعودها، مع توقع الوصول إلى المواطنية الأوروبية في الأفق، فإن ذلك سيتم على حساب مواطنية الدول المكونة للاتحاد، وعلى حساب هذه الدول بحد ذاتها، في المقابل ستتعزز الانتماءات الاثنية الأضيق في القاعدة؛ فكيف يمكن للنموذج التوحيدي الشمولي أن يعمل عندها؟ إن فعالية إشتغاله تفترض وجود دولة مركزية قوية، حاضنة لهوية ثقافية واضحة، مدعومة بجهاز تربوي واجتماعي مدني يحمل بيده «إنجيل الجمهورية». إن الطموح إلى وحدة متماسكة وشمولية، يصبح مجرد أملٍ ورعٍ، بغياب ذلك.

وهكذا، بفعل الرهان المتراكمة، تبرز تصورات أيديولوجية جديدة. حتى اليوم، كان من الممكن أن يكون المرء في الوقت عينه، مؤيداً لأوروبا فيديرالية، ونصيراً للامركزية على الصعيد الوطني، وداعية للاستيعاب والدمج بالنسبة للمهاجرين ـ وهذا هو موقفي الشخصي ـ دون الشعور بتناقض مأسوي. فهل يمكن الاحتفاظ بنفس الموقف غداً؟ إذا أخذنا بعين الاعتبار أشكال الهجرة الجديدة، وتصلب الأقليات المهمشة، ونقل الصلاحيات نحو الأعلى، أي نحو الطابق الأوروبي، ونحو الأسفل أي «المقاطعات المتسعة»، فهل سيظل بإمكاننا التمسك بالمنهجية الاندماجية؟ بإسم أية شرعية سنفعل ذلك؟ باسم الشرعية الأوروبية أو المناطقية؟ وما هي الأدوات التي ستمكننا من الفعل؟ هل سنفعل ذلك بواسطة نظام تعليمي وإداري تتداخل فيه المستويات الأوروبية والوطنية والمناطقية؟ أم بواسطة دولة رعاية تكون أقسام واسعة من صلاحياتها قد انتقلت إلى مستويات أدنى، وإلى الأطر الأهلية؟ أم تحت رعاية قانون مدني أوروبي ومواطنية أوروبية، أقل تطلباً وتشدداً في مجال الدمج الشامل، من قانوننا الحالي؟

الرهان الخامس: أي نظام تعليمي نعتمد؟ من البديهي القول، بأن الهم التعليمي سيصبح أكثر من أي وقت مضى موضوعاً بالغ الأهمية؛ على الأقل، بسبب الثورة التقنية... بالفعل، إن رأسمالية عصر الانترنت تفرض على النظام التعليمي ضغطاً لا سابق له. ستكون المنافسة هي القاعدة: بين الأنظمة التعليمية؛ بين الجامعات؛ وبين المعاهد؛ على الصعيد العالمي، ومنذ الآن؛ غداً، بين المدارس والثانويات على المستوى الوطني والمناطقي؛ سواء بين تلك التابعة للقطاع الخاص أو تلك التابعة للدولة أو حتى للمؤسسات... فإذا كان هناك ميدان قد بقي معزولاً تماماً عن السوق ولعبة التنافس، فهو التعليم؛ ولكن مجتمع السوق سيربطه بها إن عاجلاً أم آجلاً. يضاف إلى ظهور المنافسة، عاملان حاسمان آخران. أولاً ثورة وسائل الاتصال التي تفعل في هذا الميدان ما فعلته في ميدان الاقتصاد: إنها تزيد الحاجات التعليمية ـ أي الطلب ـ وتعدل أساليب وتقنيات التعليم ـ أي العرض ــ وأخيراً، يلقي تحدي إستيعاب المهاجرين على عالم التربية والتعليم: أعباء إضافية. بوجه جلبة صاخبة كهذه، يبدو نظامنا التعليمي غير مهيأ كفاية. فهو معاد لأي مفهوم تنافسي، رغم أنه يتكيف مع بعض مظاهره غير المعترف بها شرعياً. إنه يرفض التكامل مع تطورات الاتصالية الشاملة؛ ويكتفي ببعض خطط الانفاق المتعددة السنوات. الشبيهة في جمودها، بالخطط الخمسية السوفياتية؛ كما يكتفي بتعديلات طفيفة في أساليب وبرامج التعليم، بواسطة إدارة مركزية تعتقد أنها ستسيطر على التقنيات الجديدة، كما كانت تفعل منذ قرن، عندما كانت تحدد برامج التاريخ من دكيرك إلى تمانراسيت. ويبدو كذلك أنه غير مؤهل لتعديل فلسفته فيما يتعلق بموضوع الدمج والاستيعاب لأن الثمن المؤسساتي سيكون باهظاً.

في المقابل، يبدو النظام الأميركي غير مناسب، رغم التعديلات التي طرأت عليه بفعل ضربات الثورة المعلوماتية: فإذا كانت مرونته تتيح له فرصة التكيف مع التقنيات الجديدة، وأساليب وبرامج التعليم الحديثة، إلا أنه يصبح غير ملائم عندما يتعلق الأمر بموضوع الدمج والاستيعاب. إضافة لذلك، يفضي التنافس المنفلت إلى تفاوتات على مستوى التعليم لا تقبلها ذهنية الأوروبيين الغربيين.

إذن ما هو البديل؟ الممكن عدم فعل أي شيء، سوى بعض الاجراءات التجميلية: وبالتالي ستطور السوق، إلى جانب النظام التعليمي الرسمي، نظاماً تعليمياً خاصاً، شديد التنافسية، محكوم بقانون الربح فقط، وغير قابل بالمساومات التي قبلها منذ أربعين سنة وحتى الآن النظام التعليمي الخاص التقليدي. إنه إحتمال مدمر: فالجمود والنهج المحافظ، يعودان، ولو تحت شعار القيم الجمهورية، إلى وضعية تعاكس ما يطمحان إليه. ومن الممكن كذلك، مسح ما هو قائم جذرياً والسير نحو نظام تعليمي على الطريقة الأميركية أو الانكليزية: غير قابل للتطبيق من الناحية السياسية، ومؤلم بالنسبة للمجتمع المدني، وغير مستحق بالتالي اعتماده بديلاً.

يبقى خيار ثالث، يستند إلى نموذج يقوم على قاعدة التوازن بين مبدأ المنافسة، وهذا طبيعي في مجتمع سوق، وبين مبدأ مراعاة المصلحة العامة؛ إنه نموذج معقد في بنيته وأواليات إشتغاله، بقدر ما هو بسيط من حيث منطلقاته وأسسه. لأي حد يمكن الافساح في المجال أمام المنافسة فيما بين المؤسسات التعليمية؟ هل تكفي البرامج على النطاق الوطني، وحتى الامتحانات الرسمية على ذات النطاق، لتأطير هذه المنافسة وضبطها، أم أن تصاعد المنافسة ستجعلها مجرد ممارسة شكلية؟

هل ستساهم اللامركزية الادارية، وتعزيز صلاحيات المسؤولين الاقليميين، والتكيف مع الحاجات المناطقية، في تأمين فعالية أكبر للنظام؟ هل سيؤدي تطبيق توجهات «التركيز على المبادرة»، وإعتماد «المناطق التعليمية ذات الأولوية» و«المناطق التعليمية الحساسة»، إلى تطوير الفعالية ودينامية الدمج والاستيعاب، بصورة أفضل مما هي عليه حالياً؟ بصورة أشمل، هل يمكن إعتبار توسيع نطاق المنافسة إلى خارج حدود الميدان الجامعي، الخاضع منذ الآن للمنافسة الدولية، مسألة بديهية؟ وهل يمكن القول إنطلاقاً من وجهة النظر هذه، بضرورة إعتماد مبدأ التجانس في النظام، بدءاً من الحلقة الثالثة الجامعية وحتى المدارس الابتدائية؟ تساؤلات كثيرة وشكوك أكثر.

على كل حال، تبقى هذه المنهجية في المعالجة خارج قدرة المسؤولين التربويين في القطاع الرسمي. فطوال ثلاث سنوات، حجب الصراع المضاد «للراحة» كل الأسئلة الحقيقية، مستثيراً في الوقت عينه، روح التضامن العصبوي للجهاز التعليمي، ومستفزاً إحساسه المشروع أحياناً بالاذلال، بسبب التكرار الممل للشعارات الأكثر تقليدية، وبسبب الرغبة الضمنية «في العمل لتغيير كل شيء كي لا يتغير شيئاً»، رغم أن العالم بأسره لا يتوقف عن التغيُّر المتسارع. إن الفراغ الكوني الذي يحيط بالنقاش حول قضايا التعليم لا يمكن أن يستمر؛ إن الثغرات، والنكسات، والإحساس بعدم الاستفادة من الثورة التقنية، تخلق توتراً لدى الطلاب ولدى أهاليهم، الذين سيردون حتماً، بما يدفع المعنيين لمعالجة على مستوى القضية.

الرهان السادس: كيف يمكن جذب القيمة المضافة، والنخب، في مناخ تعاون تنافسي؟ كيف يمكن تعزيز فعالية مجتمع السوق في بلدنا بمواجهة منافسيه. القبول بطرح هذا السؤال، هو قبول

بواقع المجتمعات البشرية المترابطة بروابط العولمة أكثر فأكثر. إن هذه الحقيقة ليست مقبولة كلياً، من قبل أكثرية الفرنسيين. فهي تلقي أرضاً بعدد من قناعاتنا. وربما اعتبرها البعض تجديفاً. فمجرد القول باستقطاب النخب، يعني الإعتراف بأن المجتمع يحتوي أفراداً أكثر أهمية من الآخرين، وهذا يهدم الوهم المساواتي الموروث، ويتضمن إعادة إحياء التراتبية الأثينية، في القرن الحادي والعشرين. إن الرغبة بتحفيز إنتاج القيمة المضافة، يعني القبول ليس فقط بتنشيط المنافسة فيما بين المؤسسات، بل كذلك فيما بين البلدان والمناطق، والمدن داخل العالم الغني؛ إنها تعني قبول منطق مجتمع السوق إلى حده الأقصى.

هناك أيضاً جملة من المتطلبات الضرورية لضمان جاذبية فرنسا، بما يتعدى مجرد إعداد بعض الأجهزة التكنوقراطية: لابد من تخفيض الاقتطاعات الضريبية والاجتماعية؛ وإعتماد بعض الاستثناءات الغريبة أحياناً بالنسبة للأجانب، كما يجري في المملكة المتحدة؛ لابد كذلك من مضاعفة عدد المؤسسات الجامعية والثانوية ذات التطلع الدولي؟ وزيادة طاقة إستيعاب مراكز الأبحاث؛ وأخيراً وليس آخراً إتباع سياسة مالية تنافسية بالنسبة للمؤسسات...

ولكن ينبغي إحداث تغيير فلسفي عميق بالنسبة «للأمة العظيمة»، بما يتعدى التدابير المتناسبة بهذا القدر أو ذاك مع المناخ السياسي السائد: إنها بحالة تنافس حقيقي مع البلدان الأخرى؛ فعلى دولتها القبول، كما تفعل أية مؤسسة عادية، بمقارنة ذاتها بالدول الأخرى؛ عليها أن تقارن نظامها الاجتماعي؛ حيويتها الثقافية؛ نمط حياتها؛ فهذه كلها لم تعد شاهدة على «الفرادة الفرنسية»: إنها في وضعية تنافسية. لا يتعلق الأمر بمسار ليبيرالي متشدد يقود، على هذا المستوى، إلى إلغاء الدولة. فهي وحدها القادرة

على تحريك المبادرات الضرورية لتحقيق «القدرة التنافسية» لمؤسسة فرنسا: إن التعديلات الضرائبية، والتغييرات المتعلقة بدولة الرعاية، لا تمثل علاج وخز بالإبر. إن القبول بأن يفرض علينا الخارج معدل الاقتطاعات الضريبية على الأفراد والمؤسسات، يعني شل السلطة الحكومية في أحد الميادين القليلة التي ما زالت تعتقد أنها السيدة الوحيدة فيه. كما أن التعامل بصورة مميزة مع المقيمين الأجانب، يجرح عنفواننا القومي مقارنة بسويسرا أو ببلد ما من بلدان العالم الثالث. فالإعتراف بأن كهربة الجو، وإشعال مناخ الابداع، لا ينتجان عن تدخلات السلطات العامة وسياسة المفاخرة الثقافية، بل عن روح المبادرة الفردية، التي تنتقل من قطاع إجتماعي إلى آخر، ليس مستحباً من قبل إدارة، أرادت دائماً، من لويس الرابع عشر وحتى فرانسوا ميتيران، مد سلطتها إلى مختلف المجالات بما في ذلك المجال الفني.

منذ الآن، يرتسم خط إنفصال بين أنصار «السلوك العادي» وبين المدافعين عن الاستثناء». بالنسبة للأول، الذين لا يتماهون مع أنصار إعتماد اللغة الانكليزية لغة وحيدة، ولا مع المتحمسين للالتحاق بالنموذج الأميركي، لابد بنظرهم، من قبول الوقائع، والاعتراف بمقتضيات مجتمع السوق، وأخذ بعين الإعتبار التنافس الشامل الذي يفرض نفسه على الدول كما على المؤسسات، كأسس وحيدة وموضوعية لصيانة الهوية الفرنسية: فنحن بنظرهم قادرون على تفعيل عناصر قوتنا، وعلى النجاح في العالم التنافسي الراهن إذا أحسنا إدارة صراعنا. بالنسبة للفريق الثاني، تبدو فكرة إدخال منطق التنافس إلى كل زوايا المجتمع، غير محتملة، فالتنافس بالنسبة له هو مرادف لفكرة «تسليع» المجتمع، ويقود بالضرورة إلى تشويه فكرة الدولة، والهوية الوطنية، والتراث

الثقافي، والذاكرة الجماعية. إضافة لذلك، فإن الطموح لتحويل باريس مركزاً مالياً، على غرار لندن، يجذب المصرفيين الشباب والمستثمرين، يطرح علامة استفهام كبيرة: إلى أي حد ستتآكل الهوية الوطنية بفعل مستلزمات ونتائج التنافس الدولي الشامل؟

الرهان السابع: وهو عودة جديدة للتساؤل حول كيفية توزيع مكاسب النمو؟ إن دورة النمو التي تلت الحرب العالمية الثانية، قد مولت الخدمات العامة الاجتماعية، ودولة الرعاية؛ أما الدورة التي سقت ذلك فقد مولت التراكم الرأسمالي الأولي. فهل تعيدنا رأسمالية المساهمة إلى ذلك العصر البعيد، حيث يتقدم الربح على الأجر، والنفقات الخاصة على المساعدات الاجتماعية، والقسم الحر من الدخل على القسم المدفوع كضريبة، والفردية على الجماعية؟ وهكذا تعود الرأسمالية إلى صورتها الأكثر تقليدية ولكن بنمط أقل إمتثالية، وأقل برجزة، وأكثر عصرنة وحرية. إنه إستشراف محتمل، فالاقتصاد الجديد قد أقفل المزدوجين على نصف قرن من الاشتراكية ـ الديمقراطية، وأعاد النظام الرأسمالية إلى قواعده الأصلية. فخلف الأطروحة التقليدية لأعداء العولمة، ينزلق هذا التساؤل المذكور: إنه تساؤل مشروع. ولكن من المحتمل أن يعزف العصر الرأسمالي الجديد على أوتار أخرى؛ فتحدث ثورة هادئة تنقل خطوط المواجهة التقليدية بين الرأسمال والعمل، الادارة والأجراء، المؤسسة ومحيطها الخارجي. فعندما يصبح الفرد، أجيراً، مستهلكاً ومساهماً في الوقت عينه، فإنه قد ينظم حياته بطريقة أقل خضوعاً للتراتبية التقليدية. وتصبح الحدود بين عالم الانتاج والمجتمع المدني والسلطة، أكثر فأكثر التباساً، ومزروعة بالكثير من الجسور. فتظهر إدارة أكثر مرونة للوقت، ولمكان العمل، وأشكال جديدة مركبة من الحمايات الاجتماعية، وتداخل متفاعل بين الاجراء والمساهمين في قلب المؤسسة ذاتها،

ويطفو نظام قيم جديد، يعزز روح المبادرة داخل المؤسسة على حساب الهرمية الإدارية التقليدية، وتزداد حركة الرأسمال مرونة، وكذلك حركة الأشخاص والمهن: هذه كلها، إضافة لمؤشرات أخرى، تؤكد أن ثورة مفترضة ستحصل.

إذا دفعنا الاحتمالين إلى حدهما الأقصى، نجد أن الأول يعني عودة «الاستلاب» الرأسمالي القديم مطلياً بألوان عصرية جديدة؛ أما الثاني فيمثل تحرير الأفراد، ولكن ليس عبر إنتصار البروليتاريا، ولكن عبر إنتصار نموذج جديد للرأسمالية.

ولكنهما في الحقيقة إستعارتان تقريبيتان: فالواقع لن يكون نقياً أبداً. تبقى لهما فضيلة رسم الحدود لما هو ممكن. في العصر الرأسمالي القادم، هناك مكان، للأحلام غير المتحققة، للطوباويات المتناقضة، للطموحات المثيرة للجدل، للبدائل النضالية، وكذلك للخيارات التكنوقراطية المفتوحة على كل الممكنات. فلا شيء يسوقنا، إلى نموذج آحادي، أو تفكير أحادي. ولكن من الطبيعي، أن يشكل نمط توزيع ناتج النمو، من وجهة نظرنا، البوصلة الصالحة للحكم على التوجهات. فلا يمكن تحديد نظام إجتماعي ما، باستثناء فترات الأزمات الخطيرة، إنطلاقاً من معيار إعادة توزيع دخل وطني ثابت، ففي حالة كهذه، ما يؤخذ من البعض يعطى للبعض الآخر. إن إستخدام الزيادة هو ما يسمح بتوجيه النموذج الاجتماعي: لصالح أقلية على حساب أكثرية، أو بالعكس؛ لصالح الفرد بالنسبة للجماعة، أو بالعكس؛ لصالح طرق إنتاج جديدة على حساب طرق قديمة... ولكن هذا النقاش غير قائم عملياً: إنه مقتصر على مواجهات حول معدل الاقتطاعات، وحجم الأعباء، ومستوى الهامش الضريبي على المداخيل، وكلها تساؤلات تقليدية تتكرر منذ عقود، مما يشهد على عقم البحث الاقتصادي الراهن.

كل شيء ينتظر المعالجة. إن العصر الرأسمالي الجديد، حصيلة الثورة التقنية والعولمة، يمحو آثار الماضي. نمط الإدارة والحكم؛ طبيعة الرهان الأوروبي؛ نمط التنظيم المؤسساتي، بدءاً من القاعدة البلدية، وصولاً إلى السلطات المافوق وطنية. نموذج الاستيعاب والدمج، الأقل أو الأكثر إحتراماً للتنوع؛ جدولة الخطط التربوية؛ تطور المنافسة بين الدول، المناطق والعواصم؛ البدائل الخاصة بتوزيع الأرباح والمداخيل؛ تطلعات الرأسمالية الجديدة المحاطة بالحساسية التحررية من جهة، والإرتكاس إلى التراتبية التقليدية من جهة أخرى؛ ولعبة الأسئلة، والشكوك، والأجوبة، لا تنتهي.
إن رأسمالية عصر الانترنت ما زالت في طورها الجنيني. إن إسمها يكتب بحروف منقطة، وكأنها تنتظر، تبلوره عبر رؤية شاملة؛ إنها تنتظر ما يعادل كتاب «الرأسمال» لكارل ماركس: لا توجد بعد، شاشة للقراءة الواضحة، لأن الواقع بحد ذاته ما زال متحركاً ومشوشاً. فبقدر ما تبدو الصورة الاقتصادية الاجمالية جلية، والأواليات الاقتصادية الجزئية مقروءة، وقواعد إقتصاد السوق الجديدة في سياق يتبلور تدريجياً، بقدر ما يبدو المجتمع غامضاً، وحركاته مرتبكة، وتطوراته عشوائية. إننا نستطيع اليوم توقع الميول الأساسية لاقتصاد الاتصالات، ولكن ليس نماذج المجتمعات التي سترافقه. وليس هناك ما هو أكثر طبيعية من ذلك: إن هامش الحركة المتاح للمجتمع هو دائماً، أوسع بكثير من ذاك المتاح للإقتصاد. وهذا تصور يدعو للإرتياح. فالأفراد، والمؤسسات، والدول، تبدو مجبرة على مواكبة ثورة إقتصادية تتجاوزهم: وهم يحاولون كملاحين كفوئين، مراعاة الرياح، ومجاراة التيارات، والتحكم بوجهة السفينة. وإذا خطر ببالهم مقاومة قوى الطبيعة، فإنها قادرة على جرفهم.

في المقابل، إن مصير المجتمع، مصير مجتمعهم، هو بين أيديهم. فقانون الجاذبية الاقتصادية، يفعل فعله الطبيعي على صعيد النموذج الإجتماعي؛ إنه يكيفه، ولكنه لا يحدده. منذ الآن، تبدو رأسمالية عصر الانترنت معروفة، ولكن مجتمع عصر الانترنت ما زال أرضاً مجهولة. فعلينا نحن بناءه، ولكن هذه هي قصة أخرى.

المحتويات

الكتاب: رأسمالية المساهمة

المؤلف: آلان مينك

المترجم: رياض صوما

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: * المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار (ANEP) ـ الجزائر

* دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

الطبعة الأولى 2001

ISBN: 9961-903-36-6 Dépôt - légal: 703-2001

EDITION ANEP

28route Ahmed OUAKED Dely-Ibrahim, Alger Algérie

Tél: 213 21 37 38 52/53 - Fax: 213 21 36 72 20/53

e-mail: dcpa@anep.com.dz

DAR AL FARABI

Société Libanaise des Imprimés s.a.l.) Beyrouth - Liban)

Tel: (01)301461 -- Fax: (01)307775 -- P.O.Box: 3181/11

Code Postal: 1107 2130

e-mail: farabi@inco.com.lb

Ouvrage publié avec le concours du Ministère français chargé

.de la culture - Centre National du Livre

الكتاب: رأسمالية المساهمة

المؤلف: آلان مينك

المترجم: رياض صوما

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: * المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار (ANEP) ـ الجزائر

* دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

الطبعة الأولى 2001

ISBN: 9961-903-36-6 Dépôt - légal: 703-2001

EDITION ANEP

28route Ahmed OUAKED Dely-Ibrahim, Alger Algérie

Tél: 213 21 37 38 52/53 - Fax: 213 21 36 72 20/53

e-mail: dcpa@anep.com.dz

DAR AL FARABI

Société Libanaise des Imprimés s.a.l.) Beyrouth - Liban)

Tel: (01)301461 -- Fax: (01)307775 -- P.O.Box: 3181/11

Code Postal: 1107 2130

e-mail: farabi@inco.com.lb

Ouvrage publié avec le concours du Ministère français

chargé de la culture - Centre National du Livre

لقد شكّل تـزامن انهيار الشـيوعـية ـ الذي سرّع العـولمة المالية، والتقنية والتـجارية ـ وفوران تقنيات المعـلوماتية، ثورة حقيـقية. ثورة، دشنت دورة نمو لا سابق لها.

لقـد دخلـنا «مـرحلة جـديـدة من مـراحل الرأسماليـة» حسب تعبيـر ماركس: لقد حل مـحل الرأسـمـاليـة الإدارية، رأسـمـاليـة المسـاهـمـة، التي يقـودها حَمَلَـة الأسـهم والمسـتـهـلكون. وقـد أطاح ذلـك بالدول، والنقـابات، والتـوازنـات الاقـتـصـادية ـ الإجـتـمـاعـيـة التـي أقـيـمت بعنـاية منذ العـام 1945، ولكـن رغم ذلك، فـإن هذه الرأسـمـاليـة الجـديـدة تعـجـز عن فـرض ديكتاتوريتها، حيث أن سلطات مضادة عدة، تتقدم لمواجـهتها، وهي تتمـثل بالتحالف بين القضاء، ووسائل الإعلام والرأي العام.

إن رأسمـالية المسـاهمة هي وليـدة السوق والإنتـرنت: مـعـهـا، تـتـحـول العـلاقـات الاجتمـاعية، وأواليات الإثراء، والتـراتبيات القـائمة. إن مجـتمـعاً غـريباً ينهض، حـيث يتـعـايـش التـشـغـيل الكامـل، والهـجـرة والتهميش.

فما هو العقد الإجتـماعي الملائم لرأسمالية المساهـمة، قيـاساً الى النمـوذج الذي مثلـته الإشتراكية الديمقراطية بالنسبة للرأسمالية الإدارية؟ هذه هي المسـالة الأسـاسـيـة التي حـاول آلان مـينك معـالجتهـا في هذا المؤلف، بعد انقـضاء خمس عشـرة عاماً على كـتابه (الآلة المساواتية).


9 786500 010800